الجزائر دبلوماسية
مجلة شهرية للشؤون الإستراتيجية والعلاقات الدولية
العدد 03
أكتوبر 2023

عطّاف: سكوت.. يوجد شعب يقتّل، يدمّر ويهجّر

طوفان الأقصى

استراتيجية المواجهة الجديدة مع الكيان.. أيّ ثمن؟

• سامي أبو زهري لـ "الجزائر دبلوماسية":
غزّة ليست للنزهة!

انفلات طوق التطبيع .. هل من مراجعات؟

حرب التضليل!

فتيحة بورونينة
المديرة العامة
مسؤولة النشر

أكثر من المدفعيات والطائرات والقصف العشوائي، يرتكز الكيان الصهيوني في حربه التطهيرية العنصرية في غزة على الآلة الإعلامية الدعائية، وقوده في ذلك الكذب والتضليل والتزوير.

على الأرض يشرعن العدو الصهيوني لنفسه كل العمليات العسكرية وكل القرارات بما في ذلك رد المساعدات الإنسانية من حيث جاءت، أزيد من 200 دولة في هيئه الأمم بتعداد 7 مليار نسمة و57 دولة إسلامية بتعداد 2 مليار مسلم و22 دولة عربية بتعداد 450 مليون مواطن، ينتظر جميعهم الضوء الأخضر الإسرائيلي لإسعاف أهل غزة، عفوا ما بقي من أهل غزة، وعلى صفحات إعلام العدو وقنواته الإذاعية والتلفزيونية يمارس حربا نفسية أخرى في عملية غسيل مشاعر وعقول غير مسبوقة، تتطوع صفحات وقنوات وإذاعات الغرب المتحالف مع الصهيونية، وليس كل الغرب بمعناه الفلسفي، لنشره (أي الغسيل) دون ممارسة أدنى شروط العملية الإعلامية وهي التحقق من المعلومة! هل يفعلون ذلك إراديا؟ لا شك نعم، وعدوّهم واحد، وخطابهم واحد، ومفرداتهم واحدة، وهدفهم واحد أي قطع دابر «الإرهاب» في فلسطين عامة وغزة تحديدا، والإرهاب في قاموس هؤلاء، الدفاع عن الأرض والعرض!

بقلب ساحة الجمهورية في باريس، عرى طوفان الأقصى، وجه فرنسا العنصرية والمتطرفة، في ساحة الجمهورية، غابت قيم الحرية والمساواة والعدالة وهراوات البوليس الفرنسي تنقض على مئات المتظاهرين المتعاطفين مع فلسطين والمنددين بالعنف الصهيوني في غزة، فرنسا تسوق إلى مقارها الأمنية الشباب وحتى التلاميذ لأنهم لفوا رقابهم وظهورهم بالكوفية الفلسطينية، أي غرب هذا وأي حرية!! بل فرنسا تحاكم في هذه الأثناء على بلاطوّهات تلفزيوناتها اللاعب الدولي السابق كريم بن زيمة بتهمة معاداة السامية لأن الأخير ترك على حسابه على السوشيل ميديا منشورا يدين فيه القصف الإسرائيلي العشوائي للأبرياء في غزة، أكثر من هذا، في فرنسا اليوم من يريد تجريد بن زيمة من جنسيته الفرنسية، وهؤلاء أعضاء في الجمعية العامة، شربوا من حليب قيم الجمهورية التي أعيتنا بها فرنسا كل هذا الوقت!!

لم يتخلف مارك زوكنبورغ عن الركب، الفتى الأمريكي ذو الأصول اليهودية يمارس قبضة حديدية مضاعفة على منصته الإلكترونية فايسبوك، صارت الحرب الحقيقية الآن على منصات التواصل الإجتماعي، انتقلت من الميدان إلى العالم الإفتراضي، وهي حرب مهولة، يُبرر فيها ما لا يقبل التبرير، وتجمل فيها جرائم الكيان، قصف إعلامي ممنهج يفرض نظرة أحادية للأحداث في غزة، تجعل من الكيان ضحّية ـ تناغما مع قال ذات يوم منظر الفكر الصهيوني ديفيد غوردون «إن لنا ميزة نحن اليهود أن نكون الأوائل دوما، ليس لأننا أحسن من الآخرين، ولكن لأننا تعذبنا كثيرا» ـ ومن المقاومين جلادون ومتطرفون بل وحيوانات!!

يتضح مرة أخرى، بعد الألف المفتوحة على اللانهاية، أنك لست حرا في التعبير عن آرائك عندما يتعلق الأمر بإسرائيل، ولك أن تقول ما تشاء خارج الكيان، الذي ما يزال يمارس إلى غاية كتابة هذه الأسطر، الإبادة الجماعية العلنية، فضلا عن قصف المساجد والمدارس والمستشفيات برعاية أمريكية باذخة وصمت دولي مخز تهزه بضعُ مسيرات في شوارع عربية وغربية لم يمت ضميرها بعد! لم تعد الحرب في غزة مثلما قال «عمار بنَ جامع» سفير الجزائر لدى الأمم المتحدة ضد حماس بل ضد الأطفال والنساء، وتلك هي الطريقة الأسهل بل الأقسى لتهجير سكان غزة إلى الفيافي، الصهيونية تستكمل مخططها «إسرائيل من الحبر إلى البحر» والقادم أسوأ!!

قد يكون عزاء الفلسطينيين لا سكان غزة فحسب، فينا نحن الجزائريين، ما يجري في فلسطين عامة منذ 1948، يشبه إلى حد كبير ما وقع في الجزائر زمن الاستعمار الفرنسي الاستيطاني الذي استهدف الأرض وسخر آلته العسكرية والإعلامية والدعائية لإقناع العالم أن الجزائر أرض فرنسية، ولا يجب أن تكون غير ذلك، وأن الذين يقاومون هذا الادعاء هم قطاع طرق و«فلاقة» وإرهابيون، تماما مثلما تنعت إسرائيل اليوم أهل غزة وشباب فلسطين المقاومين أنهم إرهابيين وشباب حماس بالدواعش الجدد. بقيت فرنسا في الجزائر 130 سنة، لكنها خرجت ذات عام 1962 صاغر ة تجر أذيال الخيبة وهي من أكبر القوى الاستعمارية آنذاك!

يكفي تصفح كتاب «حرب الإعلام الإسرائيلية: تضليل إعلامي وتماثلات باطلة في الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني» الصادر العام 2002 عن واحدة من كبريات دور النشر الفرنسية « لاديكوفرت» في عز انتفاضة الأقصى (2000-2005) لندرك ان الكيان لم يتبدل، ولن يتبدل. في هذا الكتاب يتحدثّ الصحفيان الفرنسيان عما أسموه «حرب مفردات» وقعت فريسة تضليلها الإعلامي فرنسا وبلدان أخرى كثيرة، الأهم منه، وفي ما يخص المعالجة الإعلامية للعنف، يضيفان إن الأمر «يتعلق بشكلين من العنف، لا يتمتعان بنفس التغطية، العنف الإسرائيلي يبقى عموما من دون صور، فمن ناحية هناك كلمات وأرقام (العنف الإسرائيلي)، ومن ناحية أخرى صور هي في غنى عن أي تعليق (العمليات الفلسطينية)».

ما يزال الوضع نفسه بعد 21 سنة من صدور هذا الكتاب، ما تزال إسرائيل، في الحرب الدائرة الآن في غزة تجيّش الإعلام والمصورين والمفكرين لإقناع العالم بحكاية الضحية والجلاد، وما يزال النظام الرسمي العربي، المجتمعة قيادته قبل أيام فقط في قمة القاهرة للسلام، يبحث عن إعلام يتعاطف مع خذلانه ويكرس نظرة الكيان للمقاومة على أنها شر لا بد من إقتلاعه!! الجزائر لم تحضر القمة، لا شك تعلم أن جميع منّ حضر في القاع، بعض مطبّع وبعض صامت وبعض ميّت!!

الافتتاحية
حرب التضليل! 03

ملف
الدبلوماسية

• في يوم الدبلوماسية الجزائرية..
8أكتوبر 1962 - 8 أكتوبر 2023
عطاف: هذه خارطة الطريق وأجندة الإصلاح 06

• تحولات الديبلوماسية الجزائرية في عالم متغير
من القرن الذهبي للدبلوماسية الثورية إلى الخيار الاستراتيجي للإصلاح 08

•في عالم يتسم بالتنافسات الجيوسياسية وتعدد مصادر التوتر..
الجزائر: دبلوماسية التشاور وجيوبولتيكيا القرارات 11

تكنولوجيات الذكاء الإصطناعي لنجاعة دبلوماسية أكبر 14

• صارت أداة في السياسية الخارجية الجزائرية..
الدبلوماسية الروحية.. مقاربات مستجدة 16

التأطير القانوني للحصانة الدبلوماسية 18

الدبلوماسية الإلكترونية.. أدوات جديدة في العلاقات الدولية 20

صناعة السلوك الديبلوماسي الجزائري في ظل الريب واللايقين 22

ملف
طوفان الأقصى

الناطق باسم حماس في الجزائر
سامي أبو زهري لـ «الجزائر دبلوماسية»:
«غزة ليست للنزهة» 24

•ملف الأقصى /مائدة مستديرة
طوفان الأقصى.. هل يوقف قطار التطبيع وللأبد ؟! 26

المقاومة الفلسطينية واستراتيجية المواجهة الجديدة في غزة 28

انعكاسات المقاومة على مشاريع التطبيع العربية وخطط التسوية الامريكية 30

انفلات طوق التطبيع ورسوخ مبادئ الجزائر الدبلوماسية 34

قضايا
إقليمية

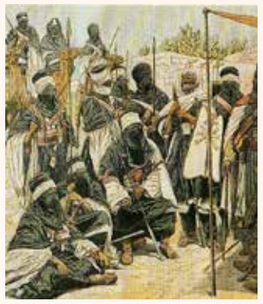

استهداف التوارق.. الفاعلون والحركيّات 38

التحالف العسكري لدول ليبتاكو غورما.. أي فرص للنجاح؟ 40

دور الجزائر كطرف ثالث في إدارة وحل النزاعات في إفريقيا 42

الإرهاب في الجنوب الإفريقي.. أولوية التنموي على العسكري 46

شؤون دولية
إقليم ناغورني كاراباخ.. قيمة جيوسياسية ثابتة وأدوار متغيرة 49

ثينك ثانك

• معهد واشنطن للدراسات
دور الأردن ما زال حيوياً في حرب غزة

• المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجي
تآكل الردع.. كيف ينظر حزب الله وإيران إلى الداخل الإسرائيلي؟ 51

• المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
عملية «طوفان الأقصى»: انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة

• مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
الموقف الصيني من الحرب الإسرائيلية على غزة

نافذة
ويحكي الكاريكاتور جرائم الكيان في غزة على طريقته! 52

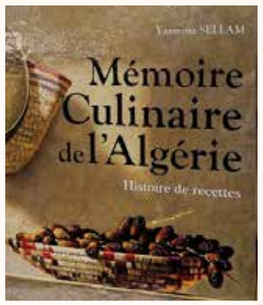

المكتبة
دبلوماسية الطعام.. موائد للتقارب وأخرى للصلح 54

« **الجزائر دبلوماسية**» : مجلة شهرية متخصصة في الدبلوماسية والعلاقات الدولية ● **العنوان:** 05 نهج عبد القادر علاوة القبة الجزائر العاصمة ● فاكس/هاتف: 023938803 المحمول: 0795066989 - ● **البريد الإلكتروني:** Algeriediplomatie@proton.me ● **المديرة العامة مسؤولة النشر:** فتيحة بورونة ● **ساهم في هذا العدد :** البروفسور محمد سي بشير - البروفسور فيصل إزدارن - البروفيسور محمد رضا سلطاني - البروفسور ابراهيم بولمكاحل - المحلل السياسي محمد آغ اسماعيل (مالي) - د. يونس قرار - د.محمد كريم شابر - د. نوال لوصيف - د. عادل عبد الصادق (مصر) - د.محمد خميس - د.زكريا وهبي .

في يوم الدبلوماسية الجزائرية ..
8 أكتوبر 1962 - 8 أكتوبر 2023

عطاف: هذه خارطة الطريق وأجندة الإصلاح

في ورقة قدمها بمناسبة يوم الدبلوماسية الجزائرية (8 أكتوبر 1962 - 8 أكتوبر2023) بمقر وزارة الشؤون الخارجية، أمام جمع مهم من سفراء وقناصلة وممثلي السلك الدبلوماسي، استعرض وزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية في الخارج أحمد عطاف مسار وانجازات وتحديات الدبلوماسية الجزائرية للمرحلة المقبلة، مستعرضا خارطة الطريق وأجندة الإصلاح ضمن توجيهات رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون.

العودة إلى الحياة الدولية ..

«شكلت عودة الجزائر إلى الحياة الدولية بعد كسوف استعماري طويل، نقطة انطلاق مسيرة الوفاءً والالتزام بالمساهمة الفعلية في إعلاء القيم والمبادئ والمقاصد التي قامت عليها ومن أجلها منظمة الأمم المتحدة في سبيل توفير الأمن والاستقرار والتنمية والرفاه للجميع دون إقصاء أو تمييز أو تفضيل. واليومَ كما الأمسْ، تُواصل الجزائر، تحت قيادة الرئيس عبد المجيد تبون، الاضطلاع بدورها كقوة اتزان وتوازن تتحمل ما يُمليه عليها الواجب والمسؤولية في نشر الأمن والاستقرار وترقية ثقافة الحوار والتعايش السلمي على المستويات الاقليمية والدولية»

إسهاماتٍ فعلية في ظروف حاسمة وفي مراحل مفصلية

• دعم المد التَّحَرُّرِي ومساندة حق الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها وافتكاك استقلالها.

• تكريس حق دول العالم الثالث في تحقيق التنمية الاقتصادية مثلها مثل باقي دول المعمورة.

• اكتشاف مواطن الخلل في المنظومة الدولية وتأكيد حتمية بناء نظام عالمي جديد يقوم على الاحترام المتبادل والمساواة السيادية والترابطية المنصفة.

• المناداة بضرورة قيام منظومة اقتصادية عالمية تكفل حق الجميع في التنمية الاقتصادية والازدهار الاجتماعي.

• صنع مكانةً خاصة للجزائر في مجال الوساطة الدولية لإنهاء الأزمات وحل الصراعات والنزاعات عبر السبل السلمية

تحولات نوعية وتكييفات صائبة على السياسية الخارجية في عهد الرئيس عبد المجيد تبون

• تجدر السياسة الخارجية زيادة في المراجع والمبادئ والقيم التي أفرزتها ثورة التحرير وتشبعت بها دبلوماسية الدولة

• جعل السياسة الخارجية سياسةَ دولة وطنية أصيلة وليس سياسة نظام سياسي بعَينه ولا سياسةً في خدمة شخص أو في خدمة مصالح فردية آنية، كما كان الأمرً في ماضٍ ليس ببعيد عنا أو عن ذاكرتنا.

• إعادة الاعتبار الكاملً للمصلحة الوطنية كمصدر إلهام وصُنع وتنفيذ القرار السياسي الخارجي، وجعل المصلحة الوطنية مُفَعِّلاً ومُوَجِهاً لسياستنا الخارجية في كل الأبعاد والمضامين التي تنطوي عليها وفي كل المجالات والفضاءات التي تنتشر فيها.

• جعل من مشروع نمو وتنمية البلد مشروعاً شاملاً متكاملاً يتوجب على السياسة الخارجية الاضطلاع بدورها كاملاً فيه وأداءُ ما يُنتظر منها أداؤه على الوجه الأمثل.

• تحويل انشغالات وتطلعات الجالية في الخارج إلى مشاريع ميدانيَة متنوعة، تُخفف عنها أعباء الغربة، وتحافظ على انتمائها الأصيل للمجموعة الوطنية.

انتخابُ الجزائر لعضوية مجلس الأمن الدولي

تَكَلَّلَ التوجه الاستراتيجي لتعزيز دور الجزائر في فضاءات انتمائها العربية، والإفريقية، والأورو-متوسطية، وتعميق علاقات التعاون والشراكة التي تجمعها بالدول الأوروبية وبالاتحاد الأوروبي، وتعزيز حضورها في القارتين الأمريكية والآسيوية، بصفتها شريكاً ملتزماً بالمساهمة في تعزيز التعاون الدولي والدفع بأهداف السلم والأمن والتنمية المستدامة، تكلل بانتخابُ الجزائر لعضوية مجلس الأمن في صورة تزكية دولية واسعة النطاق، تُشَجِّعُ بلادَنا على مواصلة دَورها، وَتُبَارِكُ الأولويات التي حددتها لعهدتها المقبلة في هذا الجهاز الأممي المركزي.

التحديات الاستثنائية التي تفرضها الأوضاع الدولية في المرحلة الراهنة:

• الأزمة التي أَلَمَّتْ بمنظومة الأمن الجماعي أمام تصاعد منطق «توازن القوى» على حساب منطق ترابط المصالح واحترامها المتبادل

• الشلل الذي أصاب مجلس الأمن في أعقاب الحرب الروسية-الأوكرانية، وفقدان القدرة على التحرك للبحث عن الحلول للأزمات الدولية.

• غياب الفعالية للعمل الدولي متعدد الأطراف في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والبيئية.

• عودة ظاهرة الاستقطاب إلى العلاقات الدولية بكل ما تحمله من أخطار

• تراجع وتصدع الأنظمة الدولية الرامية إلى إحداث نزع شامل وكامل للسلاح ما سَرَّعَ من جديد في وتيرة التَّسابق نحو التسلح

• الأزمة التي أصابت النظام الاقتصادي العالمي لاسيما المؤسسات المالية المنبثقة عن مؤتمر بروتن وودز (Bretton Woods) والتي أثبتت عجزها عن مواكبة احتياجات الدول النامية على وجه الخصوص.

الأوضاع الإقليمية.. أربعة مشاهد مقلقة وصادمة

• تزايد وامتداد وتفاقم بؤر التوترات والأزمات والصراعات، لا سيما في منطقة الساحل الصحراوي التي أضحت تشكل «قوساً من اللاأمن واللاإستقرار» يمتد من البحر الأحمر إلى المحيط الأطلسي.

• اتساع رقعة وتزايد حدَّة آفة الإرهاب التي قُوبل انحسارها في أجزاء أخرى من العالم بتغلغل وامتداد كبيرين في القارة الإفريقية وبالخصوص، مرة أخرى، في منطقة الساحل الصحراوي

• العودة القوية لظاهرة التغييرات غير الدستورية للحكومات إلى الواجهة حيث سجلت قارتنا ما لا يقل عن 22 انقلابا عسكرياً منذ عام 2000، فيما سجلت منطقة الساحل الصحراوي لوحدها ما لا يقل عن8 انقلابات عسكرية خلال السنوات الثلاثة الماضية.

• تراجع الدور الافريقي تحت مظلة منظمتنا القارية أو تحت غطاء التجمعات الاقليمية الأخرى، في مواجهة هذه التحديات والتهديدات التي لم تعرف لها قارتنا مثيلاً في تاريخها المعاصر.

أجندة الإصلاح .. وأولويات المرحلة المقبلة

• بناءً على الأولويات التي حددتها الجزائر لعهدتها المقبلة بمجلس الأمن، ستعملُ رفقة بقية الدول الأعضاء على تشكيل كتلة متجانسة تُشجع على التوازن وتَجَاوُزِ الخلافَات والنأي بهذَه الهيئة الأممية المركزية عن التجاذب والاستقطاب. كما ستسهر على المساهمة في الجهود الرامية إلى إعطاء نفس جديد وإضفاء فعالية أكبر على العمل الدولي متعدد الأطراف.

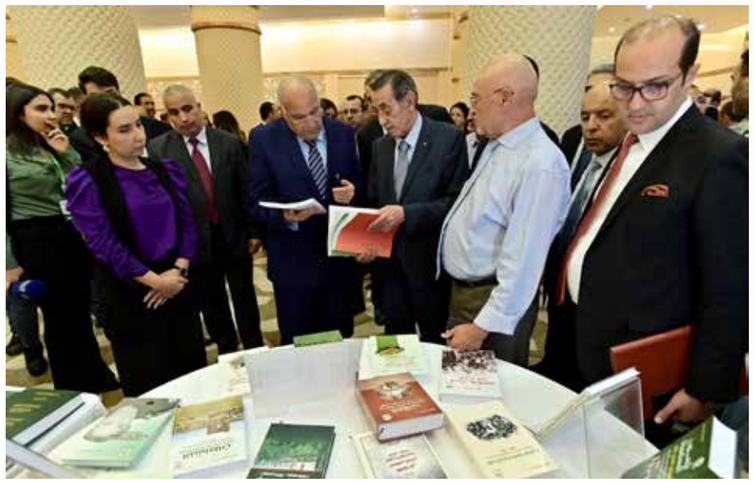

• عناوين الإصلاح المرجو تكمن في دمقرطة القرار الدولي، وإسَهام الجميع في صنعه وبلورته بطرقٍ جامعة غير إقصائية أو تمييزية أو تفضيلية.

• تجاوز منطق كَفِّ الأنظار وشُحِّ المساعي في مواجهة الأزمات، واستبداله بالتكفل الفعلي والحقيقي بهذه الأزمات، وبالتعاطي معها حتى الوصول إلى حلول مستدامة لها.

• ضرورة التحرك للتخفيف من حدة الأوضاع المأساوية في القارة لبلورة حلول سلمية للأزمات، لا سيما في جمهورية النيجر أين تسعى الجزائر لتجنب خيار اللجوء لاستعمال القوة وبلورة مخرج سياسي للأزمة التي ألمت بهذا البلد الشقيق، بما يضمن أكبر قدر من الاجماع داخلياً وإقليمياً.

• الدفع باتجاه استئناف تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر، وتغليب منطق الحوار والتفاهم بين الأشقاء في جمهورية مالي الذين نحثهم مثلما نحث أشقاءنا في دولة ليبيا على الإسراع في التوافق بشأن تنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية تنهي الأزمة بصفة نهائية ومستدامة، بما يخدم الأمن والاستقرار والتنمية في هذا البلد الشقيق.

مواصلة دعم القضايا العادلة وحق الشعوب في تقرير مصيرها

• القضية الفلسطينية: حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. وما الأوضاع المأساوية التي تمر بها المنطقة في هذه اللحظات إلاَّ نتاجُ إنكار هذا الحق المشروع غير القابل للتصرف أو التقادم

• الصحراء الغربية: للشعب الصحراوي الحق بدوره في تقرير مصيره بيده، وله الحق في المطالبة بإنهاء احتلال أراضيه، وله الحق في طي الصفحة المؤلمة لآخر مستعمرة في قارتنا، وفقاً لقرارات الشرعية الدولية التي صَنَعَتْها مجتمعةً، الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي.

تحولات الديبلوماسية الجزائرية في عالم متغير

من القرن الذهبي للدبلوماسية الثورية إلى الخيار الاستراتيجي للإصلاح

البروفيسور
فيصل إزدارن
باحث في علم الاجتماع
السياسي باريس

لقد خرجت الجزائر من حرب الاستقلال سنة 1962، منهكة اقتصاديا، بشريا واجتماعيا، نظرا لحجم الدمار الذي لحق بها جراء سياسة الأرض المحروقة التي انتهجتها فرنسا الاستعمارية على مدار 132 سنة من الاستغلال، وتليها سبع سنوات من الحرب الشرسة التي لم تستثن أحدا ولم تبق ولم تذر. على عكس هذا المشهد الرهيب، اكتسبت الجزائر المستقلة سمعة ممتازة وقوية كقطب إقليمي في مناهضة الإمبريالية وتصفية الاستعمار، بفضل جهازها الديبلوماسي الثوري، والذي دعم الكفاح المسلح على الأرض بتمثيل الجزائر في المحافل الدولية، وكانت لنا أسماء لامعة في سماء الديبلوماسية، أمثال حسين آيت أحمد، محمد الصديق بن يحي، فرحات عباس، كريم بلقاسم وأحمد خيضر، أو ما يعرف آنذاك بديبلوماسية الثورة، فهؤلاء الثوار قاموا بكل ما في وسعهم لجلب الدعم المالي، العسكري والسياسي للثورة التحريرية المظفرة، وقد نجحوا في ذلك إلى أبعد حد، رغم الحشد الغربي وراء فرنسا الاستعمارية والتضييق على مندوبينا في الفضاءات الديبلوماسية.

● القرن الذهبي للديبلوماسية الثورية

غداة الاستقلال، بقيت المنظومة الديبلوماسية الجزائرية لامعة وقوية وذات حضور مميز في المحافل الدولية، لاسيما في مجال مناهضة الإمبريالية، تصفية الإستعمار ومساندة حركات التحرر ذات القضايا العادلة عبر العالم، فكانت العاصمة الجزائرية قبلة لثوار العالم (La Mecque des révolutionnaires)، لا سيما الثوار الكوبيين، والأرجنتينيين، وعلى رأسهم فيدال كاسترو وشي غيفارا، والذي كان دوما يحل ضيفا على المركز العائلي بن عكنون، دون أن ننسى أن العاصمة الجزائرية استقبلت الحركة الأمريكية لمناهضة التمييز العنصري بالولايات المتحدة الأمريكية بلاك بانثر (Black Panthers).

لقد تحدث الكاتب الصحفي السويدي نيلس أندرسون عن دور الجزائر المحوري في تنظيم قمة ثلاثي القارات (La Tricontinentale) في العاصمة الكوبية هافانا سنة 1966، والتي انبثقت عن منظمة التضامن للشعوب الأفرو-أسيوية، والتي تعنى بتأسيس لقطب الجنوب التي تجمع كل الدول المستضعفة والتي عانت من ويلات الايتعمار والاستغلال، وكان ذلك وفاء لنهجها الثوري ومسيرتها الطبيعية في تصفية الاستعمار وإسماع صوت المقهورين أمام القوى الامبريالية آنذاك.

● عدم الانحياز وتصفية والاستعمار

لقد استمرت الجزائر في مساعيها الديبلوماسية لمساندة مسار تصفية الاستعمار كفاعل محوري منذ البداية، وفي نفس الوقت حاولت مع دول نامية اخرى لإيجاء طريق ثالث على غرار المعسكرين الشرقي والغربي الذين استحوذا على نقاط الاستقطاب العالمي، ومن هنا جاء تأسيس منظمة عدم الانحياز والتي شملت كل الدول التي ضاقت ذرعا من عالم ثنائي القطبين، وعلى إثر ذلك تأسست منظمة دول عدم الانحياز في الأول من سبتمبر 1962، وقد لعبت الجزائر دورا محوريا في بلوة المشروع وفي حيثيات تأسيسها، ولا سيما أثناء انعقد اجتماع الجزائر في 1973، والتي تضم حاليا 120 دولة بالإضافة إلى 17 دولة بصفة ملاحظ.

هدف المنظمة المحدد في "إعلان هافانا" لعام 1979 هو ضمان "الاستقلال الوطني والسيادة والسلامة الإقليمية والأمن لدول عدم الانحياز في كفاحها ضد الإمبريالية والاستعمار وانماط الهيمنة الجديدة والفصل العنصري ". شكل من أشكال العدوان الأجنبي أو الاحتلال أو السيطرة أو التدخل أو الهيمنة من جانب القوى العظمى أو الكتل السياسية" وتعزيز التضامن بين شعوب العالم الثالث. يقع المقر الرئيسي للمنظمة في لوساكا، زامبيا، وتضم ما يقرب من ثلثي أعضاء الأمم المتحدة و55% من سكان العالم.

مثل هذا التنظيم العالمي كان من شأنه إحداث توازن واضح في السياسة الدولية، وإيجاد حلول ممكنة للعديد من الصراعات الإقليمية.

لقد كانت قضية الصحراء الغربية منذ نشأتها من القضايا المحورية إلى جانب القضية الفلسطينية، لأنهما يجسدان لوحدهما معضلة النضال الديبلوماسي والسياسي للجزائر في إطار نصرة الشعوب المظلومة للتأكيد على حق الشعوب في تقرير مصيرها مثلما تم تسجيله في مواثيق هيئة الامم المتحدة. فيما يخص القضية الفلسطينية، شاركت ولا زالت الجزائر تشارك في جعل هذه القضية ذات بعد سياسي وإنساني، لكي يتمكن الشعب الفلسطيني من الولوج إلى الاستقلال وتأسيس دولته على أرض فلسطين، وكذلك الشأن بالنسبة للشعب الصحراوي الذي يعاني من الاحتلال المغربي مثلما هو مذكور في لوائح هيئة الأمم المتحدة، ولا زالت هاتين القضيتين حجر زاوية في النشاط الديبلوماسي للجزائر إلى غاية يومنا هذا.

● الديبلوماسية الجزائرية .. فاعل وشريك ذات مصداقية

بفعل نشاط الديبلوماسية الجزائرية في عهد كل من الراحل بومدين والرئيس الشاذلي بن جديد، استطاعت الديبلوماسية الجزائرية من افتكاك مكانة مرموقة على الساحة الدولية، من خلال مقاربتها الواضحة وتحركها الفعال على كل الاصعدة ففي منطقة الشرق الأوسط استطاعت الجزائر أن تفرض نفسها كوسيط ذات مصداقية في حل أزمة الرهائن الامريكان بعد الثورة الإسلامية في إيران، فلقد استطاعت الديبلوماسية الجزائرية وعلى رأسها وزير الخارجية محمد الصديق بن يحي من اعلان عن اتفاق الجزائر في 19 جانفي 1981، والذي بموجبه تم اطلاق سراح 55 رهينة امريكية بعد حصار السفارة الامريكية دام 444 يوم، وقد تمت العملية بنجاح باهر، وقد سجل ذلك في سجلات الديبلوماسية بأحرف من ذهب. وبالنسبة للمنطقة العربية، استطاعت الجزائر أيضا تقريب وجهات النظر بين إيران والعراق لإيجاد حل سلمي بين البلدين المتناحرين منذ سنوات في حرب أنهكت البلدين، والذي توج بالاعلان عن إتفاق الجزائر لتسوية الخلاف الحدودي بين إيران والعراق في 6 مارس 1975. ودائما في المنطقة العربية، استطاعت الجزائر إلى التمهيد لمصالحة عربية-عربية، ويقول أكرم بلقايد في هذا الشأن : "وكان الدافع وراء تحرك الجزائر في الخارج هو الرغبة في فرض هذا البلد كمحاور أساسي للقوى العظمى في كل ما يتعلق بالمغرب العربي ولكن أيضا بالمسائل الأفريقية. وهذه الدبلوماسية – التي خطت خطواتها الأولى قبل استقلال الجزائر وكان الأمر يتعلق بالعمل على عزل فرنسا، بما في ذلك المعسكر الغربي – سرعان ما واجهت التحدي المغربي الذي لا يزال قائما".

دون أن ننسى أيضا ما حققته الجزائر فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، بحيث تم الإعلان عن قيام دولة فلسطين في العاصمة الجزائرية في 15 ديسمبر 1988، والذي شكل منعطفا تاريخيا هاما في تاريخ نضال الشعب الفلسطيني لاسترداد أرضه وكرامته من الاحتلال الصهيوني الغاصب.

● الديبلوماسية الجزائرية والمأساة الوطنية

لقد استبقت أحداث أكتوبر 1988، سقوط حائط برلين الذي جاء إيذانا لعهد جديد للسياسة الدولية. وعرفت الجزائر، على المستوى الداخلي، تحولات عميقة على المستوى السياسي والمؤسسي، انزلقت الاحداث فيما بعد ودخلت الجزائر في دوامة العنف واشتداد الازمة الاقتصادية جراء حصار دولي ضرب على الجزائر على أصعدة كثيرة. وعلى المستوى الدولي، غلبت النزعة الاقتصادية على المنظومات السياسية والديبلوماسية، مما جعل الجزائر تنشغل بالسياسة الداخلية لمكافحة التطرف والارهاب المسلح، والذي أودى بحياة أكثر من 200 الف جزائري، وبفعل هذا التغي، تقهقر النشاط الديبلوماسي الجزائري في المحافل الدولية، وأصبحت عرضة لمؤامرات كانت تستهدف مؤسسات الدولة الجزائرية، فحتى بعض الشركاء الدوليين للجزائر قد تخلوا عنها، مما اعتبر كخيانة تجاه الدولة الجزائرية، وما سمح أيضا لبعض المناوئين بإعادة ترتيب أوراقهم السياسية والديبلوماسية على مستوى شمال إفريقيا، على مستوى القضية الصحراوية.

يمكننا اعتبار فترة المأساة الوطنية بمثابة انتكاسة للديبلوماسية الجزائرية بعد حادث اغتيال وزير الخارجية الجزائري الراحل محمد الصديق بن يحي، في حادث تحطم طائرة غامض، فقد جاء على لسان الوكالة الجزائرية للأنباء : " وبعد نجاته من الموت في حادث تحطم طائرة عام 1979 في مالي، لقي حتفه مع 13 آخرين من مسؤولي الوزارة، في 3 مايو 1982، في حادث تحطم آخر للطائرة التي كانت تقله باتجاه إيران حيث كان في مهمة وساطة بشأن النزاع الحدودي بين طهران وبغداد".

● بوتفليقة وتحدي الرجوع على الساحة الدولية

بعد عودة الجزائر إلى الشرعية الدستورية، بانتخاب الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة سنة 1999، دشن مرحلة جديدة من النشاط الديبلوماسي المكثف، تمهيدا لاستعادة الجزائر مكانتها على الساحة الدولية، فقام بتكثيف خرجاته وتنقلاته عبر عواصم العالم، واكد مشاركته شخصيا في القمم المختلفة لإسماع صوت الجزائر وجلب مساندة وتعاطف الدول للجزائر، وكلنا يتذكر كيف وثق هذا النشاط والحراك الديبلوماسي رسام الكاريكاتير أيوب في جريدة الخبر حيث يصور الرئيس الراحل دائما على أهبة التحليق على متن طائرة. وفي هذا الوقت بالذات كان من الصعب دحر المناوئين واتقاء الضغوط الممارسة على الجزائر، كانت الآلة الديبلوماسية مزكومة تماما، وتحولت المنظومة الديبلوماسية إلى مجرد هياكل إدارية تقوم بتصريف الخدمات الأساسية للجالية الجزائرية بالخارج ولكنها غير قادرة على مواكبة التحديات والرهانات المحدقة بالجزائر.

● إصلاح المنظومة الديبلوماسية خيار استراتيجي

لقد تنبهت السلطة الجزائرية إلى الضرورة الملحة لإصلاح المنظومة الديبلوماسية، لما لهذه المنظومة من أهمية قصوى في الحفاظ على مكانة مرموقة بين الأمم والتصدي لكل محاولات تقويض الاستقرار الإقليمي والامن القومي، او تهميش دور الجزائر على المستوى القاري والجهوي، فعلى المستوى المادي، لاحظنا أن ميزانية الشؤون الخارجية قد تضاعفت بنسبة 60% في الثمان سنوات الماضية، و12% مقارنة بميزانية 2022، لتصل إلى أكثر من 50 مليار دينار، علاوة على استحداث ميزانية تابعة لرئاسة الجمهورية خاصة بالتعاون الدولي والمقدرة بحوالي 70 مليار دينار حسب قانون المالية لسنة 2023. تعتبر هذه الزيادة مؤشرا على محاولة جادة لاستحداث وسائل جديدة يتم وضعها تحت تصرف وزارة الخارجية لمواجهة التحديات والازمات.

على مستوى القارة الإفريقية، سارعت الجزائر إلى احتواء الوضع في كل من منطقة المغرب العربي بعدما أقدم المغرب على تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني، مما قد شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري، فإسرائيل هي عدو أزلي للجزائر،، فبعدما كان على بعد أكثر من 4000 آلاف كلم من حدودنا، أضحى هذا الكيان متاخما للحدود الجزائرية، هذا ما دفع رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، يصرح في حوار أدلى به للجزيرة : "قررنا قطع العلاقات مع المغرب تفاديا للحرب"، وكان هذا القرار ذكيا جدا لتفويت الفرصة لدعاة الفوضى والحرب.

من جهة أخرى، ضاعفت الخارجية الجزائرية من تحركاتها على مستوى القارة السمراء، وعلى أصعدة متعددة، سواء على صعيد القضية الصحراوية وتلتي يمكننا ان نعتبرها ذات صلة وثيقة بالامن القومي الجزائري وبمصالحها الحيوية، نظرا لما أقدمت عليه الجزائر من قرارات إعادة النظر في منظومة شراكاتها الاستراتيجية خاصة في حوض البحر المتوسط، من تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع إيطاليا، وتخفيض التعاون والمبادلات مع إسبانيا، في ظل جمود في العلاقات الجزائرية-الفرنسية وإرجائها إلى حين. وكل هذا للتأكيد على أن قضية الصحراء الغربية هي قضية تصفية الاستعمار، ولا وجود لحل إلا ما تنص عليه لوائح هيئة الأمم المتحدة.

وعلى صعيد الاتحاد الافريقي، ألقت الجزائر بكل ثقلها لعدم قبول الكيان الصهيوني كعضو ملاحظ، وهو ما تم فعلا، بالإضافة إلى محاولة تفعيل هياكل هذه المنظمة الإقليمية التي يمكن لها لعب دور بارز في السياسة الإقليمية.

لا يمكن للجزائر أن تبقى ساكتة أمام ما يجري في منطقة الساحل الإفريقي، فهي تتحرك على عدة جبهات ساخنة. بالنسبة لجمهورية مالي، دأبت الآلة الديبلوماسية منذ عدة سنوات لدفع عجلة المصالحة المالية باحتضان المفاوضات بين حكومة جمهورية مالي وتنسيقية حركات الأزواد، وأسفر ذلك على التوقيع على ما عرف باتفاق الجزائر بين الجانبين برعاية جزائرية سنة 2015، ولكن ثمة عراقيل وفاعلين في الميدان يتربصون بذات الاتفاق، مما أعاد إلى الواجهة الصراع المسلح بين حركات الازواد والحكومة المالية، وهناك جهود حثيثة من طرف الجزائر لإقناع كل الأطراف بالعودة إلى طاولة المفاوضات.

بالنسبة للوضع في النيجر، حاز اقتراح الجزائر بالوساطة على استحسان كل أطراف النزاع، وتدخل كل هذه المساعي في إطار استتباب الأمن الإقليمي (processus de pacification)، دون الإغفال على وتيرة التدخل الاجنبي في المنطقة، فقد عبر الرئيس تبون عن رؤية الجزائر للتحد الكبير الذي تواجهه المنطقة وهو تحدي التنمية، على عكس ما تروج له القوى الأجنبية المتواجدة في المنطقة بذريعة مكافحة الإرهاب.

بالنسبة للمنطقة العربية، اغتنمت الجزائر انعقاد قمة جامعة الدول العربية بالجزائر في نوفمبر الفارط لرعاية مصالحة فلسطينية لرأب الصدع وتوحيد الصف الفلسطيني امام غطرسة الكيان الصهيوني وضغوط القوى الغربية. وهو ما تم، ولكن الضغوط الدولية كبيرة جدا.

لقد تناول الخبير الدولي اردفان امير اسلاني، في كتابه الموسوم "القرن الذهبي للديبلوماسية الجزائرية: 1962-1978" عبقرية الديبلوماسية الجزائرية وفرض نفسها كمحاور جاد وموثوق على الساحة الدولية، نظرا لنظرتها الثاقبة واستباقها للتحديات والرهانات، لا سيما ما اقترحه الرئيس الراحل لضرورة تأسيس نظام عالمي جديد خلال خطاب ألقاه في هيئة الأمم المتحدة سنة 1974، نظاما عالميا جديدا يمنع من الاستقطاب والنزاعات الإقليمية، ويضع كل الأمم على نفس قدم المساواة، فيما يخص بالتنمية وتوزيع الثروة وإرساء أسس حقيقية لشراكة دائمة ومسالمة.

في عالم يتسم بالتنافسات الجيوسياسية وتعدد مصادر التوتر..

الجزائر: دبلوماسية التشاور وجيوبولتيكيا القرارات

د. محمد رضا سلطاني
باحث في الشؤون الدولية

نجحت الأمة الجزائرية، على مر العقود، في ترسيخ نفسها كركيزة من ركائز الدبلوماسية الدولية. لقد بُني هذا الصرح الدبلوماسي على قاعدة صلبة من التاريخ والتراث التي تذكّر باستمرار بنضالها من أجل الاستقلال والعدالة وحق الشعوب في تقرير المصير. وبالرغم من التحديات الراهنة والتوترات العالمية التي تميّز القرن الحادي والعشرين، فإن الجزائر لم تكتفِ بأن تكون مجرد متفرج. لقد انخرطت بنشاط، مؤسسة نفسها كقوة وسيطة محترمة وفاعلة. في سياق عالمي حيث غالبًا ما يهدد الأحادية الجانب ثنائية الجوانب، تسعى الجزائر إلى توفيق المصالح المتباينة من خلال البحث الدائم عن التوازن والاستقرار. تهدف هذه المساهمة إلى تسليط الضوء على الطريقة التي تنجح بها الجزائر، بالرغم من المشهد الدبلوماسي المتباين، في دمج مبادئها الأساسية مع متطلبات اللحظة، فيما تضطلع بدور رئيسي في القضايا العالمية والإفريقية وكذلك في القضايا الحساسة مثل فلسطين والصحراء الغربية.

الديباجة التاريخية وأسس الدبلوماسية الجزائرية

تتميز الجزائر، في الساحة الدولية، بممارسة دبلوماسية استثنائية في هذا العصر المفعم بالاضطرابات الجيوسياسية. في نظام دولي وُصف غالبًا من قِبل المدرسة الواقعية الجديدة بأنه فوضوي، أدركت الجزائر، وهي على وعي بديناميكيات القوة بين الدول، كيفية تعزيز دورها كمحور إقليمي. نستعرضه في جملة من النقاط كما يلي:

الهيمنة والتوازن

في السياق المتقلب للجغرافيا السياسية الحديثة، حيث تسعى الطموحات الهيمنية لبعض القوى إلى إعادة تشكيل النظام الإقليمي، اتسمت الجزائر بقدرتها على المناورة بدقة بين القوى المختلفة الفاعلة. من خلال اعتماد سياسة التوازن، تمكنت من تجنب الوقوع تحت الهيمنة المطلقة لأي فاعل بعينه، مع الحفاظ في الوقت نفسه على هامش مناورة لحماية مصالحها الوطنية.

لا يعني التوازن مجرد الحياد أو السلبية. على العكس من ذلك، إنه عمل نشط يتطلب فهمًا متمايزًا لديناميكيات القوة، والقدرة على توقع تحركات الفاعلين الآخرين والاستجابة لها. وإدراكا من الجزائر لتداعيات ترك قوة هيمنية دون رقابة، فقد وضعت نفسها غالبًا كقوة موازنة ضرورية، مضمنة بذلك توازنًا معينًا في المشهد السياسي الإقليمي.

وفي الوقت نفسه، منحتها هذه الاستراتيجية مصداقية فريدة على الساحة الدولية، مما سمح لها بتقديم خدمات الوساطة في سياقات شديدة الحساسية. سواء في مفاوضات السلام أو تقارب دبلوماسي، أثبتت الجزائر أنه يمكن الاعتماد عليها كوسيط محايد، وهي مكانة عززتها رفضها الانجرار في تحالفات أحادية الاتجاه.

وهكذا، بدلًا من أن تكون مجرد مراقب، تؤكد الجزائر نفسها كفاعل أساسي، تلعب دورًا مستقرًا في بيئة مضطربة كثيرًا. إن قدرتها على موازنة القوى المتواجدة، مع تسليط الضوء على الحلول الدبلوماسية، توضح إتقانًا ملحوظًا لفن دقيق هو فن العلاقات الدولية.

دبلوماسية التشاور

في حلبة العلاقات الدولية المضطربة، تتميز الجزائر بالتزامها الصريح بالمبادئ البنائية. إن هذا التوجه يدفعها إلى إدراك القضايا العالمية ليست كهياكل جامدة، ولكن كهياكل قابلة للتعديل تشكّلها التعاون والتفاعل الإنساني، بدلًا من الانصياع لردود الفعل الانفعالية، تفضّل الجزائر منهجية ثلاثية: التعاون والتشاور والتواصل. تسعى هذه الركائز، من خلال الإنصات والتبادل، إلى تهدئة التوترات وبناء الجسور حيث يرى الآخرون جدرانًا فقط.

بصفتها وسيطًا في مناطق النزاع مثل مالي وليبيا، أظهرت الجزائر تفضيلًا واضحًا للحوار الشامل. إنها تدرك قيمة كل فاعل، بغض النظر عن حجمه أو قوته، وتسعى إلى إرساء منصة حيث يمكن سماع

جميع الأصوات.

إذ تدرك الانقسامات الاجتماعية والسياسية التي تعاني منها العديد من الدول، تطمح الجزائر إلى إعادة بناء وتعزيز التوافق. لا تقتصر مبادراتها على حل النزاعات، بل تهدف أيضًا إلى تحقيق سلام دائم من خلال معالجة الجذور الكامنة وراء الخلافات.

جيوبوليتيكيا القرارات

في مسرح الجغرافيا السياسية المعاصرة المتغير، تسعى الجزائر إلى إعادة تعريف دورها خارج الحدود التقليدية. فيما هي واعية بالقيود التي تفرضها نظرية التبعية – وهي فكرة أن اقتصادات البلدان النامية مشروطة ومحددة من قبل اقتصادات البلدان المتقدمة – فإنها ترفض السماح بحصرها في موقف تابع.

وما هو أكثر من ذلك، تُظهر الجزائر استعدادًا للذهاب إلى ما هو أبعد من النماذج التقليدية، من خلال إعادة النظر في الثنائية الشمال-الجنوب التي سيطرت طويلاً على التفكير في العلاقات الدولية. فهي لا تسعى ببساطة إلى لعب دور، ولكن إلى إعادة صياغة اللعبة نفسها، من خلال التركيز على التحالفات جنوب-جنوب، والتعاون الإقليمي، ووضع شمال أفريقيا ومنطقة الساحل كمناطق حاسمة للتوازن العالمي.

حيث قد يرى الآخرون طرقًا مسدودة، ترى الجزائر فرصًا للوساطة والحوار. إن مبادرتها الاستباقية في حل النزاعات تُظهر فهمًا عميقًا لتعقيدات القضايا المعاصرة، ولتعدد الأقطاب الناشئ، ولظلال القوة الناعمة، حيث لا تقاس النفوذ بالقوة الخشنة وإنما بالقدرة على بناء توافقات وتيسير التعاون.

إن هذا الموقف الجيوسياسي، الذي يجمع بين البراغماتية والرؤية المستقبلية، يرسخ مكانة الجزائر كقوة وسيطة ناشئة. فهي لا تقدم نفسها كمشارك بسيط، بل كمهندس نشط يسعى إلى إعادة رسم ملامح الصراعات المعقدة.

السياق الراهن: الجزائر في عصر عدم الاستقرار

في عالم يتسم بالتنافسات الجيوسياسية وتعدد مصادر التوتر، تُختبر قدرة الأمة على الحفاظ على سلامتها والدفاع عن مصالحها وتعزيز الحلول السلمية. وتقع الجزائر في قلب هذا الفسيفساء المعقد، لا سيما بفضل موقعها الجيواستراتيجي في شمال أفريقيا، إلى جانب تاريخها الثوري الغني والتزامها بعدم الانحياز.

لقد شكّل عدم الاستقرار الذي اندلع في دول مجاورة مثل مالي وليبيا تحديات كبيرة للأمن الإقليمي. ففي هذه الأزمات، خلقت الجماعات المسلحة والمطالب الانفصالية والتدخلات الأجنبية مزيجاً متفجراً. وبدلاً من الانكفاء أو اتخاذ مواقف أحادية، اختارت الجزائر طريق الدبلوماسية الاستباقية. فعبّأت مواردها الدبلوماسية، وعززت محادثات السلام، وتصرّفت كوسيط، وأعطت الأولوية للحوار على التدخل العسكري.

ولا تستند مقاربة الجزائر في حل النزاعات إلى تجربتها الخاصة في حرب التحرير والمصالحة الوطنية فحسب، بل أيضاً إلى فهم عميق للديناميكيات الإقليمية. فقد دفعتها رغبتها في رؤية شمال أفريقيا مستقرة ومزدهرة، وكذلك اقتناعها بأن الحلول المفروضة من الخارج غالباً ما تكون ضارة، إلى اتخاذ مبادراتها.

وفي النهاية، تُعد مقاربة الجزائر الدبلوماسية، حتى في سياق عدم الاستقرار، شهادة على نضجها السياسي وقدرتها على تموضع نفسها كفاعل بنّاء على الساحة الدولية. إنها تبرهن على أن الحوار والدبلوماسية ما زالا أكثر الأدوات فعالية، حتى في أصعب الأوقات، لصوغ السلام والاستقرار.

القضية الفلسطينية والصحراوية: الدفاع عن القضايا العادلة

انطلاقاً من تاريخها النضالي من أجل الاستقلال، تحمل الجزائر في حمضها النووي الدبلوماسي نضال تحرير الشعوب وتقرير مصيرها. ولا ينحصر هذا الالتزام في ماضيها الثوري فحسب، بل يتجلى أيضاً في سياستها الخارجية المعاصرة، لا سيما فيما يخص القضية الفلسطينية والصحراوية.

وقد استفاد الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني، أحد أطول وأكثر الصراعات تعقيداً في التاريخ الحديث، دائماً من دعم الجزائر لحقوق الفلسطينيين. فقد دافعت الجزائر باستمرار عن حل الدولتين، حيث يمكن للفلسطينيين العيش بكرامة وأمن وسلام إلى جانب إسرائيل، مع القدس الشرقية كعاصمة. وفوق الخطابات، دعمت الجزائر القضية الفلسطينية مادياً وسياسياً، سواء من خلال مبادرات ثنائية أو في إطار جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة.

أما القضية الصحراوية فتجد جذورها في بقايا الاستعمار في شمال أفريقيا. ولا يزال الصحراء الغربية، آخر أراض في أفريقيا لم تكتمل عملية تصفية الاستعمار فيها، محل خلاف بين جبهة البوليساريو والمغرب. وفيما تؤكد الجزائر أنها ليست طرفاً في النزاع، إلا أنها تدعم حق شعب الصحراء في تقرير المصير، بما يتماشى مع قرارات الأمم المتحدة. وتدعو إلى استفتاء حر ونزيه يسمح لشعب الصحراء بتقرير مصيره.

وبالرغم من اختلاف طبيعة وسياق هاتين القضيتين، إلا أنهما تتقاطعان في الرؤية الدبلوماسية الجزائرية التي تعزز القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان ومبدأ تقرير المصير. فالجزائر، فيما هي تدرك الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة والتحديات المرتبطة بها، ما زالت متمسكة بدعم هاتين القضيتين، مؤكدةً بذلك دورها كمدافع عن حقوق الشعوب على المسرح العالمي.

وبالرغم من اختلاف طبيعة وسياق هاتين القضيتين، إلا أنهما تتقاطعان في الرؤية الدبلوماسية الجزائرية التي تعزز القانون الدولي واحترام حقوق الإنسان ومبدأ تقرير المصير. فالجزائر، فيما هي تدرك الديناميكيات الجيوسياسية المتغيرة والتحديات المرتبطة بها، ما زالت متمسكة بدعم هاتين القضيتين، مؤكدةً بذلك دورها كمدافع عن حقوق الشعوب على المسرح العالمي.

المنظور الأفريقي: الدبلوماسية الجزائرية والقضايا القارية

لطالما كانت أفريقيا، بتعدد أوجهها وفرصها وتحدياتها، في صميم الاستراتيجية الدبلوماسية الجزائرية. فالجزائر تنظر للقارة لا كمجرد جوار جغرافي، بل كفضاء للأخوة التاريخية والمصير المشترك. وقد تعززت هذه الرؤية في عهد الرئيس تبون الذي جعل الدبلوماسية الأفريقية حجر الزاوية في سياسته الخارجية.

أولاً، تدرك الجزائر الترابط الاقتصادي المتزايد بين دول أفريقيا. ففي عالم معولمٍ إمكانات أفريقيا كسوق ناشئ ضخمة. وتوخياً لثرواتها وخبراتها، باشرت الجزائر سلسلة من المبادرات لتعزيز التعاون الاقتصادي بين أفريقيا سواء عبر اتفاقيات ثنائية أو في إطار منظمات إقليمية كالاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

ثانياً، على الصعيد الأمني، لعبت الجزائر دوراً محورياً في الوساطة وحل النزاعات القارية. وتُعد أزمة مالي مثالاً أيقونياً. فقد يسّرت الجزائر الحوار بين مختلف الأطراف مما أدى لتوقيع اتفاق السلام بالجزائر عام 2015. وتعكس هذه المقاربة اعتقاد الجزائر بأن الحلول للأزمات الأفريقية يجب أن تكون أفريقية، بدعم من المجتمع الدولي.

ثالثاً، على الصعيد الاجتماعي والثقافي، عملت الجزائر على تعزيز التبادل والتعاون بين الشعوب الأفريقية، سواء عبر برامج تبادل جامعي أو تعاون فني أو مبادرات رياضية، إيماناً منها بأن التضامن والأخوة أساسيان لمواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

إجمالاً، تسترشد الدبلوماسية الجزائرية تجاه أفريقيا برؤية تجمع بين البراغماتية والمثالية. فهي تسعى لتعزيز المصالح الوطنية مع المساهمة الفاعلة في بناء أفريقيا موحدة ومزدهرة ومسالمة.

مكافحة الإرهاب: الأمن والاستقرار لأفريقياً وما بعدها

مرت الجزائر بفترة عصيبة خلال تسعينيات القرن الماضي، تميزت بموجة من الإرهاب والتطرف، وقد منحها هذا المرور المؤلم في تاريخها فهماً عميقاً للديناميكيات والانعكاسات، وخاصة للحلول لمواجهة هذه التهديدات. واستناداً إلى تلك الدروس، حولت الجزائر جراحها إلى رؤية استباقية لتحسين الأمن ليس فقط على الصعيد الوطني، بل أيضاً على المستويين الإقليمي والعالمي.

على الصعيد الداخلي، وضعت الجزائر استراتيجية وطنية قوية، تجمع بين مبادرات أمنية واقتصادية واجتماعية. وتأخذ هذه المقاربة الشمولية بعين الاعتبار أن جذور الإرهاب غالباً ما تتغذى على الظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدنية. ولذلك، بالإضافة إلى التدابير الأمنية الصارمة، تم التركيز على تعزيز التماسك الاجتماعي وتحفيز العمالة والترويج لتفسير متوازن للعقيدة.

على المستوى الإقليمي، فرضت الجزائر نفسها كفاعل أساسي، محفزة التعاون بين دول المغرب العربي والساحل. وإدراكاً منها بأن تهديدات الإرهاب تتخطى الحدود الوطنية، دعت إلى تنسيق معزز لمحاربة الجماعات التي تعمل عبر الحدود. وقادت هذه الرؤية إلى وضع مبادرات تعاونية، لاسيما في مجالي الاستخبارات والعمليات المشتركة.

وعلى المسرح القاري والدولي، عملت الجزائر على إبراز قضايا الإرهاب في أفريقيا والدعوة إلى تعزيز الالتزام العالمي لمواجهتها. لقد شكّل قيادتها داخل الاتحاد الأفريقي حافزاً لصياغة وسنّ استراتيجيات أفريقية شاملة لمكافحة الإرهاب.

وهكذا، تبقى الجزائر، مسلحة بتجربتها وعزمها، في طليعة المعركة ضد الإرهاب، منادية بمقاربة شمولية تقوم على التضامن، إدراكاً منها أن السلام والأمن رهينان أساساً بالتنمية والازدهار للأمم.

في الأخير

إن التاريخ العريق للجزائر ومسارها المتميز في العلاقات الخارجية يمنحانها مكانة فريدة بين دول العالم. لقد أظهرت، مراراً وتكراراً، مرونة في مواجهة التحديات، واستخدمت رصيدها الدبلوماسي لبناء الجسور وصياغة توافقات. إن إرادتها في الدفاع عن القضايا العادلة، ورؤيتها الأفريقية، والتزامها بمحاربة الإرهاب تجسد دبلوماسية راسخة في القناعة والتضامن. وكأمة، أثبتت الجزائر أن الثبات على مبادئها مع تكييف استراتيجياتها مع تطورات العالم، يمكنها من المساهمة بشكل كبير في عالم أكثر أمناً وعدلاً وازدهاراً. إن مسارها، المميز بالمثابرة والرؤية، يلهم الأمل ويرسم طريقاً نحو مستقبل تتفوق فيه التعاون والحوار على الصدام.

تكنولوجيات الذكاء الإصطناعي لنجاعة دبلوماسية أكبر

د. يونس قرار
خبير دولي في
التكنولوجيات الحديثة
للاتصال الجزائر

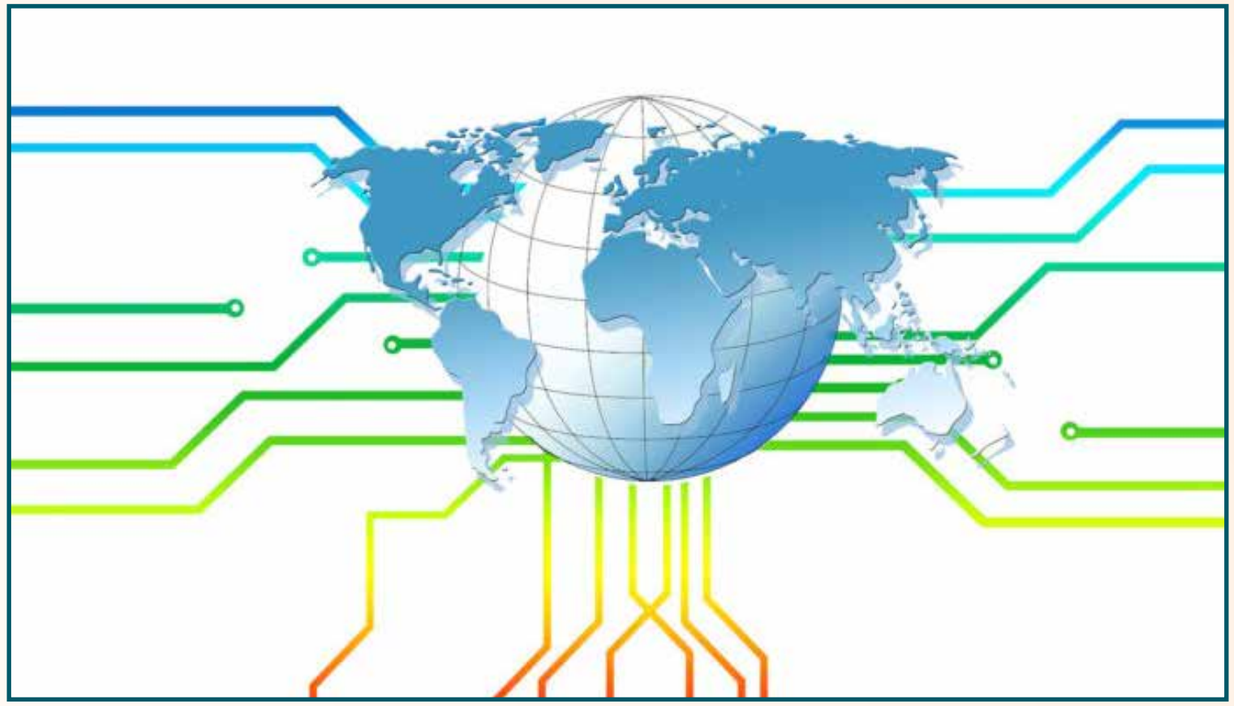

يشهد العالم منذ ثلاثة عقود ثورة رقمية كبيرة في مجالات مختلفة نختصرها في ثلاثة اتجاهات:

- **الأجهزة: سرعة المعالجة للمعلومات وسعة تخزينها، تنوعها من الحاسوب المكتبي والحاسوب المحمول الى اللوحات والهواتف الذكية**
- **شبكة معلوماتية ضخمة تربط بين مئات الملايين من الأجهزة المعلوماتية وملايير المستعملين وتوفر ثروة غنية من المعلومات والمعارف بصورها المختلفة**
- **سعة ربط واتصال الأجهزة المعلوماتية بهذه الشبكة العنكبوتية**

تحقيق أهداف وزارات الخارجية للحكومات

مست الثورة الرقمية جميع القطاعات، الإدارة، التجارة، المالية التعليم، والصحة، وبدأ الإنسان يكتشف ويتعود على مصطلحات جديدة كالتجارة الإلكترونية، الإدارة الإلكترونية، التعليم عن بعد، الخ. ولم يسلم مجال النشاط الديبلوماسي من تأثير هذه الثورة الرقمية فظهر مصطلح الدبلوماسية الرقمية. ونقصد بالدبلوماسية الرقمية الاستعمال الواسع لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في إدارة النشاط الدبلوماسي ومساهمتها في تحقيق أهداف وزارات الخارجية للحكومات. وأصبح لوزارة الخارجية لأية حكومة مجموعة من الأهداف يجب تحقيقها من خلال برنامج عمل يشمل نشاطات وخدمات توفرها للمؤسسات، الإدارات والمواطنين. هناك خدمات عامة للجميع وأخرى خاصة بفئات معينة.

ولعل الاستعمال الأول لتكنولوجيات الاعلام والاتصال في النشاط الدبلوماسي هو إدخال هذه الأدوات الجديدة لتوفير بعض الخدمات الإلكترونية مثل الحصول على المعلومات والوثائق عن طريق المنصات الإلكترونية لوزارة الخارجية، السفارات والقنصليات. هذه الخدمات تسمح للحكومات بتوفير بوابة للتواصل مع المغتربين والسماع لانشغالاتهم وحل مشاكلهم. وتعبر وزارة الخارجية عن مواقف البلد وتتعهد بالتزاماتها الدولية من أجل الدفاع عن مصالح الدولة. ويضمن تماسك العمل الدولي للدولة وأنشطتها القنصلية. إن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيمكن من تطوير أنظمة المعلومات المرتبطة بتنسيق ومواءمة السياسة الخارجية للبلاد. وسيسمح بالوصول عبر الإنترنت إلى الإجراءات القنصلية اللازمة للمواطنين المقيمين في الخارج وكذلك إلى المعلومات التي تتيح الوعي وتعبئة المؤسسات والجمعيات والأفراد، حول الإجراءات الرامية إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

وسيتم هذا الاستخدام من خلال تطبيقات وخدمات، نذكر على سبيل المثال:

- الحالة المدنية: تهدف إلى تطوير بوابة تسمح بالحصول على وثائق الحالة المدنية المحفوظة في القنصليات عبر الإنترنت
- المقاولات: تعنى بتطوير بوابة لإعلام الفاعلين الاقتصاديين وتعبئة قدراتهم ودعم أعمالهم ضمان أفضل الظروف لتنفيذ المشاريع الثقافية والاجتماعية والتعليمية والعلمية والتكنولوجية والصناعية
- العمل الإنساني: يهدف إلى تطوير نظام معلومات واتصالات يتيح تعبئة الموارد البشرية والمادية الدولية في حالات الكوارث الطبيعية

وفي هذا السياق تقترح مثلا الخدمات التالية:

- وضع المعلومات القانونية على الإنترنت مع تحديثات منتظمة
- طرح فرص العمل عبر الإنترنت في الجزائر والخارج
- إطلاق البوابة الإلكترونية للممثليات الجزائرية بالخارج
- نشر طلبات التأشيرة عبر الإنترنت
- التسجيل إلكترونيًا في السفارة الجزائرية في بلد الإقامة
- نشر وثائق الأحوال المدنية إلكترونيا
- التسجيل عبر الإنترنت في مسابقات الوزارة الخارجية

وتهتم وزارة الشؤون الخارجية كذلك بما يسمى النشاط الدبلوماسي وتم تعريفه بأنه: إدارة العلاقات الدولية من خلال المفاوضات، والأسلوب الذي يستخدمه السفراء والمبعوثين لإدارة وتسوية هذه العلاقات، أو هي أداة تنظيم وتسيير الشؤون الخارجية للدول بما يتماشى مع مصالحها الوطنية.

دبلوماسية الفايسبوك والتويتر

وتعد وسائل الإعلام التقليدية كالتلفزيون والراديو والجرائد والهاتف والفاكس أبرز أدوات الدبلوماسية. وقد دأبت دوائر الدبلوماسية العامة في الدول الكبيرة على استخدام هذه الوسائل كأدوات تقليدية للدبلوماسية العامة.

على الرغم من أن الكثير من الدبلوماسيات العالمية تمكنت عبر هذه الأدوات التقليدية من التواصل مباشرة مع الجماهير الأجنبية دون الحاجة إلى التعامل مع الحكومات لكن التواصل فيها ظل أحادي الاتجاه، عبر توجيه رسالة واحدة إلى الجميع. أما اليوم فمع طهور الهواتف الذكية وتطبيقات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك وتوتير، أصبحت هذه الأدوات الإلكترونية إحدى أهم وسائل الدبلوماسية العامة لأنها أتاحت الوصول إلى الشرائح المختلفة من الشعوب (الطلبة، رجال الأعمال، الفنانين، الأساتذة، الباحثين، الخ.) برسائل خاصة والتفاعل معهم وأصبح بالإمكان للمسؤولين الحكوميين توجيه رسالة لهم وتلقي التعليقات والتفاعلات الصادرة عنهم.

هناك وسائل إلكترونية ظهرت عبر العالم نذكر من بينها:

- المواقع الإلكترونية
- شبكات التواصل الاجتماعي
- السفارات الافتراضية
- المدونات
- الخ.

ومع ظهور هذه الاستعمالات ظهر في الأدبيات مصطلحات الدبلوماسية الرقمية، دبلوماسية الفايسبوك ودبلوماسية التويتر، الخ. وهذه المصطلحات تعني أن هناك وسائل جديدة لممارسة النشاط الدبلوماسي، وأن كل دولة لابد أن تبحث عن أفضل وسيلة لاستغلال هذه الأدوات الجديدة في ممارسة الدبلوماسية.

تكنولوجيات الذكاء الإصطناعي لنجاعة دبلومسية أكبر

ومع تطور تقنيات التواصل وإدخال تكنولوجيات الذكاء الاصطناعي مثلا، تحتّم على الحكومات مسايرة هذا التطور بإدماج هذه الوسائل العصرية في استراتيجية الحركة الدبلوماسية لنجاعة أفضل ولتحسين أداء الحكومات على الصعيد الخارجي. ومع تسارع الأحداث وكثرة الصراعات في نقاط ومجالات مختلفة في العالم أصبح الاعتماد على التقنيات الرقمية والتحكم فيها هي الفيصل وصار من يتقنها ينتصر في المعارك الدبلوماسية ويحسن التموقع في الصراعات الدولية وما أكثرها.

ولقد عايشنا صراعات بين دول فَصَلَ فيها التحكم في التكنولوجيات الرقمية وقد اطلقت بعض الحكومات مشاريع ابتكارية مثل السفارات الافتراضية. فمثلا الولايات المتحدة في صراعها مع إيران وللدفاع على مواقفها ومحاولة كسب الرأي العام الإيراني أطلقت منصة افتراضية تقدم نفس الخدمات التي تقدمها السفارة «التقليدية» ولكن باستعمال الوسائل الالكترونية فسمت مشروعها بالسفارة الافتراضية للولايات المتحدة الأمريكية بإيران. وعن طريق السفارة الافتراضية، استطاعت الحكومة الامريكية ان تضع جسور للتواصل والتفاعل مع الجالية الأمريكية في الشرق الأوسط وكذا الجالية الإيرانية في العالم للدفاع عن مواقف الدبلوماسية الأمريكية وكسب تعاطف وتأييد الجالية المسلمة بصفة عامة والجالية الإيرانية بصفة خاصة.

هذا المثال في نشاط الدبلوماسية الرقمية وتسخيره في الصراع الأمريكي الإيراني، نجده في كثير من الحكومات التي رسمت استراتيجيات للولوج في هذا المجال بإطلاق مشاريع للدبلوماسية الرقمية لتسخير إمكانيات مادية وبشرية معتبرة لإنجاح هذه المشاريع. فإذا كانت السفارات تستثمر في إنشاء إذاعات وقنوات تلفزيونية ومراكز ثقافية منذ زمن قريب، فإنها الان تبذل مجهودات أكبر لغزو الفضاء الالكتروني بإنشاء مواقع الكترونية، صفحات على تويتر والفيسبوك وكذا قنوات على اليوتيوب وتسخر لإنجاح هذه المنصات جهود المصممين والمؤثرين والولوج في هذه الحرب الالكترونية بكافة الأسلحة المتوفرة لكسبها لصالحها.

كما تبذل الحكومات مجهودات معتبرة لتكوين المسؤولين والموظفين لدى السفارات والقنصليات على التمكن من هذه الأدوات الالكترونية لمواكبة ومسايرة التطور السريع الذي تشهده التكنولوجيات الرقمية.

الصراع الدبلوماسي انتقل من عالم الاعلام والنشاط التقليدي الى مجال عصري وواسع الا وهو الفضاء الالكتروني، فكان لزاما على الحكومات التي تريد أن تنتصر في معاركها الدبلوماسية في الخارج ان ترسم سياسة واضحة المعالم والأهداف مع تسخير كل الوسائل والشروط لكسب هذه المعركة الافتراضية.

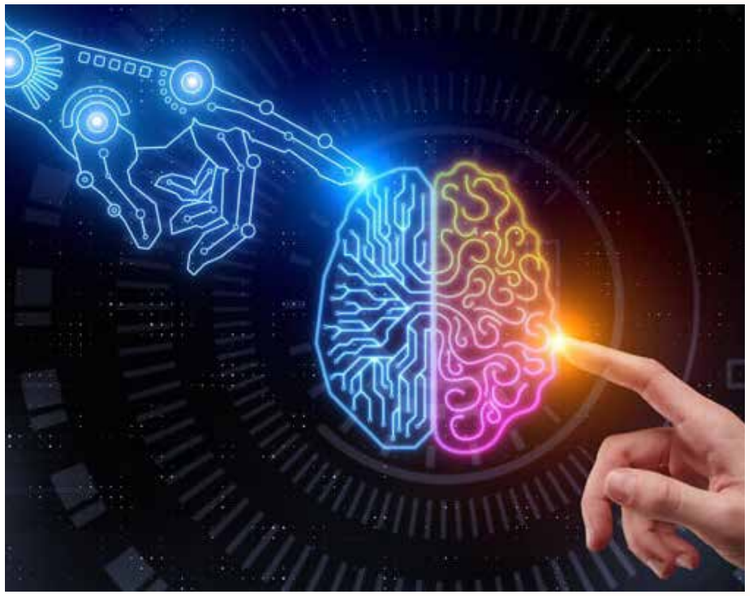

صارت أداة في السياسية الخارجية الجزائرية..

الدبلوماسية الروحية.. مقاربات مستجدة

د. محمد كريم شابر
قسم العلوم الاجتماعية،
جامعة تيزي وزو.الجزائر

يمكن للدبوماسية الوطنية أن تفعل أداوات عدة للعمل على إحلال السلم والأمن الإقليمي والدولي، عبر أنماط القوة الناعمة (Softpower) التي من بين مجالات نشاطاتها الديبلوماسية الروحية، وإذ كان العالم «جيمس ديريان» يعرف الديبلوماسية بـ (الوساطة بين أفراد أو جماعات أو كيانات متنافرة فالدبلوماسية الروحية هي تفعيل المنظمات وبنية مؤسسات المجتمع الروحية، وفي الحالة الجزائرية الطرق الصوفية، الزوايا والكتاتيب، أي المؤسسات التي تضع في أولوياتها نشاط مجتمعي تصالحي وتسامحي مبني على القيم الروحية السامية.

ولمؤسسة الطريقة الصوفية الجزائرية بمختلف مشارب نشأتها سواء مشرقية ؛ كالطريقة الخلواتية، القادرية، أو مغاربية مثل الطريقة الشاذلية، التيجانية، وظائف تروم لأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

التضامن العابر للأوطان

• **وظائف إجتماعية :** وهي تهدف إلى خلق حركية التكافل الإجتماعي بين مختلف مكونات المجتمعات، متخطيتا الأصل الجغرافي، الطبقة الاجتماعية، أو الإنتماء القبلي. مقصدها هو إدماج أفراد المجتمع غير المدمجين بسبب مشاكل إقتصادية، أمراض أو إعاقات، أو لتمتين نشاطات وحركية المجتمع، عبر المصاهرة، عهود. تحالفات...إلخ.

• **وظائف إقتصادية :** الوظيفة الاقتصادية تتمثل في عملية تضامنية الهدف والمقصد عبر أنظمة وأنماط من التملك والتجارة مثل منظومة «الحبوس» و«الوقف»، التي تعتبر مورد مهم للطبقات الهشة للمجتمع ولتموين نشاطات الطريقة الصوفية بإستقلالية، دون اللجوء إلى معونة خزية الدولة.

• **وظائف تعليمية :** التي تأتي في مقدمة وظائف الطرق من حيث المقصد الروحي، إذ من أوامر القرآن الكريم، حث المؤمن على طلب العلم والتفقه بقصد الوصول إلى المراتب العليا من التعبد والعبادة والعمارة في الأرض. هذه العمارة التي تهدف إلى تحقيق العدل والمساواة حسب مقدور وطاقة كل مؤمن. تمر العملية التعليمية من تعلم العربية ومختلف فنونها، حفظ القرآن الكريم بإتقان الجويد مع تفسيره. حفظ السرة النبوية العطرة، مع مخرجات الأحاديث النبوية من أوامر ونواهي، ومباحات.

• **وظيفة روحية :** الوظيفة تعليمية مرافقة للمريد فهي في قلب الطريقة الصوفية ومنها تتفرع المقاصد، من «تخلية» وهي ترك كل رذيلة (من عجب، كبر، تكبر، مفاسد الأخلاق...) قد تحجب عن إدراك حقيقة مقصد خلق الإنسان عبر ترك السلبيات، و«تحلية» عبر الممارسة والرياضة الروحية والعمل بالطاعات، بمساعدة وتوجيهات شيخ مجاز في الطريقة، عبر إكتساب وإستوعاب العلم الشرعي والعلم اللدني، حيث مرتبة الإحسان وهي «التجلية» تتمم عبر الرياضة الروحية التهذيبية التي توصل النفس لأسرار الحكمة وو معرفة يقينية لملكوت الخالق سبحانه وتعالى.

• **وظيفة التضامن العابرة للأوطان :** وهو مستوى من النشاط والعمل للطرق الصوفية التي هي الوظيفة الأهم، إذ هي حسب خطاب القيادات الطرقية تكملة وتجسيد للرسالة الإسلامية للعالمين، و«الأمة الوسط»، فإن الطرق الصوفية عبر منظومة على مستوى دون الإنتماء الحكومي (Infra-fraétatique, Infrastate level) وعابرة للحدود (Transfrontalière, Transborder) يمكنها تفعيل شبكة من حلقات التواصل ؛ من «زاوية أمّ» أو «زوايا فرعية» مثل الطريقة الشاذلية وتفرعاتها كالطريقة العلاوية بالجزائر أو الطريقة الدرقاوية بالمغرب الأقصى، والتفعيل قد يكون عبر مواسم وأعياد أساسية (ذكرى ولادة أو وفات شيخ طريقة، المولد النبوي، ليالي السابع وعشرون في رمضان بمناسبة ختم القرآن...إلخ).

شبكات التواصل.. زيادة الفعالية

لقد بنت الطرق الصوفية منذ بدايات تأسيسيها شبكات تواصل من تبادل للمعلومات، والوصايا والتوصيات، والإجتهاد في أمور فقهية وأخرى خاصة بنشاطات الطرق والتي ذكرنا منها دون الحصر مجالات (إقتصادية، سياسية، إجتماعية....) بقصد زيادة فعالية النشاطات، أو التنسيق بهدف تحقيق مقاصد عليا في ضوء مبادئ الطريقة تحت ضّل وصايا الكتاب والسنة، ودائما في إطار وسطي ومعتدل.

نذكر منها في الحالة الجزائرية، دون الحصر والتقييد :

الطريقة القادرية : والتي مقار عمومها مدينة ورقلة، وهذه الطريقة لها إمتدادت في منطقة الصحراء والساحل الإفريقي. هذه الطريقة ببساطتها ووسطيتها إستجلبت الكثير من المريدين بدايتا من قبائل «التوارق» في الصحراء الكبرى والتي تعرف بأنها قبائل رحل لا تتقيد بمدى الحدود، مما يجعل منها أحسن وسيلة لنشر المنهج الصوفي الوسطي.

الطريقة التجانية : من أحدث الطرق الجزائرية والتي أسسها الشيخ التيجاني ومقرها خلافاتها العامة بعين ماضي، ولاية الأغواط، بالقطر الجزائري. هذه الطريقة كثيرة الإنتشار والتأثير خاصة في منطقة غرب إفرقيا، وبالتحديد في السينغال وغامبيا وما جوارها، وغيرها من دول غرب إفرقيا. ولهذه الطريقى تأثير على المستوى السياسي، حيث عدد من رؤساء دولة السنغال إما موردوا الطريقة التيجانية أو حلفاء سياسيين للطريقة التيجانية.

الطريقة الشيخية الشاذلية : وهي طريقة تأسست في القرن الثامن عشر ميلادي ومقرها بقلعة بوعمامة بولاية النعامة، بالقطر الجزائري، ولها حضور وإمتداد على طول المنطقة الغربية للجزائر وتتعدى حدود الدولة لمناطق شرقية من دولة المغرب الأقصى. ولهذه الطريقة صدى وتأثير على الطبقات الشعبية في الجزائر والمغرب وأيضا عند أعيان ونخب هذه المناطق، مما يتيح لها التأثير على المستوى الجهوي والمركزي في ما يخص قضايا النهضة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والتهيئة العمرانية.

الطريقة الشاذلية العلاوية : أحدث الطرق الصوفية الجزائرية. ظهرت بداية من 1924، مقرها بمدية مستغانم، بالقطر الجزائري. منذ نشأتها إنتهجت طريق الدعوة عبر التثقيف وتعليم الناس على أسس التسامح والإعتدال. هذه الطريقة أسست، أثناء مرحلة الإستعمار، شبكة واسعة من المدارس والزوايا بقصد تحقيق وعي ومعرفة لدى الشعب الجزائري. وبعد الإستقلال ستقوم بتوسيع نشاطاتها، دائما عبر إنتهاجها أحدث الطرق والإبداعات العلمية و المعرفية بقصد إيصال الصوت الإسلامي المعتدل والوسطي. وأخيرا مع بداية القرن الواحد وعشرون، أصبحت الطريقة العلاوية، الطريقة الصوفية الإسلامية الوحيدة المعتمدة من طرف منظمة الأمم المتحدة للثقافة والتعليم –اليونسكوا UNESCO– إعترافا بدورها في تحقيق ونشر رسالة السلم، التسامح، والإعتدال والوسطية. فأصبحت الطريقة العلاوية طريقة ذات صيط وصدى ليس فقط في أوروبا ودول متقدمة، ولكن أيضاً على مستوى كل قارات المعمورة.

العلاقات الدولية.. دون تمثيل!

الطرق الصوفية، كما ذكرنا سالفا، هي حديثة البروز في بنية نشاط العلاقات الدولية، فهي «دون تمثيل الدول» وهي «عابرة للحدود». مما يعطي لها ميزات قد لا تتوفر في المؤسسات الرسمية الدولية.

يمكن أن نذكر منها، وإستنادا لما ذكرناه أعلاه، أنها قد يكون لها صدى على مستويات جغرافية معينة أو تأثير على مستوى طوائف أو عرقيات معينة، أو على مستوى طبقات ومجموعات إجتماعية قيادية أو ريادية في دول خارجية.

يمكن عبر عملية تحفيز هذه المنظومة التي تتميز أنها مبنية على شبكة إجتماعية وتواصلية تتميز بالمصداقية والثقة، وهي من ميزات الطرق الصوفية ومكونها من مريدين وأتباع، أن توصل رسائل، معونات، توصيات لتحقيق أهدافها ديبلوماسية، سياسية، إجتماعية، أو دينية، يمكنها أن تؤثر على البنية السياسية، البنية الدينية، أو البنية الاقتصادية لمنطقة، حكومة، تكتلات إقتصادية...إلخ.

فالجامع بينها، وما يعطي تأثيراً هو المشترك من القيم، المعايير والأعراف، ضف على ذلك البنية الأخلاقية، القانونية والتنظيمية التي يوفرها الدين الإسلامي دون غيره من الأديان.

التأثير خارج الدين الإسلامي

ما يميز التيار الصوفي الإسلامي والتيارات الصوفية في الديانات الأخرى (المسيحية، اليهودية، البوذية.....) أنها تتبنى نفس المبادئ؛ الأدمية، الوسطية والإعتدال والتسامح. نابذتاً كل الطرق العنيفة، عسكرية كانت أو غيرها، التي قد تؤدي إلى تدمير ما تم إعماره على وجه الكرة الأرضية والمعمورة.

فالديبلوماسية الروحية يمكن أن تفعل عبر النشاطات التوفيقية التعريفية التواصلية بين الدين الإسلامي والإنفتاح بتجاه مختصي وممثلي الأديان السموية الأخرى (من النصارى واليهود) والديانات الأخرى التي تتميز بالكثافة العددية، وهي أسياوية بـ الأساس، كـ «البوذية» و«الكنفوشسية»، عبر تفعيل ملتقيات وندوات، ورش تدريبية وتعريفية.

فمثلاً البعثات التمثيلية للطوائف المسيحية المعتمدة دبلوماسياً في الجزائر تقوم بين الفين وأخرى بدعوة خبراء باحثون ومختصون أجانب في مجال الأديان المقارنة لـ إلقاء محاضرات وتنشيط حوارات تخصصية، ومن الجمهور المهتم بهذه النشاطات الفكرية الطلبة والباحثون في تخصصات الأديان والفقه المقارن من الجامعات الإسلامية إضافة لباحثين من مراكز الأبحاث الجزائرية. يمكن التواصل مع هذه البحثات والإرساليات (Non-ciature) وتنظيم نشاطات أو حتى دورات وبرامج علمية مشتركة.

و نذكر أيضاً بتجربة ناجحة وهي تجربة «ندوات الفكر الإسلامي» في الجزائر في مرحلة سنوات الثمانينيات، التي كانت لها صدى دولي ناجح نبع عن جدية ورصانة المبادرة، وجودة التنشيط والتأطير، وقيمة القامات والخبرات العلمية العالمية التي كانت تحضر لندوات الفكر الإسلامي، مع تخصيص بجانب مداخلات علماء الدين الإسلامي، عدد من المحاضرات والحوارات مع ممثلين من أديان غير الإسلامي خاصتاً السماوية، والقصد منه هو فتح المجال الحوار الأكاديمي المعرفي والعلمي لتوسيع معارف وإدراكات علماء والمتخصصون المسلمون.

حل القضايا وتقديم المشورة

أول تلك القضايا التي يمكن أن تعالجها الطرق الصوفية بالإرتباط والتواصل مع التيارات الروحية والصوفية من الديانات السماوية والأسياوية السالفة الذكر، عبر التوسع في نشاط فك النزاعات العسكرية والمسلحة، أي الحروب. وهي الأزمات الأشد فتكاً للبشر والمعمورة. فعبر تقريب وجهات النظر وتقديم المشورة و«الضمان المرجع» الأخلاقي التي تمثله القيادات الروحية، يمكن ربط خيوط التواصل عبر حلقات وصل مع المؤسسات الرسمية للدول من بعثات ديبلوماسية ووزارات سيادية.

كما يمكن أيضاً الإنخراط في نشاط فك توترات النزاعات المختلفة الأشكال الصاعدة (عرقية، طائفية، حدودية...إلخ) عبر ؛ مبادرات تواصلية، أو مبادرات تصالحية، تقريب وجهات النظر.

حاولنا في بضع سطور أن نوضح ما هي الديبلوماسية الروحية، أدواتها وأليتها وفاعلوها وما هي الفرص والقضايا التي يمكن أن تنشط فيها.

التأطير القانوني للحصانة الدبلوماسية

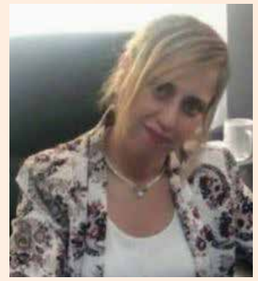

د. نوال لوصيف
أستاذة محاضرة كلية
الحقوق جامعة قسنطينة

يعتبر مصطلح «دبلوماسية» مصطلحا مهما ومحوريا في العلاقات الدولية، لما له من تأثير على مكانة وسمعة الدولة ضمن المجتمع الدولي خاصة بعدما اتضحت معالم مفهوم العلاقات الدولية بموجب مؤتمر وست فاليا لعام 1648، حيث يرتكز النظام الدبلوماسي على مجموعة من المبادئ والبروتوكولات تُنظم العلاقات الدولية، وتوطد العلاقة بين الدولة صاحبة البعثة الدبلوماسية والدول الأخرى ودا المنظمات الدولية، وفي إطار هذه المبادئ والبروتوكولات تتشكل ما يسمى بـ «الحصانة الدبلوماسية» تسهيلا وتأطيرا لعمل البعثات الدبلوماسية، من هنا تأتي أهمية معرفة الإطار القانوني الذي يكفل الحصانة للبعثة الدبلوماسية.

يعد نظام الحصانة الدبلوماسية أحد ركائز العلاقات الدولية التي يحكمها القانون الدولي كما سبقت الإشارة إليه، وبالتالي فالتأصيل

القانوني لهذه الأخيرة نجده مدرجا في اتفاقيتين – اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 والتي نعتبرها الوثيقة الأولى التي جمعت الأعراف الدولية وقننتها بعد أن كان العمل الدبلوماسي يقوم على مجموعة من الأعراف تفيد باحترام قواعد المجاملة، واتفاقية فيينا لتمثيل الدول لدى المنظمات الدولية لعام 1975 .

الملاحظ عند قراءة هاتين الاتفاقيتين أن الحصانة الدبلوماسية تمارس على الفرد الدبلوماسي، وعلى مقر عمل البعثة الدبلوماسية، من هنا نجد أنفسنا أمام نوعين من الحصانة:

إن الحديث في البداية عن حصانة البعثة الدبلوماسية في الشق المتعلق بالفرد الممثل للدولة الوافدة، نجد أن كلا من اتفاقيتي فيينا لا تختلفان في مضمونهما من حيث النص على ضرورة ضمان الأداء الفعال للوظائف المنوطة بالبعثة الدبلوماسية، وهذا ما يعني أن الحصانة لا تتعلق فقط بوجود البعثة بل تمتد إلى ضمان تسهيل عملها على أكمل وجه .

وتشمل الحصانة الدبلوماسية المتعلقة بالمبعوث الدبلوماسي شكلين من الحصانة شخصية وقضائية:

تكون الحصانة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي نظرا للمهمة التمثيلية التي هو بصدد ممارستها في الدولة المضيفة، وإن كانت هذه الحصانة مطلقة فهذا ليس معناه غض البصر عن ارتكابه لفعل غير مشروع، وإنما يحق للدولة المضيفة في هذه الحالة إعلان بأن المبعوث الدبلوماسي قد ارتكب فعلا غير مشروع ولكن دون التعرض له (الحجز، الاعتقال، الإهانة ...)، وهو ما تمليه أحكام المادة 9 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 وما تؤكده المادة 29 من نفس الاتفاقية، والتي جاء فيها بأن حرمة المبعوث مصونة لا يجوز للدولة المضيفة بأي شكل من الأشكال إخضاع هذا الأخير لأي إجراء من الإجراءات السابقة الذكر، فعلى الدولة المضيفة أن تعامل المبعوث الدبلوماسي بالاحترام الواجب له واتخاذ جميع التدابير المناسبة لمنع أي اعتداء على شخصه أو حريته أو كرامته، فتمثل بذلك هذه المادة مبدأ من مبادئ العمل الدبلوماسي.

إن الحصانة الشخصية للمبعوث الدبلوماسي تمتد إلى مسكنه وعائلته والأغراض والوثائق الشخصية، وهو ما أكدته المادة 58 من اتفاقية فيينا لتمثيل الدول لدى المنظمات الدولية لعام 1975، حيث جاء فيها :» تتمتع المساكن الخاصة برئيس وأعضاء البعثة بالحرمة والحماية» حتى يمتد الأمر إلى عدم جواز تفتيش البعثة الدبلوماسية عند منافذ الحدود وكذا المنافذ الجمركية، بالمقابل يعد احترام القوانين الداخلية للدولة المضيفة واجب على المبعوث الدبلوماسي، وهذا ما جاء في نص المادة 41 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961:»يجب على جميع المتمتعين بالحصانات والامتيازات مع عدم المساس بها احترام قوانين الدولة المضيفة وأنظمتها، ويجب عليهم كذلك عدم التدخل في شؤونها الداخلية»

إن هذا النص يقر بوجود استثناء أو قيد على الحرية الشخصية المطلقة للمبعوث الدبلوماسي، فالمساس بقوانين الدولة المضيفة وأنظمتها، أو المحاولة في التدخل في شؤونها الداخلية بصفة

شخصية، يجعل المبعوث الدبلوماسي في وضع حرج أمام الدولة الموفدة وكذلك الدولة التي يمثلها لكن هذا لا يفقده الحصانة القضائية، فهو معفى من الخضوع لقضاء الدولة المضيفة، وهو ما يوضحه نصي المادتين 31 و32 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، بحيث يتمتع المبعوث الدبلوماسي بالحصانة القضائية في الدولة الموفد إليها ما يعني أنه لا يخضع لقضاء الدولة المعتمد لديها، وبمعنى آخر لا يجوز ملاحقته من طرف الدولة المضيفة حتى في حال ارتكابه جرما بفعل شخصي منه لا علاقة له بوظيفته، ولكن هذا لا يعفيه من قضاء دولته المعتمدة بل يخضع في هذه الحالة لاختصاص القضاء الجنائي لدولته، كما لا يجوز للدولة المعتمدة أن تتنازل عن حصانة مبعوثيها الدبلوماسيين، وفي حال التنازل فيجب أن يكون هذا التنازل صريحا .

وينطبق أمر الإعفاء من المساءلة أمام القضاء المدني والإداري للدولة المعتمد لديها، باستثناء حالات محددة ومعينة (الدعاوى العينية المتعلقة بالأموال العقارية الخاصة، الدعاوى المتصلة بالتركات) كما تشمل الحصانة البعثة الدبلوماسية فإن الحصانة كذلك تمتد إلى مقر البعثة، حيث يعتبر مقر البعثة جزء من سيادة الدولة الموفدة، ويشمل المقر حسب ما جاء في نص المادة 1 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، المباني، أجزاء المباني، الأراضي الملحقة بها أيا كان مالكها، كما تشمل مقر إقامة رئيس البعثة الدبلوماسية .

وفي هذا السياق ذهبت المادة 22 من نفس الاتفاقية إلى أن حرمة دار البعثة مصونة ولا يجوز لمأموري الدولة المعتمد لديها دخولها إلا برضا من رئيس البعثة، وغير بعيد عن هذا الاتجاه نصت المادة 23 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية بأنه لا يجوز انتهاك حرمة مباني البعثة، ولا يجوز الدخول إليها إلا بإذن صريح من رئيسها، ما يعني أن دخول مقر البعثة مرهون بموافقة رئيس البعثة الدبلوماسية .

وإن كانت حرمة المقر أقرتها اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا لتمثيل الدول لدى المنظمات الدولية لعام 1975، إلا أنها لم تغفل في نفس الوقت أن تضع حصانة للوثائق والمحفوظات الرسمية للبعثة بمنحها حرمة خاصة،

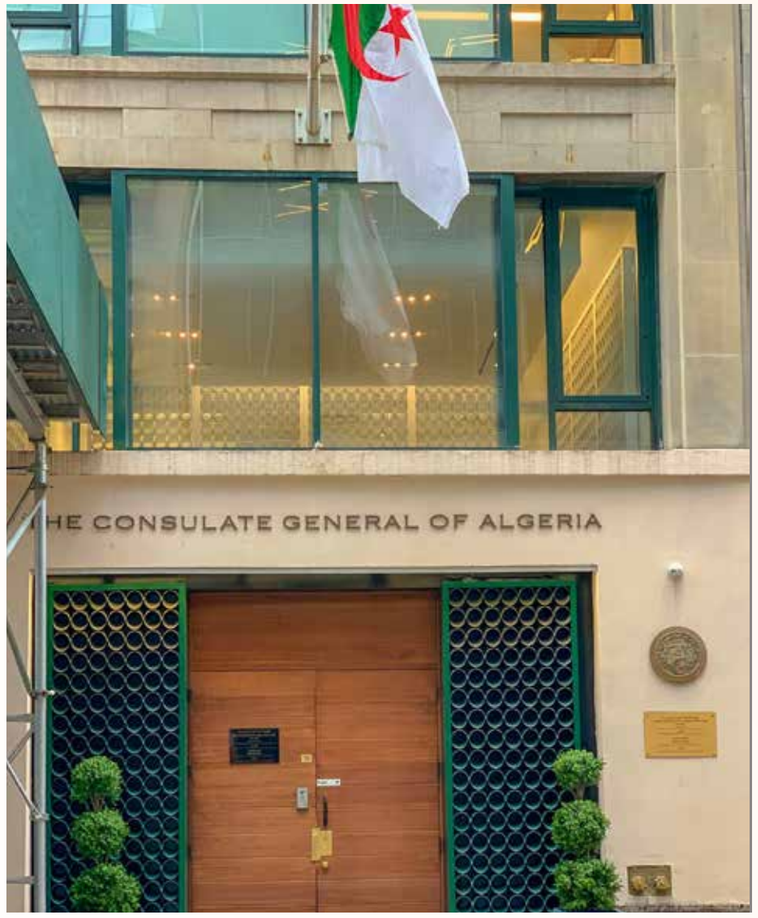

وهو ما جاء في نص المادة 24 من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 بشكل صريح : (المحفوظات ووثائق البعثة حرمتها في كل وقت وأينما كانت) .وهو ما يعني أن حصانة مقر البعثة تأخذ شكلين:

حظر دخول سلطات الدولة المضيفة لمقر البعثة الدبلوماسية

-توفير كل التدابير الأمنية المناسبة حفاظا على استقرار وأمن عمل البعثة الدبلوماسية، فيمنع التفتيش، الاقتحام، حجز وثائق رسمية، منع مظاهرات أو تجمعات أمام مقر البعثة ... الخ

وعليه يمكن القول بأن مهمة المبعوث الدبلوماسي مهمة جدا في الحفاظ على علاقات دولته مع الدول الأخرى، كيف لا والدبلوماسية في حد ذاتها هي التمثيل، التفاوض على مصالح مع دول أخرى ضمن قواعد وأعراف دولية جعلت من العالم قرية صغيرة، ليبق المبعوث الدبلوماسي جزء مهم من منظومة مجتمعية يمثل من خلالها دولته خارج إقليمها حفاظا على مصالحها، لهذا فحنكة ودبلوماسية المبعوث ستنعكس على مدى قوة وتشعب علاقات دولته وكدا مكانتها أمام الدول الأخرى .

وإن كان الكثير من يربط الدبلوماسية بالسياسة الخارجية للدولة ويجعل منهما واحدا، فحسب رأينا الدبلوماسية هي مرآة السياسة الخارجية تعمل على توضيح موقف الدولة من عدة قضايا، ما يجعلها الآلية القانونية لتنفيذ هذه الأخيرة.

والجزائر على غرار الدول الأخرى تعتبر قوة إقليمية نظرا لموقعها الاستراتيجي في القارة السمراء، حيث انتهجت حراكا منذ الثورة التحريرية إلى ما بعد الاستقلال لتثبت مكانتها ضمن تشكيلة المجتمع الدولي وفي المحافل الدولية، متخذة دور الوسيط في القضايا العادلة سواء كانت إقليمية أو دولية هادفة إلى تحقيق السلم والأمن خاصة في المنطقة، وخلق جسور التعاون الاجتماعي والاقتصادي

الدبلوماسية الإلكترونية.. أدوات جديدة في العلاقات الدولية

د. عادل عبد الصادق
مدير برنامج دراسات المجتمع
الرقمي مصر

أثر الفضاء الإلكتروني على القدرة على اتخاذ السياسات المتعلقة بالأنشطة المتصلة بإدارة العلاقات الدولية.ب دء بالتطور في أداء الأجهزة المعنية وانتهاء بمضمون الشئون الخارجية بوجه عام وبعملية إدارة السياسة الخارجية وعملية التفاوض والدبلوماسية في إدارة العلاقات الدولية، وظهر نمط جديد من الدبلوماسية الرقمية في ظل تحديات جديدة وفرص غير مسبوقة اتاحتها الثورة الرقمية وخاصة في ظل ظهور المنصات الرقمية المختلفة مثل الشبكات الاجتماعية .

تعبئة الرأي العام وزيادة التأثير

كان انعكاس تكنولوجيا الاتصال والمعلومات كوسيلة وطبيعة عمل جديدة للعمل الدبلوماسي واضحا مع ظهور الإنترنت والمحمول والكمبيوتر والاتصال عن طريق الأقمار الصناعية وما تتيحه مواقع الإنترنت من معلومات جيو سياسية وأثرت على وظائف الدبلوماسية وهي الحماية لمصالح الدولة والملاحظة والمتابعة والمفاوضات وجمع المعلومات، والمشاركة في صنع القرار والمحاكاة للمنازعات الدولية وتعظيم فوائد التدريب ورفع كفاءة العنصر البشري .

ودفعت بذلك التحولات التي أحدثتها الثورة المعلوماتية إلى إعادة تعريف الدبلوماسية فيعرفها جوردن سميث على أنها « فن التقدم والحفاظ على المصالح القومية من خلال تبادل المعلومات بين الحكومة والدول والجماعات الأخرى «، وركز التعريف على دور الاتصالات في بروز فاعلين أخرين ومن ثم فإن ظهور الفاعلين الدبلوماسيين خارج نطاق الدولة أصبح احد أهم ملامح العلاقات الدولية المعاصرة .

أثر الفضاء الإلكتروني على طبيعة المهام الدبلوماسية وظهرت الدبلوماسية الإلكترونية أحد الافرع الهامة في أنشطة الخدمات الخارجية، وتعرف الدبلوماسية بشكل عام أنها فن التفاوض، وتبرز كوسيلة أو أداة للتفاوض من أجل اقناع طرف أو أطراف، ولا يوجد تعريف محدد للدبلوماسية الا أنها تجمع بين بعض السمات مثل أنها فن يصنع برامج السياسة، وفن بإدارة العلاقات الدولية، وعملية إدارة المعاملات بين الدول بأساليب الحوار والتفاوض، باعتبارها لغة الحوار والنقاش والاقناع وفن التعامل بين المنظمات الدولية وحل مشكلاتها وهي لغة العقل الهادئ لا الحرب والصراع، وتعمل على تحقيق ما تعجز الحرب عن تحقيقه وتدخل في المجالات الاقتصادية والسياسية والإعلامية والثقافية

إدارة التفاعلات الدولية

على مدار تاريخ العلاقات الدولية كانت المعلومات وتدفقها هي أساس العمل الدبلوماسي وأدت ثورة المعلومات والمعرفة إلى التأثير في مهام وطبيعة دور العمل الدبلوماسي وطبيعة دور اجهزة الشئون الخارجية في إدارة العلاقات الدولية .وشهد العالم منذ انتهاء الحرب الباردة تحولا جذريا في الطريقة التي يتعامل بها الفاعلون الدوليون في إدارة علاقاتهم الدولية التي تتعلق بالدبلوماسية والسياسة الخارجية، ووقف خلف ذلك بعدان هامان يتعلق احدهما بمعدلات النمو المتسارعه في انتشار تكنولوجيا الاتصال والمعلومات وتأثيرها الكبير على ممارسة الدبلوماسية، ومثل ذلك أيضا تهديدا لعمل المسئولين الدبلوماسيين ودورهم المركزي في رسم السياسة الخارجية .وعمل ذلك أيضا على تقويض بعض المهام الدبلوماسية، وأصبحت ثورة الاتصال والمعلومات تقوم بدور كبير في نقل المعلومات حول ما يدور في الخارج وبصورة اسرع وبطريقة مباشرة وهذا ما شكل في حد ذاته إحلالا لمهمة السفير أو المبعوث الدبلوماسي .

اما البعد الآخر الذي كان له دور في تفعيل استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في نقل المعلومات والانفتاح على الخارج وسرعة نقل المعلومات بين الداخل والخارج هو بروز دور الفاعلين من غير الدول كفاعلين دبلوماسيين وبشكل مكنهم بأن

يكون لهم دور أساسي في العلاقات الدولية الجديدة، والتي من أهم ملامحها ان الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في صنع السياسة الخارجية وأصبح إلى جانبها فاعلون آخرون يقومون بالعديد من المهام الدبلوماسية وأدى بروز الفضاء الإلكتروني وتحوله إلى أداة فاعلة في الدبلوماسية الدولية في تطوير عمل اجهزة إدارة الشئون الخارجية لدول العالم،وأدى أيضا إلى بروز دور قوى للقوة الناعمة في العلاقات الدولية وتطور في إدارة الأزمات الدولية ومنع الصراع الدولي وبشكل جديد في إدارة التفاعلات الدولية .

وأثر الفضاء الإلكتروني على العمل الدبلوماسي من خلال الإنترنت والمحمول والكمبيوتر والاتصالات عن طريق الأقمار الصناعية وما يتيحه مواقع الإنترنت من معلومات جيو سياسية وساعد الفضاء الإلكتروني في تغيير شكل العلاقات الدولية عن طريق التأثير على العنصر البشري وعلى فن الدبلوماسية والمبعوثين الدبلوماسيين في طريقة جمعهم المعلومات وطرق الارسال وجمع المعلومات، وعملية اختبار الدبلوماسي الذي يجب ان يمتلك قدرة عالية من التعامل مع تكنولوجيا الاتصال والمعلومات ويستطيع ان يتفاعل من خلالها، وكذلك في طبيعة الرسائل التي يمكن ان يبعثها المبعوثون الدبلوماسيون

ويتم توظيف الفضاء الإلكتروني في العمل الدبلوماسى عبر أدوات جديدة مثل مواقع الإنترنت الخاصة بالسفارات أو عبر استخدام الشبكات الاجتماعية مثل «تويتر» و«فيس بوك» و«يوتيوب»، والتي اتاحت فرص الوصول مباشرة إلى جمهور الدولة بدلا من الاقتصار على العلاقات مع المؤسسة الرسمية، وأصبحت تلك الأدوات الجديدة تساهم في خدمة أهداف السياسة الخارجية .الأمريكية

تجاوز الزمان والمكان

يتطلب تفعيل الدبلوماسة الإلكترونية العمل على عدد من المستويات:

- دمج التكنولوجيا ونشاطات الإدارة
- تمويل برامج تطوير التكنولوجيا، في مختلف المناصب الدبلوماسية
- تأسيس مركز تكنولوجيا والتعاون مع السفارات في الخارج
- العمل على اعتماد تمويل خاص للابتكار التكنولوجي واستخدام البرامج الإلكترونية الإدارية
- توسيع التشارك في المعلومات والمعارف
- العمل على إقامة نظام موسع لإدارة العلاقات
- تحسين قدرات البحث والاسترداد للمواد الرقمية وتوسيع استخدامها للمؤتمرات المنقولة عبر الأقمار الصناعية
- تبني أدوات اتصال جديدة مثل منتديات النقاش الحي الإلكترونية وخدمات الفيديو عبر الإنترنت، والتي تغير طريقة التفاعل بين الناس في أرجاء العالم.

نمو الدبلوماسية الشعبية

أصبحت الدبلوماسية اشبه بمشروع تجاري بينما كانت في السابق يغلب عليها بأنها شبيهة اكثر بالفن، وأحدث الفضاء الإلكتروني وغيره من المتغيرات تغيرا عميقا في المهارات والمعرفة المطلوبة للقيام بالعمل الدبلوماسي. وأدى الفضاء الإلكتروني في زيادة الاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات بما أثر في نمو الدبلوماسية الشعبية واعطى الفضاء الإلكتروني دورا للرأي العام العالمي في التأثير في الدبلوماسية الدولية عبر هذه الأدوار:

- تعزيز الفضاء الإلكتروني من الردود الدبلوماسية في مواجهة الكوارث الطبيعية والإنسانية
- دخول مجال تنظيم استخدام وتحديد المسئوليات والواجبات فى قضايا التعاون الدولي .
- انتشار أفكار الديمقراطية والليبرالية في العديد من الدول وبالاخص حقوق الإنسان وأصبح معاملة الفرد والاقليات تدخل ضمن الاهتمام الدولي
- بروز قضايا جديدة غير تقليدية على اجندة الاهتمام الدولي اما لاتساع درجات تأثيرها العابر للحدود أو فيما يتعلق بدور الفضاء الإلكتروني بنشر التعريف بها وبمخاطرها كالهجرة غير الشرعية والمخدرات والجريمة الإلكترونية .
- تزايد عدد الفاعلين في الفضاء الإلكتروني والذين أصبحوا جزءا بإدارة العلاقات الدولية .
- إتاحة الفرصة إلى عملية سريعة لتكوين الثروات وانتقالها مابين الدول والمجتمعات والافراد
- تنامي دور الفرد في السياسات العامة للعلاقات الدولية مع تنامي حركة الدفاع عن حقوق الإنسان وتنامي حركة الافراد عبر الدول

صناعة السلوك الديبلوماسي الجزائري في ظل الريب واللايقين

د.محمد خميس
متخصص في الدراسات
الاستراتيجية والمستقبلية
جامعة ورقلة

يميل صناع القرار في الدول في أغلب الإحيان إلى الاعتّماد على قدراتهم الشخصية كالخبرة السياسية، والتكوين، والمعرفة وأسلوب القيادة، أو ما يدعى بالكاريزما، كأدوات أساسية، ينظر لها بوصفها كافية لاتخاذ القرارات الصائبة والصحيحة على الدوام، وفي الواقع، ثمة شواهد تاريخية وأمثلة بارزة يمكن الاستشهاد بها لأفراد عباقرة وقادة استثنائيون تؤكد هذه الرؤية، فغني عن البيان ذكر عبقرية فريديريك العظيم (1712-1786) ملك بروسيا ودهاءه في التخطيط العسكري والسياسي، أو مهارة أتو فون بيسمارك وذكاءه في صوغ الخيارات الديبلوماسية الصائبة والملائمة على نحو مثالي.

يدفعنا وجود تلك الأمثلة التاريخية لهؤلاء القادة العظماء إلى الاعتقاد بأنّ العبقرية الفردية لدى شخص القائد السياسي ستؤهله حتميا إلى اتخاذ القرارات الصحيحة مهما كان مدى صعوبتها ودقتها وسياقاتها مهما كانت الظروف، ولذلك قد نسلّم من وجهة نظر تاريخية أن ثمّة من كانوا على قدر المسؤولية وامتلكوا الحكمة والجدارة في لحظات فارقة في حياة أممهم ومجتمعاتهم، ولكن بالمقابل فقد دوّنت سجلات التاريخ أخطاء فادحة وهفوات قاتلة وقع فيها أمثال هؤلاء القادة الملهمين، أدّت إلى انهيار أمم وسقوط حضارات، بسبب ثقتهم المطلقة في قدراتهم الشخصية، منهم نابليون بونابرت (1769–1821) القائد الفذ المعروف بدهائه وذكائه وإبداعه في التنظيم الإداري والعسكري انهار في معركة واترلو وفقد عرشه، وجرّ أذيال هزيمته معه إلى منفاه في جزيرة سانت هيلينا، هذا المصير الكارثي الذي لاقاه أحد أعظم وأجدر القادة في التاريخ، يدفعنا إلى التساؤل: لماذا لم يكن هؤلاء القادة قادرون على تجنّب مثل هذه النهايات؟

أدرك الكثير من المفكّرين الاستراتيجيون الصعوبة والتعقيد اللذين يتخللان عملية صنع القرار، وصعوبة أن يتجنب متخذ القرار الخطأ وسوء التقدير مهما كانت درجة براعته وذكائه، أحكمت هذه المشكلة على عقل ليدل هارت المفكر الاستراتيجي البريطاني، وظل مؤرّقا بها، لم يجد لها من جواب، فلخصّها في قوله: «أريد أن أرى ما وراء التلة» كي تكتمل لديه الصورة عن بيئة اتخاذ القرار، وتسهل عنده بناء الخطط والاستراتيجيات، وفي المحصّلة النهائية تكون الجدارة والحصافة والنجاح.

يبدو أنّ حلم هارت بامتلاك المعلومات الكاملة عن ميدان المعركة وعن العدو (بيئة اتخاذ القرار) لم يتحقق وقد لا يكون قابلا للتحقق أبدا حتى في عصر ثورة تكنولوجيا المعلومات، وسيجد عدم التيقن والارتياب سبيله لعمليات صنع القرار شئنا ذلك أم أبينا، اللايقين هو ما لا نعرف عنه شيئا، ولكن نعلم أن هناك يتربص بنا، والخطأ غير مسموح مع تجاهله، وأول خطوة للتعامل معه هو تحديده في مجال «اللايقينيات المعلومة The known unknowns» بعيدا عن «اللايقينيات غير المعلومة The unknown unknowns».

أصبحنا ندرك في عالم «موت الكاريزما» وأزمة الفكر الاستراتيجي الذي يفترض أنّ ثمّة جواب خطي واحد ووحيد للمشكلات الراهنة يتمثل في الخطة الاستراتيجية التي يضعها جهاز بيروقراطي أو قائد ملهم، لم يعد ممكنا، لأنّ وجود اللايقين كحقيقة جوهرية سواء جراء عدم اكتمال المعلومات لدى صانع القرار، أو عدم قدرته على القراءة والتأويل الصحيحين للزخم المعلوماتي المتوفر جرّاء المحدودية المعرفية للمناهج، أو صعوبة معرفة الترابطات والعلاقات السببية وغير السببية بين المتغيرات المتدخلة في بيئة صنع القرار، كل هذه المصادر للريب واللايقين تفرض إستحداث ثورة معرفية في عملية صنع القرار تشمل إعادة النظر في وسائل وعمليات صوغ السلوك الديبلوماسي والسياسة الخارجية على نحو أشمل.

إنّ الطيف الواسع من اللايقينيات والارتياب الذي يقف أمام صانع السلوك الديبلوماسي الجزائري لا حصر لها، وهي ليست بالهينة لأنّ ذلك الطيف الواسع هو طيف من البجعات السوداء Black swans أو الأوراق الشاذة Wild cards، وهي الأخبار السيئة والمفاجئات غير السارّة في المستقبل التي يجب تجنبها على الأقل من خلال اعتماد مقاربة نسبية في اتخاذ القرار الخارجي، ولكن كيف يمكن تأهيل صانع القرار للقيام بذلك؟ هل نعتمد على العبقرية والرؤيوية Visionary للأفراد، أم على الذكاء الجماعي المنظم القائم على المنهجية العلمية والاستشراف الاستراتيجي، واعتماد الاستباقية الفعّالة Pro-activity؟

يمكن القول أنّ البيئة الاستراتيجية لصنع الديبلوماسية في الجزائر معقّد على نحو غير مسبوق، ومستوى المخاطرة والتهديدات داخليا وخارجيا، وإقليميا ودوليا كبير جدًا، تبدأ تلك التحدّيات الابتدائية أولا: من الحتمية الأمنية لإدارة المجال الإقليمي لدولة تتجاوز مساحتها مليوني كيلومتر مربع، وحوالي أربعة آلاف كيلومتر حدود برية تحمل عددا كبيرا من التهديدات الصلبة واللينة، حدود متأرجحة مثل رمال الصحراء المتحركة، تتماس مع الساحل الإفريقي أو ساحل الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية، أمّا التحدّي الابتدائي الثاني يتمثل في قواعد السلوك الديبلوماسي الجزائري المتأتية من اعتداد بسيادة الدولة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

من خلال هذين الحتميتين يرمي صانع القرار الديبلوماسي الجزائري إلى تحقيق أداء فعّال وديناميكي في المحاور التالية:

• تحديات أمنية: تواجه الجزائر تحديات أمنية على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك التطرف والإرهاب، وتتطلب مكافحة هذه التهديدات جهودا دبلوماسية قوية لبناء تحالفات وتعاون دولي.

• تحديات إقليمية: تواجه الجزائر تحديات في الواقع الإقليمي، بما في ذلك النزاعات القائمة في المنطقة العربية وإفريقيا، مثل الصراع في ليبيا والصحراء الغربية. وتحاول الجزائر العمل كوسيط في هذه النزاعات وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

• تحديات اقتصادية: تعاني الجزائر من تحديات اقتصادية، بما في ذلك انخفاض أسعار النفط والاعتماد الكبير على إيرادات النفط والغاز. وتتطلب هذه التحديات جهودا دبلوماسية لتوسيع العلاقات الاقتصادية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

• تحديات سياسية: تواجه الجزائر تحديات سياسية داخلية وخارجية، بما في ذلك البناء الديمقراطي وتعزيز الانسجام المجتمعي وتحاول الجزائر إدارة هذه التحديات بشكل دبلوماسي وبناء علاقات جيدة مع الدول الأخرى.

• تحديات الهجرة غير الشرعية: تواجه الجزائر تحديات في إدارة هجرة العمالة واللاجئين، خاصة من الدول الجارة ودول إفريقيا الوسطى. وتتطلب هذه التحديات تنسيقا دبلوماسيا لإيجاد حلول مستدامة وإنسانية لهذه القضية.

إذن: كيف يمكن لصانع السلوك الديبلوماسي الجزائري أن يتحرك بشكل فعّال على مستوى هذه التحديات المتداخلة من دون الوقوع في فيما دعوناه بالبجعات السوداء ومن مفاجئات غير سارّة، يشملها طيف اللايقينيات المنتشرة في البيئة الاستراتيجية لصانع القرار الجزائري، ولذلك فإنّ الوعي المعاصر بعملية صنع القرار في ظل الضبابية يتطلب تجاوز فكرة القائد الملهم والكاريزمي واستعاضتها بموضعة الأنظمة والمؤسسات الاستشرافية أثناء عملية صوغ القرار الديبلوماسي، تحويل العملية القرارية إلى تقنية تشاركية باستغلال الذكاء الجماعي والذكاء الاصطناعي لتقليص اللايقين المتأتي من زخم المعلومات وكثرتها وتسارعها في الزمان والمكان.

إنّ الحتمية الجغرافية للجزائر وحتمية قيود السلوك الديبلوماسي يشكّلان الأطر المرجعية للحركة، وخاصة إذا أضفنا إليها التجربة التاريخية، وفي مع وجود إدراك استشرافي عميق للحالة اللايقينية التي يشتغل فيها صانع القرار الجزائري، تفرض عليه أن يعرف أنّ المستقبل تعددي احتمالي وليس خطيا، ولذا لا يجب أن يحصر إمكاناته في خطة استراتيجية واحدة وخطية (من أ إلى ب)، بل يكون مستعدا للتحوير والتعديل وتغيير الوجهة إذا اقتضت الظروف، ثمّ على صانع القرار أن يضع في الحسبان أن هناك مجموعة من الخيارات الصحيحة التي يمكن أن يأخذ بها ولعبة اتخاذ القرار عنده غير صفرية في الأساس، فضلا عن إمكانية تحويل مصادر الريب إلى فرص للاقتناص وأخذ الأسبقية على المنافسين.

يقتضي إدراك لايقينية البيئة الاستراتيجية لصانع القرار الجزائري من ناحية أخرى، ضرورة إدماج الاستشراف مؤسسيا وهيكليا كعملية قبلية تسبق اتخاذ القرار، كما تفعل القوى العظمى مثل الولايات المتحدة ذلك من خلال المخابر والجامعات ودوائر التفكير داخل الأجهزة التنفيذية أو خارجها.

وفي الأخير يمكن القول، أنّ الدبلوماسية في زمننا المعاصر تحاول تجاوز الأطر التقليدية لاتخاذ القرار، وذلك يعود إلى مستويات التعقيد التي تواجهه الدول المعاصرة، من زخم معلوماتي وتفاعلي غير مسبوق، أصبح تحقيق أهداف الدبلوماسية دينامية تتدخل فيها فواعل مؤسسية مختلفة، من أجل تقليص اللايقين إلى حدوده الدنيا، وتجنيب الأمم والمجتمعات الأخطاء الفادحة والمآلات غير محمودة العواقب.

الناطق باسم حماس في الجزائر
سامي أبو زهري لـ «الجزائر دبلوماسية»:

غـزة
ليست للنزهة!!

حوار: فتيحة بورouينة

من مكتبه بالعاصمة الجزائر، يرد الناطق الرسمي باسم حماس في الجزائر سامي أبو زهري، على أسئلة «الجزائر دبلوماسية» في محاولة لفهم ما يجري في غزة من تطورات سريعة للأحداث وأي السيناريوهات المنتظرة. فيما يلي نص الحوار:

● خرج رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، في تصريح لوكالة الأنباء الفلسطينية يقول :» إن سياسات وأفعال حماس لا تمثل الشعب الفلسطيني» كيف استقبلتم هذا التصريح؟ ألا ترون أن تصريحا مثل هذا سيشرعن أي تصعيد ضد حماس وجناحها العسكري في أوج حرب الإبادة ضد سكان غزة ؟ ألا يختلف هذا التصريح عن نظرة واشنطن إلى حماس على أنها « تنظيم إرهابي؟

بخصوص تصريحات رئيس السلطة الفلسطينية، نحن لا نلتفت لها في الحركة، ولم نتوقف عندها. نحن متفرغون لمواجهة العدو الصهيوني، متفرغون لحماية شعبنا الفلسطيني، متفرغون لاستعدادات مواجهة تهديدات الصهيونية بغزو بري، ولستا مستعدون للدخول في مهاترات داخلية وسيبقى جهدنا موجه فقط للعدو الصهيوني.

● الوضع في غزة مفتوح على كل الاحتمالات، آليات عسكرية غربية مهولة في البر والبحر والجو تنتظر الضوء الأخضر لـ» الإجهاز» على ما تبقى من أرواح وعمران في قطاع غزة. أي السيناريوهات الأقرب إلى التحقق ميدانيا؟

الوضع في غزة يمكن تلخيصه في اتجاهين: الاتجاه الأول انتصارات كبيرة للمقاومة الفلسطية ما زالت متواصلة وما يزال ابطال القسام يقاتلون ما وراء خطوط العدو والقرة عل الدخول والخروج في المناطق التي تخضع للإحتلال أي في قلب المدن الفلسطينة المحتلة عام 1948 أي ان الاحتلال ما زال غير قادر على السيطرة على الميدان . وعمليا ما يسمى بفرقة غزة التي كانت موجودة على حدود غزة تم تفكيكها كلية بين قتيل وجريح وأسير وهارب من جنود الاحتلال . اصبحت مستوطات العدو بلا حياة وفر كل سكانها ولم يصبح ممكنا الحياة فيها ما زالت صواريخ المقاومة مستمرة في ضرب العمق الصهيوني باستمرار بما في ذلك المطارات والمراكز الحيوية والإدارات

الاتجاه الثاني يتعلق بالشعب الفلسطيني في غزة

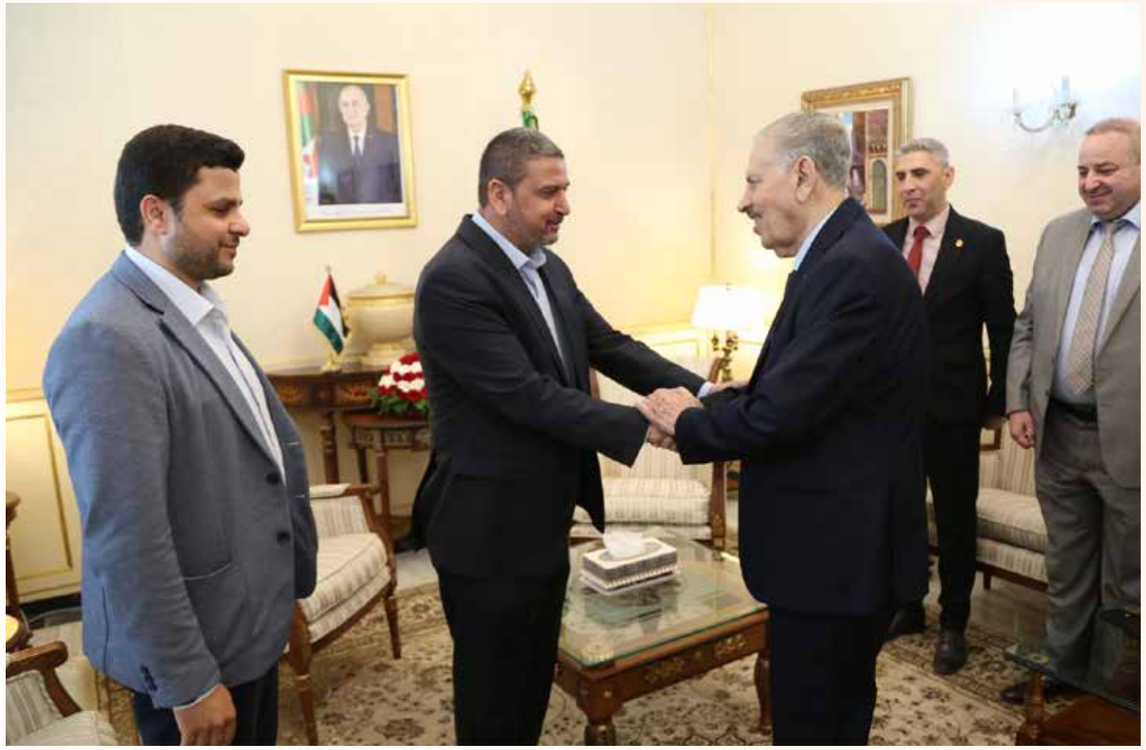

الذي يتعرض لحرب إبادة حقيقية من خلال غارات جوية تستخدم فيها أسلحة محرمة دوليا وإزالة أحياء كثيرة في القطاع واستشهاد أعداد كبيرة من الفلسطينيين ناهيك عن الجرحى وآلاف المفقودين الموجودون تحت الركام . الى جانب ذلك، هناك إغلاق غزة بالكامل، لقد أعدموا الحياة فيها كلية، لا ماء لا كهرباء ولا مواد غذائية، ومع ذلك يواجه الشعب هناك الوضع ببسالة كبيرة في احتضان المقاومة ورفض كل خطط الاحتلال في تهجير سكان القطاع، وهذا ما يزيد يقيننا ان النصر الذي حققناه في 7 اكتوبر سيتعاظم في ظل هذا الصمود الأسطوري لأهلنا. الاحتلال يهدد باجتياح بري وهو تهديد حقيقي نأخذه على محمل الجد، لكن ليعلم هذا الكيان أن كتائب القسام على أحرّ من الجمر لدخول الحرب البرية فقط يجب أن يدرك العدو أن غزة ليست للنزهة ولن تكون سوى مقبرة لجنوده. واضح أن الاحتلال في حالة تردد كبير، وقلق، ونحن واثقون من النتائج لان الأرض أرضنا ولنا من حب الشهادة ما يجعلنا قادرين على الصمود والثبات .

● عرى طوفان الأقصى ضعف الحكومات العربية التي يتضح أنها لا تملك الآن إلا خطابات التنديد، كما عرى طوفان الأقصى ازدواجية المعايير لدى الإعلام الدولي، وزيف خطاب حقوق الإنسان الذي ظل يسوّقه الغرب للعالم. على من تعوّل حماس الآن بالذات حتى لا « تقبر» القضية الفلسطينية إلى الأبد؟

لا يوجد سند حقيقي حتى اللحظة. الموقف العربي في مجمله موقف ضعيف وهشّ ومحايد، هذا الموقف يرفع الغطاء عن الشعب الفلسطيني ويشكّل تخليا عنه في هذه المحنة الكبيرة. مقابل ذلك فيه غرب متجند من أجل حماية المحتل، بارجات حربية وحاملة طائرات ومئات المقاتلين المرتزقة للقتال إلى جانب الإحتلال ضد 2 مليون و300 ألف مواطن فلسطيني في مدينة لا تزيد مساحتها عن 360 كلم مربعّ. مع ذلك نحن واثقين من الانتصار لأننا ندافع عن أرضنا ومقدساتنا وكرامتنا وسننال إحدى الحسنيين، إما الشهادة أو الانتصار، ونحن في الحالتين منتصرين. نعم ستكون آلام وأثمان، وهذا الإحتلال مهما فعل سيبقى دوما كسير الرأس لان المقاومة أذلته وأثبتت أنه احتلال هش لا قيمة له.

● وجهتم رسالة الى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون تناشدون فيها دعم ومساندة الجزائر لغزة في وقت تخلى القريب والبعيد عن غزة وأهلها . ما المطلوب تحديدا من الجزائر في هذه المرحلة؟

وقفت الجزائر دوما إلى جانب الشعب الفلسطيني لكننا اليوم نقول أننا أمام حدث استثنائي والمواقف يجب أن تكون استثنائية. ما قدم في أوقات سابقة لم يعد كافيا في ظل ما يتعرض له الشعب الفلسطيني الآن من عدوان وإبادة. الجزائر من الدول المتقدمة التي نعتمد عليها ونستند إليها. ونحن من خلال الرسالة طلبنا من الرئيس ومن الشعب الجزائري أن يتحملوا المسؤولية إلى جانب غزة في ظل الضعف العربي والعدوان الغربي. تقع على القيادة الجزائرية مسؤوليات سياسية ومواقف تتعلق بالدعم وإغاثة أهلنا هناك، غزة تُعدم وتختنق، ونعتقد أن الجزائر هي الدولة المرشحة لتحمل المسؤوليات في هذه المرحلة الصعبة.

ملف ظوفان الأقصى/مائدة مستديرة
الجزائر دبلوماسية

طوفان الأقصى.. هل يوقف قطار التطبيع وللأبد ؟!

حول الحرب في غزة والتطورات السريعة التي أعقبتها، في علاقة هذه التطورات بالبلدان العربية أو دول الغرب، حاول المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة طرح محور مهم للنقاش على ضيوف المعهد مستفهما إياهم حول مآلات التطبيع مع إسرائيل، في ظل العدوان على غزة وتصاعد جرائم الكيان التي لم يسلم منها لا الاطفال ولا النساء ولا الشيوخ. «الجزائر دبلوماسية» التقت على هامش الندوة الباحث في الشؤون الاستراتيجية والعلاقات الدولية الدكتور أحمد كاتب، ورئيس تحرير مجلة « أفريكازي « المحلل السياسي ماجد نعمة ومعهما كان النقاش حول سؤالين اثنين كالتالي:

كدنا نعتقد إن التطبيع هو الخيار الأوحد ولكن!

- **تطورات سريعة يشهدها الوضع في غزة في الحرب الدائرة هناك بين حماس والكيان الصهيوني، أي السيناريوهات الأكثر توقعا ميدانيا لا سياسيا؟**

أحمد كاتب باحث في القضايا الدولية واستاذ بالمعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية الشاملة

بعد أسبوعين من اندلاع الحرب في قطاع غزة ونجاح المقاومة الإسلامية في ضرب الكيان في عقر داره نلاحظ أن الأمر بات معقدا لعدة أسباب منها ان الكيان لم يستطع الهجوم البري على غزة لانه لا يعرف من أين يبدأ فيه قصف عشوائي على القطاع أدى الى استشهاد أكثر من 4 آلاف فلسطيني وجرح أزيج من 13 ألف آخر جلهم من النساء والأطفال والشيوخ، تحاول إسرائيل الآن ضرب غزة من السماح ظنا منها ان هذا سينقص ويقلل من إمكانيات المقاومة مع اننا نلاحظ يوميا إطلاق صواريخ من غزة باتجاه الجليل وتل أبيت والقدس المحتلة والنقب وهذا يعني ان لدى المقاومة أوراق عديدة تلعبها في القوت المناسب. من جهة أخرى تخشى أسرائل اليوم الدخول برا الى غزة بسبب وجود أسرى اسرائيليين لدى المقاومة الفلسطينية وهذه ورقة مربحة تستطيع بها المقاومة مقايضة واسترجاع عد لا بأس به من الأسرى الفلسطينيين .و قد يردع هذا إسرائيل قليلا طمعا في استرجاع أسراها هي الأخرى. المعادلة صارت معقدة اليوم إقليميا ودوليا وتزداد تعقيدا يوما بعد آخر، فمحور المقاومة دخل على الخط، لدينا إيران وحزب الله وسوريا أنصار الله الحوثيين في اليمن، إيران تحذر اليوم من هجوم بري على القطاع قد يشعل نار حرب إقليمية لا يعرف منتهاها وهو ما عبرت عنه مباشرة للولايات المتحدة الأمريكية عبر وسيطها الأممي بالقول أن العملية العسكرية البرية قد تشعل جبهات أخرى مثل جبهة جنوب لبنان وجبهة الجولان السوري وهذا ما لا تطيقه إسرائيل الآن

ماجد نعمة: رئيس تحرير مجلة أفريكازي «

بالنسبة للفلسطينيين إسرائيل رغم كل الصراخ والعويل ستظطر للتفاوض للأفراج عن أسراها، والفلسطينيون هذه فرصة لا مثيل لهم للإفراج عن آلاف الأسرى الفلسطينيين وغالبيتهم مسجونون بدون محاكمة على مرأى مجتمع دولي صامت أو متواطئ، استمرار الوضع كما هو لم يعد ممكنا. على العرب التفكير في طريقة أخرى لإقرار السلم في المنطقة، إذ كل ما لدينا الآن مشروع مبادرة سلام عربية بادرت إليها المملكة العربية السعودية ممثلة في الملك السعودي الراحل، عبد الله بن عبد العزيز، في «قمة بيروت» عام 2002، تهدف إلى قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ الرابع من يونيو 1967 في الضفة الغربية وقطاع غزة وتكون عاصمتها القدس الشرقية، وعودة اللاجئين وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك الجولان السوري والأراضي التي مازالت محتلة جنوب لبنان . كان المطلوب من إسرائيل الموافقة على المبادرة مقابل إقامة الدول العربية علاقات طبيعية مع إسرائيل في إطار سلم شامل، لكن إسرائيل لم توافق كل هذه السنوات، فيما راح العرب من بعد ذلك يؤسسون لمسارات تطبيع هجينة لم يستفيدوا منها شيئا!

طوفان الأقصى سيُغرِق المطبعين!

- **هل فعلا سيلقي طوفان الأقصى بظلاله على مسارات التطبيع العربي الإسرائيلي، وهل سيوقف قطارها ؟**

أحمد كاتب باحث في القضايا الدولية والشؤون الاستراتيجية

نرى اليوم أن التطبيع صار مشكلة أكثر منه حل .الدول التي هرولت وطبعت مع الكيان الصهيوني أصبحت في مأزق مع شعوبها والسياسيات االتي اتبعتها والتي سوقت لهذا التطبيع على انه محاولة جادة لحد القضية الفلسطينية من خلال مد الجسور نحو إسرائيل وهذا خطأ فادح نلاحظه لدى العديد من الدول العربية بالاخص تلك التي تجاوزت التطبيع الدبلوماسي واتجهت نحو التطبيع الأمني ومستويات أخرى كالثقافي والجامعي وهذا ما لم تذهب إليه الدول التي طبعت تاريخيا كمصر والأردن. التطبيع اليوم على المحك لانه لم يصبح الخيار الوحيد كما تم التسويق له من قبل بل المقاومة اليوم تقول أنها الخيار الأوحد والأمثل لان ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة . لنا مثال في الثورة الجزائرية التي انتصرت على أحد أعتى قوة استعمارية آنذاك والثورة الفيتنامية التي انتصرت على أمريكا وفرنسا . سيظل التطبيع على الأقل في مرحلة ما بد طوفان الأقصى مبنيا للمجهول بالأخص مع فشل الانظمة العربية المطبعة في تقديم شيء لشعوبها والرأي العام الدولي اللهم الصمت والسكون ووضع الجلاد والضحية في سلة واحدة وهو ما ترفضه الشعوب العربية الآن جملة وتفصيلا .

أنّ طوفان الأقصى جعل من «المطبّعين و»الاتفاقيات الإبراهيمية» في خانة «مبني للمجهول، وبعض الدول العربية كالمغرب راهنت على هذا النوع من التطبيع، ورهنت سيادتها الوطنية وقرارها، حتى أنّ البيان المغربي الصادر غداة طوفان الأقصى ارتضى القول إنّ المملكة تدين أعمال العنف من أي جهة كانت

ماجد نعمة: رئيس تحرير مجلة أفريكازي «

المطبعون لم يكونوا في حاجة للتطبيع، مثلا المخزن طبع لكي يضع يده أكثر فأكثر على الصحراء الغربية مقابل الاعتراف الولايات المتحدة بمغربية الصحراء. الولايات المتحدة لا تعترف بمغربية الصحراء بل هي تضغط على المغرب لكي يستقبل المبعوث الأممي وكان هناك منذ ايام بمعنى باعوا شرفهم بسبب لا شيء وضد شعوبهم . الشعب المغربي يرفض التطبيع وكذلك في المملكة العربية السعودية وكل شعوب العربية . فوجئت بردود فعل رئيس دولة كولومبيا التي كانت قاعدة للولايات المتحدة الأمريكية نجده اليوم أكثر تمسكا بالحق الفلسطيني في التحرر من الكثير من حكام العرب . الإمارات ليست بحاجة للتطبيع فلديها ما يكفي من الأموال، إذا رادت ان تحمي نفسها فتحمي نفسها بالمصالحات مع البلديان المجاورة معها مع إيران مع السعودية مع عمان . وما يحصل الآن في قطاع غزة هو فشل ذريع لمنظومة التطبيع والدليل ان الشعب الفلسطيني ما زال حيا والمقاومة الفلسطينية ذكرتهم بالحقيقة أن الإحتلال الإسرائيلي مستمر منذ 75 سنة هو السبب وراء كل ما يصفه الغرب من عنف وعدوان في المنطقة مع أنه مقاومة لمغتصب ومعتد، وأن ذكرتهم بالحقيقة الأساسية للصراع العربيً الإسرائيلي على إسرائيل مشروع استعماري استيطاني سيزول يوميا.

المقاومة الفلسطينية واستراتيجية المواجهة الجديدة في غزة

د. زكريا وهبي
أستاذ العلوم السياسية
والعلاقات الدولية جامعة
الجزائر 3

استيقظ العالم في السابع من أكتوبر 2023 على عملية نوعية حققتها المقاومة الفلسطينية ضد المحتل الإسرائيلي وكان لها صدى عالمي انطلاقا من تسميتها طوفان الأقصى وصولا إلى الجانب العملياتي والتكتيكي المنتهج حيث تم تحقيق أهداف استراتيجية ما يؤشر على تطور في الأداء وفي المواجهة المباشرة.

طوفان الأقصى الأسباب والدواعي

إن عملية الطوفان الأقصى جاءت بعد مزايدات المحتل الإسرائيلي في سلوكياته غير مقبولة في تعامله مع صاحب الأرض التاريخية الشعب الفلسطيني وذلك باستمرار الإعتداءات اليومية على سكان وحرمانه من أدنى حقوقه السيادية وهذا النهج سلكته حكومة اليمين الإسرائيلية المتطرفة ضد المدنيين خاصة في الضفة الغربية،ويمكن أيضا الإشارة إلى انتهاكات غير الشرعية على المسجد الأقصى الذي يعد المعلم الرئيسي والرمزي للهوية الفلسطينية والعربية الإسلامية بصفة عامة ،ويشكل أيضا الملف الاسرى الفلسطينيين لدى قوات الاحتلال الذي لم يعرف أي تقدم في مساره كما أن كل الوعود المقدمة من المحتل برفع الحصار بعد 17 عاما من الوساطات العربية والدولية لم ترى النور وبالتالي شكلت هذه التراكمات الأزموية كعوامل رئيسية في تعجيل الانتفاضة وتفعيل المقاومة وتطبيق مبدأ ما أخذ بالقوة لا يسترجع إلا بالقوة.

إن عملية طوفان الأقصى جاءت لإعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية حيث تزامن ذلك مع توسيع العمليات التطبيع من طرف بعض الأنظمة العربية، ويقابله في الدول الغربية تحالف تاريخي مع المحتل الإسرائيلي كلها عوامل سقطت بمجرد عودة المقاومة ودفاع عن الحقوق المسلوبة.

نتائج استراتجية المقاومة الفلسطينية في غزة

ابان التدخل العسكري للمقاومة حماس في عملية طوفان الأقصى على التفوق التكتيكي واستراتيجي بالنسبة للقوات الإسرائيلية المضخمة إعلاميا انها القوة التي لا تقهر لكن الواقع الميداني نفى هذه الفرضية وأثبت أن العزيمة والإصرار على النصر هي أداة مهمة لإدارة الحروب والمواجهات المباشرة.

في مقولة مشهورة للمفكر الصيني سان زو في كتابه «فن الحرب» يقول إن اختيار اللحظة المناسبة للهجوم مهمة جدا وهذه اللحظة لما يكون العدو في مرحلة التراجع لذا فالمقاومة الفلسطينية جسدت هذه الفكرة من خلال اختيار التوقيت المناسب والمتمثل في رمزية شهر أكتوبر المتزامن مع نصر العظيم المحقق سنة 1973 بالإضافة إلى تزامن تاريخ الهجوم مع عيد العرش – بهجة التوراة- التي تشهد فيه الثكنات العسكرية الإسرائيلية والمستوطنات حالة من الهدوء واحتفال وبالتالي نقص الرقابة الأمنية والعسكرية على المواقع المهمة ما جعل المقاومة تستطيع استهداف مواقع الجيش الإسرائيلي والسيطرة على قاعدة عسكرية كبيرة وقدرتها على محاصرة المواقع ونقاط المراقبة الإسرائيلية المنتشرة في عدة أماكن وشكل هذا الهجوم صدمة نوعية لدى القوات الاحتلال ويمكن تفسير هذه القوة لدى المقاومة أن هناك تطور نوعي واستخباراتي في الأداء وفي نوعية التكوين والتدريب المستمر للدفاع عن القضية المركزية وهي دولة فلسطينية كاملة السيادة الحقوق.

إن المتأمل في الجانب التكتيكي واستراتيجي للمقاومة يلاحظ قدرتها على آداء خطط يصعب على المحتل إدراكها وفهمها وخاصة تلك المرتبطة على تسلسل في مجموعات خاصة عبر سلسلة من الأنفاق الحدودية وارسال غطاء صاروخي بلغ 5000 صاروخ متعدد المدى واقتحام حوالي 17 منطقة عبر السلاح الالكتروني مما اسفر في هذه العملية اعتقال أكثر من 1200 عسكري ومدني إسرائيلي واصابة حوالي 3000 جريح بينهم كبار الضباط وكانت هذه العملية دلالة على قدرة المقاومة الوصول على العمق الاستراتيجي الإسرائيلي بأدوات يمكن القول عنها ليست في مستوى قوات الاحتلال وبالتالي تجاوز الوهم استراتيجي عسكري الذي تمتلكه إسرائيل من أسلحة وتطور في العتاد الحربي ليس بالمستحيل ولا بالمنظور المتصور وإنما هناك عوامل أخرى تمتلكها المقاومة ولا تكسبها قوات الاحتلال.

كما أن المقاومة الفلسطينية أثبت من خلال الهجوم المنظم الذي قامت به أنها مدربة على مختلف الأسلحة سواء على مستوى البر أو البحر أو الجو ما يدل على تكامل العملياتي في المنظومة العسكرية والأمنية.

إن اجتياح المقاومة في السابع من أكتوبر 2023 على القوات الاحتلال الغاشم تم بعد رصد كل تفاصيل الهجومية من خلال الخرائط التي ساعدت على اظهار المواقع العسكرية الإسرائيلية المتاخمة لحدود قطاع غزة بالإضافة الى تفاصيل خطة الاقتحام كل هذا التطور الحاصل لدى الفصائل المقاومة من الجانب الاستخباراتي كانت نتيجته اقتحام أجزاء مهمة داخل المستوطنات بعمق مقدر ب40كلم داخل الأراضي المحتلة.

أظهرت حركة المقاومة تنظيما استراتيجيا محكما تجلى ذلك في بروز ترتيبات ميدانية في التنظيم والتحرك وفق خطط مدروسة تم اعدادها مسبقا بالإضافة إلى تطبيق استراتجيات المنظوية في الفكر الاستراتيجي العسكري الحديث المتمثلة في الضربة الاستباقية التي تعد كنسق جديد في أدبيات الحربية القائمة على «التحول من الرد على الهجوم الى المبادرة بالهجوم لمنع هجوم محتمل خاصة اذا تمكنت أجهزة الدولة من اكتشاف نوايا مبكرة بالهجوم لدى الخصم بغض النظر عن مظاهر النوايا» وتجسدت هذه النظرية ميدانيا من طرف المقاومة الفلسطينية التي قامت أيضا على قطع كل وسائل الاتصال لضمان سيرورة هذه العملية حتى لا يتم تسريبها وجهضها.

ومن الملاحظات المسجلة خلال عملية طوفان الأقصى أن هناك اخفاق إستخباراتي عسكري إسرائيلي المتمثل في المخابرات العامة –الشاباك- في قدرتها على التحكم في المعلومة الإستباقية وانجر عن ذلك أن الجدار الأمني الذي بنته إسرائيل حول عزة البالغ 65 كيلومتر وبعمق 7 أمتار امتار في باطن الأرض و7 أمتار فوقها لم تستطيع التحكم فيه بدليل قدرة قوات المقاومة في تجاوزه وتحقيق أهدافها في اختراق الحواجز الأمنية التي رسمتها قوات الاحتلال .

إن عملية طوفان الأقصى برهنت بدون أدنى شك أن المقاومة زعزعت أركان قوات الاحتلال الذي لم يعد له القدرة على حماية قواعده العسكرية الواقعة بالقرب من الحدود الشمالية لقطاع غزة مما أدى إلى زيادة الفجوة بين نتانياهو وحكومته وجيشه ودخولهم في حالة من ارباك والخوف من التطور النوعي للعمليات العسكرية للمقاومة الفلسطينية وخاصة وأن هناك مشاكل واضطرابات سياسية واجتماعية داخل بنية النظام الإسرائيلي.

لقد فرضت المقاومة الفلسطينية قواعد جديدة في طبيعة الحرب غير التقليدية وبالتالي أصبحنا أمام نموذج في غاية الأهمية من حيث التنظيم والأداء فكل المؤشرات الموجودة تدل على توفر إدارة قادرة على قلب المعادلة في منطق الصراع.

الآفاق المستقبلية لما بعد طوفان الأقصى

يعد معرفة الآفاق المستقبلية بعد عملية طوفان أمر صعب للغاية ومعقد لان المشهد غير مكتمل بالرغم من مؤشرات الإيجابية التي أحدثتها العملية التي أدخلت ارتباكا كبيرا للمحتل إلا ان عملية القياس يمكن البناء عليها انطلاقا من الوقائع الموجودة في الساحة لذا فالبداية تكون بالجانب المحتل الإسرائيلي الذي سوف يشهد زيادة الانقسام الداخلي وخاصة وان عملية طوفان أظهرت هشاشة نظرية امتلاك الردع وان المنظومة الأمنية والعسكرية الاسرائيلية ليست كما هو متصور من القوة العسكرية والنووية والاستخباراتية فيمكن ان تهزم بالادوات والوسائل الأخرى المرتبطة بالحماس والإرادة والتخطيط الاستراتيجي .

أما على المستوى الفلسطيني: فقد رسخت هذه العملية من طرف المقاومة بعودة الامل والمواجهة مع إسرائيل من اجل الدفاع عن القضية المركزية وهي خروج المحتل من أراضيها المستعمرة.

على المستوى الإقليمي: أعادت العملية العسكرية طوفان أقصى إلى نقاشات الإقليمية وبذلك أنهت به طموحات الإسرائيلية المعتقدة أن القضية دخلت في الموت الاكلينيكي خاصة بعد صفقة القرن والتطبيع العلني من بعض الدول العربية أما فيما يخص المستوى الدولي خاصة الدول الكبرى وعلى راسها الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها الغربيين الذين أظهروا علانية وقوفهم مع المحتل الذي سبب كارثة إنسانية في قطاع غزة لذا فالقوى الغربية أظهرت مرة أخرى وجهها المظلم القائم على انتهاك حقوق الإنسان وعلى ازدواجية المعايير إزاء القضايا في العالم.

خاتمة

المقاومة الفلسطينية من خلال عملية طوفان الأقصى أمام منعرج حاسم وتاريخي لان استراتيجية المواجهة عرفت تغيرا نوعيا وكميا ما يعطي املا جديدا في احياء القضية وبعتها في مسارها الصحيح لان تجاوزات الاحتلال فاقت كل أدبيات الإنسانية والأعراف الدولية .

انعكاسات المقاومة على مشاريع التطبيع العربية وخطط التسوية الامريكية

أ.د مبروك كاهي
متخصص في دراسات الساحل
الافريقي جامعة ورقلة

عرفت القضية الفلسطينية مع مطلع القرن الحالي، العديد من الانعطافات والتحولات الجذرية أثرت بشكل كبير على جوهرها وأهدافها، أبرزت مدى تنصل الكيان الإسرائيلي من الالتزامات والتعهدات والاتفاقيات التي امضى عليها في تسعينيات القرن الماضي، بعد الجهود الدولية ضمن ما يعرف بمسلسل السلام في المنطقة بقيادة منظمة الأمم المتحدة ورعاية القوى الدولية، رغم انها تصب في صالح الكيان الإسرائيلي ومجحفة كل الاجحاف لحقوق الفلسطينيين والحفاظ على كرامتهم في أرضهم المحتلة والمغتصبة.

المبادرة العربية للسلام مهدت للتطبيع

لم تكن اتفاقيات السلام الموقّعة بين الكيان الإسرائيلي ومنظمة التحرير الفلسطينية، سوى مطية لتصفية القضية من جدورها بعد أن ضمن تحييد عديد القوى الداعمة للقضية الفلسطينية وحصرها في دائرة جد ضيقة، ومعها تمت تقييد المقاومة المنضوية تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية، مع الإشارة أن اتفاقية أوسلو للسلام 1993 لم تحض بقبول كافة الفصائل الفلسطينية وعلى رأسها حركة حماس، التي اعتبرتها إقرار بسلطة الاحتلال وتراجعا عن الأهداف التحريرية، ومقابل ذلك يتم منح الفلسطينيين شبه دولة لم ترى النور لغاية الساعة رغم مرور قرابة الثلاثين سنة، بل أن الكيان الصهيوني استمر في التوسع وضم العديد من الأراضي الفلسطينية وتغيير تركيبتها الديمغرافية عبر انشاء المستوطنات وملأها باليهود الشتات من مختلف قارات العالم، وعملت على التضييق على ما تبقى للفلسطينيين من أراضي من انشاء جذران عازلة ومناطق تنقل عبر حواجز أمنية مشددة ومحددة خصيصا لتنقلات الفلسطينيين، وتصفية القضية الفلسطينية لم يتوقف على عمليات الاستيطان المنظمة وضم مزيد من الأراضي والتضييق على الفلسطينيين بل وصل إلى تصفية قيادات القضية سواء تلك المعارضة لمسلسل السلام الذي قادته المجموعة الدولية وانتهى باتفاقية أوسلو من حركة حماس الإسلامية من زعيمها الروحي أحمد ياسين إلى القيادات التنظيمية، أو حتى القيادات الفلسطينية المنخرطة في مسار المفاوضات ممثلة في رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس حركة فتح الزعيم الراحل ياسر عرفات رئيس السلطة الفلسطينية بعد محاصرته في مقر سلطته ومنعه من التحرك وحتى من الادلاء بالتصريحات والسفر للخارج للدفاع عن قضيته، ومن ثم تسميمه وتصفيته، وكأن الكيان الصهيوني أراد أن يجعل من الألفية الجديدة فرصة لتصفية القضية من أساسها والتفرغ لمشاريعه التوسعية في المنطقة.

واستمرارا لمسلسل التصفية للقضية عبر استراتيجية التضييق والتقزيم، عمد الكيان الصهيوني إلى محاولات إعطاء شرعية لوجوده في المنطقة عبر اتصالات رسمية وغير رسمية مع بعض الدول العربية مستغلا كل الظروف المتاحة، المتعلقة بالتحولات العميقة في النظام الدولي في تسعينيات القرن الماضي المتزامن مع انهيار المعسكر الشرقي وفرض النموذج الديمقراطي الأمريكي نفسه وعمليات التحول التي اعقبته من أجل المواكبة والتي مست النظام الإقليم العربي، الذي رأت في التقرب من الكيان الصهيوني هو أحد مؤشرات الانخراط في النموذج الأمريكي، ولعل هذا ما يفسر عرض المبادرة العربية للسلام التي أطلقتها المملكة العربية السعودية سنة 2002 لإيجاد حل سلمي وعادل ينهي الصراع في المنطقة، ويتم بموجبه الاعتراف بالكيان الإسرائيلي كدولة في الشرق الأوسط يتم التطبيع معها في علاقات دبلوماسية مقابل ذلك تنسحب قوات الاحتلال الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها في حرب 1967، وإيجاد حل متفق عليه لعودة اللاجئين المهجرين، وتكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين.

إن هذه المبادرة العربية للسلام تعتبر تحول جذري في مفهوم الصراع العربي الإسرائيلي، بل يمكن اعتبارها تنازل مجاني لصالح الكيان الصهيوني وتغيير في العقيدة العربية وأعطى مبرر حقيقي لبعض الأطراف في مباشرة الاتصالات العلنية وفتح مكاتب اتصال لدولة الكيان سواء في المنطقة العربية الواقعة في شمال افريقيا على المحيط الأطلسي أو بعض دول الخليج العربي، أخذا بعين الاعتبار ان المبادرة كانت تتسم بجدية حقيقية وقانونية لكن أغلب المتتبعين والمهتمين بالقضية الفلسطينية كانوا على علم يقين بفشلها، فالكيان الصهيوني لم يلتزم بأبسط التعهدات الموجودة في اتفاقية أوسلو والاتفاقيات التي سبقتها كمدريد وما جاء بعدها مثل كامب دايفيد، بل وتحدى حتى قرارات الشرعية الدولية الصادرة عن مجلس الامن والجمعية العمومية التابعين لمنظمة الأمم المتحدة، بل أن الكيان الصهيوني قفز على الحلول الممكنة، ورفض حل الدولتين وعمل على الترويج لما يعرف بيهودية الدولة والعمل على فرضها كأمر واقع على الفلسطينيين والدول الداعمة لقضيتهم، فتراجع الكيان الصهيوني عن الأراضي التي احتلها سنة 1967 لم يكن في أجنداتها بل استولى على مزيد من الأراضي، وفكرة عودة اللاجئين يرفضها من أساسها ويرفض حتى طرحها على طاولة أي نقاش أو تسوية للقضية.

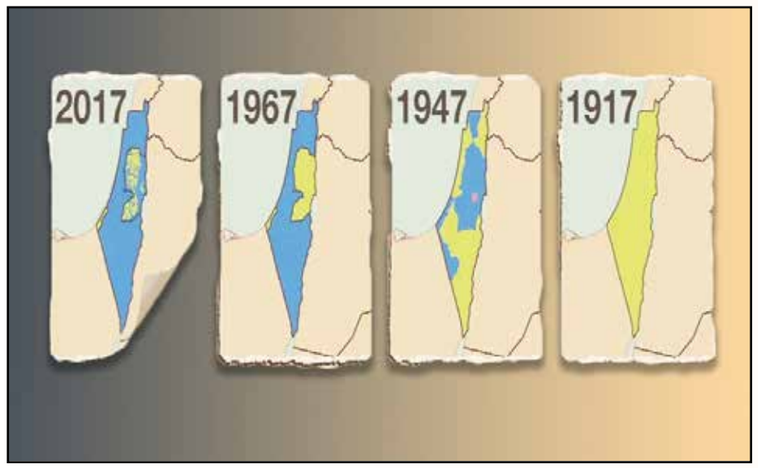

باستثناء مصر والمملكة الأردنية التي كان مسار التطبيع بهما خضع لتسويات دولية ومسارات متعلقة بمستقبلهما، فإن المبادرة السعودية للسلام مثلما ذكرت آنفا فتحت المجال للعديد من الدول العربية بفتح مكاتب اتصال للكيان الصهيوني تمهيدا لفتح قنصليات وسفارات متبادلة، مع بداية الألفية الجديدة، لكن الامر توقف بسبب الانتفاضات الفلسطينية سنة 2003 وسنة 2008 وما تبعها من تعديات مستمرة على المقدسات الإسلامية وتهجير الفلسطينيين ومصادرة بيوتهم وأراضيهم وتسليمها للمستوطنين اليهود، كما أن المجازر البشعة المرتكبة في حق المدنيين الفلسطينيين سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة سنة2008 وسنة 2012 والهجمات الأخرى، كلها أثبتت أن هذا الكيان الصهيوني يهدف إلى إبقاء المنطقة بؤرة توتر حقيقية، وأنه يسعى إلى تحقيق أهدافه التوسعية ولا نية له في إحلال سلام عادل وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم ولا يمكن بأن حال من الأحوال ان يتنازل عن الأراضي التي ضمها ويرغب في ضمها.

مشاريع التسوية الامريكية ضمن خطط التصفية

لقد كان النهج الأمريكي منذ مفاوضات مدريد وصولا إلى اتفاقية أوسلو يسير ضمن المساعي الدولية، حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية قامت برعاية عدة جولات ولقاءات بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطينيين في كامب دايفيد وأنابوليس في بداية القرن، من أجل الوصول إلى حل الدولتين وإعطاء حد لهذا الصراع، مع الإشارة أن الجانب الأمريكي كان دوما ينحاز لأطروحة الكيان الإسرائيلي، والفيتو الأمريكي كان حاضرا لإحباط كل القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي لإدانة الجرائم الإسرائيلية وتعدياتهم على الحقوق الفلسطينية.

لكن الجديد في الإدارة الامريكية ومع وصول الرئيس ترامب إلى سدة الحكم طرأ تغير جذري في الدور الأمريكي من عملية السلام، إذ كان المقترح الأمريكي أو بصريح العبارة خطة ترامب للتسوية تقوم على عدة نقاط لعل أبرزها، أن تبقى القدس كاملة عاصمة للكيان الإسرائيلي وليس عاصمة للدولتين كما نصت عليه الاتفاقيات السابقة، في مقابل يمكن أن يتم إيجاد عاصمة أخرى للفلسطينيين، أيضا تنص خطة التسوية أن على ضرورة حل مسألة اللاجئين الفلسطينيين خارج حدود الكيان المزروع في المنطقة، وفي هذا ليس تنصل من التعهدات السابقة فقط، وانما انتهاك لأهم الأسس لمنظمة الأمم المتحدة في أن حق اللاجئين في العودة إلى وطنهم مكفول قانونا ولا يسقط بالتقادم، ونصت خطة التسوية التي وصفها الرئيس الأمريكي السابق ترامب أنها صفقة القرن على منح شبه سلطة وليس حتى شبه دولة للفلسطينيين ضمن أراضيهم التي تخترقها مئات المستوطنات اليهودية، وتوجهت الصفقة الى

الجماعات الإرهابية، وعمليات المقاومة الفلسطينية هو تأكيد صريح على تمسك الفلسطينيين بحقوقهم التاريخية، ورفض التنازل عنها، وحتى عمليات التسوية والتطبيع على حساب قضيتهم، كما أن المقاومة الفلسطينية لغطرسة الاحتلال الصهيوني هو تأكيد على أن مسار المفاوضات لا يمكن وحده ان يستجيب للحقوق المشروعة امام الدعم الأمريكي والغربي للجانب الإسرائيلي وعجز منظمة جامعة الدول العربية في فرض رؤيتها ودعم الفلسطينيين.

إن استمرار الانتهاكات الإسرائيلية وتعديها على الشرعية الدولية بحماية من القوى الدولية، أجبر المقاومة الفلسطينية على تحسين أداءها والاستفادة قدر المستطاع من التكنولوجيا المتاحة لتطوير أسلحتها للرد على الانتهاكات الإسرائيلية، ولعل هذا ما حدث بالفعل فالعمليات النوعية التي تقوم بها عناصر المقاومة الفلسطينية شكلت ردعا حقيقيا للانتهاكات الإسرائيلية رغم بساطتها والتكلفة العالية للضحايا المدنيين، فالكيان الإسرائيلي لا يتردد في قصفهم وإلحاق الأدى بهم.

أما انعكاسات عمليات المقاومة الفلسطينية سيما الأخيرة من حركة حماس التي انطلقت من قطاع غزة في السابع من شهر أكتوبر واعتملت جد نوعية واختراق حقيقي لمنظومة الامن الإسرائيلية، أعادت إحياء القضية الفلسطينية أمام المجتمع الدولي، وأن الحقوق الفلسطينية يتم تقريرها من قبل الفلسطينيين وليس غيرهم، وعمليات التطبيع لا يجب أن تتم على حسابهم، كما تنعكس هذه العملية على مشروع صفقة القرن التي قادها الرئيس الأمريكي السابق ترامب، وأن مسلسل المفاوضات وحده لا يحل القضية ولا يمس بجوهرها، كما ستطرح هذه العمليات شرعية السلطة الفلسطينية، وتمثيلها الحقيقي لمختلف الشرائح ودفاعها عن الحقوق الأساسية وليس الاستمرار في تقديم التنازلات سواء بضغط إقليمي ودولي أو حتى الجري وراء المصالح الشخصية.

الخاتمة:

وفي الأخير تبقى الحقوق الفلسطينية ثابتة، بالتفاوض والطرق السلمية كما تنص عليه مختلف القوانين الدولية وهو أحد ركائز الدبلوماسية الجزائرية والمبادئ السامية لمنظمة الأمم المتحدة، وما عمليات المقاومة إلا إكراه أجبر عليه الفلسطينيون أما عنجهية آلة الدمار الإسرائيلية التي أرادت تصفية القضية من خلال عمليات التطبيع التي رعتها وشجعتها الولايات المتحدة الأمريكية وحاولت تدعمها بخطة التسوية المجحفة وغير المنصفة، ومع ذلك فالمقاومة والمسار التفاوضي وحدهما لا يمكن أن يصلا إلى الهدف المنشود دون دعم حقيقي من الدول العربية، وتمسكهم بالحقوق الثابتة، في إقامة دولتهم كاملة السيادة على الحدود التي أقرها لهم القانون الدولي.

دور المقاومة الفلسطينية في احباط مخططات التصفية

لقد كان موقف بعض فصائل المقاومة الفلسطينية على مسارات السلام مع الكيان الإسرائيلي بالرفض، واعتبارها تنازلا حقيقيا عن الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني سيما إقامة الدولة وحق عودة اللاجئين وملف الاسرى الذي تعج بهم السجون الإسرائيلية، والاهم من ذلك مباشرة هذا الكيان بمساعدة الولايات المتحدة الامريكية باختراق النظام الإقليمي العربي ومحاولة شرعنة وجوده في المنطقة.

فالمقاومة حق مشروع تكفله كل القوانين الدولية لصد العدوان والمحافظة على الحقوق، رغم محاولات الكيان الصهيوني ان يصنفها ضمن الأنظمة العربية بضرورة تقبل الكيان الإسرائيلي والتخلي عن مصطلح احتلال، والانخراط بشكل فعال في عمليات التطبيع وتشجيعها، وهو ما تم بالفعل إذ اعتراف بعض الدول العربية بالكيان الإسرائيلي كدولة في الشرق الأوسط تصدر الاحداث، ضمن ما يعرف باتفاقيات ابراهام للسلام، والملاحظ ضمن هذه الخطة بعض الدول العربية انتقلت من التطبيع السري وغير الرسمي إلى العلني ومن فتح مكاتب اتصال أو مكاتب تجارية كما كانت تسميها سابقا إلى تبادل لفتح السفارات على مستوى العواصم، بالرغم من أن المبادرة السعودية للسلام لم يتم تطبيق أي بند منها، فالتطبيع كان مجاني ويهدف إلى تكريس سلطة الامر الواقع.

انفلات طوق التطبيع ورسوخ مبادئ الجزائر الدبلوماسية

د. زكرياء مقيدش
أستاذ العلوم السياسية
والعلاقات الدولية جامعة
الجزائر-3

استفاق العالم في صباح السابع من تشرين الأول/ أكتوبر من السنة الجارية على وقع زلزال اهتزت فيه أركان الكيان الصهيوني المحتل، واهتزت معه جيوبه الداعمة من الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، لتمضي هزاته الارتدادية وتمس الأطراف المطبعة والماضية نحو التطبيع مع الكيان من الحكومات في العالم العربي والإسلامي، وأبت المقاومة في فلسطين ومن غزة الثائرة، إلا أن يكون وقع هجماتها هذه المرة هو الأشد في سلم صراعها مع الكيان الصهيوني المحتل، باعثة من خلالها برسالة إلى العالم فحواها: أن القضية الفلسطينية قضية لا تنسى بالتقادم أو بالتطبيع أو بالتهجير القسري أو بالإبادة الممنهجة، وإنما هي قضية تبقى قائمة تمس ضمير الإنسانية، كونها قضية وجود ووطن مسلوب.

انبعاث القضية الفلسطينية من جديد

تزامنا مع الهجمات غير المسبوقة التي نفذها الجناح العسكري لحركة «حماس»، يكون قد مر على الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية أكثر من سبعة عقود، شهدت فيها القضية الفلسطينية محطات عديدة من الصراع والمقاومة من أجل استرجاع الأرض المغتصبة، أين مرت القضية الفلسطينية من مرحلة الصراع العربي الإسرائيلي، التي تخللتها سلسلة من الحروب العربية ضد الكيان الصهيوني المحتل، والتي كانت أولها حرب عام 1948 فحرب « السويس « أو العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، فحرب «الستة أيام» عام 1967، فحرب «الاستنزاف» بين عامي (1970 – 1972) والحرب «التحريرية» لعام 1973، فالغزو الصهيوني للبنان عام 1982، لتنتهي الحروب العربية الإسرائيلية بتوسع الرقعة الجغرافية لدولة الاحتلال على حساب أصحاب الأرض.

لتدخل فيما بعد القضية الفلسطينية في مرحلة أخرى، وهي مرحلة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، أين بدأت الدول العربية المتحاربة مع الكيان المحتل تدخل في اتفاقيات سلام ثنائية معه، وفاتحتها كانت اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية « كامب ديفيد « عام1979 وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية، لتتوالى بعدها اتفاقيات السلام العربية كاتفاق «مدريد» للسلام عام 1991 واتفاقيتي «أوسلو» 1 و2 لعام 1993 وعام 1995، واتفاقية «وادي عربة» لعام 1994 وغيرها من المبادرات المقدمة من قبل بعض الدول العربية في إطار «الأرض مقابل السلام»، وللإشارة فان اتفاقات السلام خاصة التي كانت بين الطرف الفلسطيني والإسرائيلي، لم يكن لها أن تكون إلا نتيجة المبادرة التاريخية للجزائر، التي وافقت على انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني في دورته 16 بأرض الجزائر، والإعلان عن قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، الأمر الذي وضع الكيان المحتل وحلفاؤه أمام الأمر الواقع.

وبقيت القضية الفلسطينية تراوح مكانها وتتقاذفها التجاذبات والمصالح السياسية القطرية والإقليمية والانقسامات السياسية في الداخل الفلسطيني، لتدخل مرحلة أخرى أين تحول الصراع فيها إلى صراع بين الكيان الصهيوني المحتل ومحور المقاومة، والممثل في حركة « حماس « و« حزب الله» والداعمين لهذا المحور دبلوماسيا وعسكريا من بعض الدول في العالم العربي والإسلامي التي لم تدخل في مبادرات التطبيع مع الاحتلال الصهيوني، وقد كان لهذه المبادرات انعكاسات عميقة على القضية الفلسطينية، والتي توافقت مع الاصطفاف الغربي لصالح دولة الاحتلال على حساب المطالب المشروعة للشعب الفلسطيني وحقه في إقامة دولة مستقلة وموحدة ولم شتاته والعودة إلى وطنه المغتصب، ولتتحول معها المقاومة إلى إرهاب يهدد امن واستقرار دولة الاحتلال.

لتصبح «غزة «عاصمة المقاومة والشعلة الفاترة التي تبقت من القضية الفلسطينية، والتي كادت أن تضيع في زحام أضواء القضايا الدولية والتنافس الجيو سياسي الذي يشهده النظام الدولي، وكذا سياسات التصفية الممارسة ضد مشروعية القضية الفلسطينية من طرف الكيان الصهيوني والدول الغربية الحليفة له، وتهميشها لمنع تصدرها القضايا والأزمات الدولية العالقة في المحافل الدولية، ليأتي « طوفان الأقصى» ويبعث القضية من جديد.

فالهجمات النوعية وغير المسبوقة التي شنها الجناح العسكري لحركة « حماس» والممثل في « كتائب القسام»، جعلت القضية الفلسطينية تتصدر المشهد الدولي من جديد، فالضربة الموجعة التي تلقاها الكيان الصهيوني المحتل، والتي أسفرت

عن قتل ما يقارب 1400 جندي إسرائيلي وأسر أكثر من250 جندي آخر، أدخلت الكيان المحتل في صدمة وفوضى داخلية، وبعثت بإنذار شديد الوطأة له ولحلفائه على أن محور المقاومة لم يضعف ولم يتراجع عن مطالب الشعب الفلسطيني، والحرب قد تشهد توسعا في نطاقها.

كما يمكن اعتبار الرد الانتقامي والهمجي للكيان الصهيوني المحتل على عملية «طوفان الأقصى»، وبالرغم من التعتيم والتحيز الممارس من قبل الإعلام الغربي وحجب للمحتوى الفلسطيني من منصات التواصل الاجتماعي، فان القضية الفلسطينية رجعت من وبقوة هذه المرة لتشد الرأي العام العالمي صوبها، فالوحشية التي أظهرها الكيان الصهيوني المحتل من قصف للمدنيين واستهداف للممرات الآمنة، ومنع فتح منافذ الإغاثة وتقديم المساعدات لأهالي»غزة» ووضعهم تحت الحصار وقطع المياه والكهرباء والغاز عنهم، وقصف المستشفيات والتهجير القسري، كلها أثبتت للعالم أن ما يقوم به هذا الكيان المحتل هو عبارة عن إبادة جماعية لشعب اعزل، تتنافى مع كل الشرائع والأعراف والقوانين الدولية وكل ما هو مرتبط بالإنسانية.

فقد خلفت الهجمات التي شنتها قوات الاحتلال على قطاع غزة ما يقارب أو يربو عن 4000 شهيد، حوالي 80 في المائة من الشهداء هم من الأطفال والنساء، وفي آخر مجزرة قام بها الاحتلال وهو قصف مستشفى «المعمداني» الذي خلف 500 شهيد كلهم من المدنيين، هذا فضلا عن نفاذ الوقود وندرة المياه وتكدس لجثث الشهداء نتيجة الحصار ومنع مرور فرق الإغاثة والمساعدات الدولية، والذي ينذر بكارثة إنسانية على وشك أن تعيشها»غزة».

فالسؤال الذي يطرح في هذا المقام، أين هي قيم الإنسانية التي يتبجح بها الغرب الليبيرالي؟ أو بالأحرى ما جواب الحكومات العربية المطبّعة عن السلام مع إسرائيل؟

كسر مسارات التطبيع

بالرغم من الانعكاسات الوخيمة التي خلفها «طوفان الأقصى» من حيث عدد الشهداء الذين سقطوا، فانه مثل عقبة كؤود أمام تطور مخرجات اتفاقيات التطبيع التي أبرمتها عديد من الحكومات العربية مع الكيان الصهيوني المحتل، وكذا أربك الدول العربية الأخرى التي كانت ماضية في هذا المسار، فإلى جانب اتفاقيات السلام التي أبرمتها كلا من مصر والأردن مع دولة الاحتلال وكانت بذلك البدايات الأولى لتكريس سياسات التطبيع واختراق الأمن القومي العربي، ظهرت للعلن في عهد الرئيس الأمريكي « دونالد ترامب» الذي كان عرابها ما سمي بـ «الاتفاقيات الإبراهيمية»، وهي عبارة عن اتفاقيات تطبيع مع الكيان الصهيوني تتويجا لعلاقات سرية وثيقة دامت لسنوات، وهذه الدول تمثلت في: دولة الإمارات في أغسطس عام 2020، ودولة البحرين في سبتمبر من عام 2020، وتلتهما فيما بعد المغرب في ديسمبر من نفس السنة، وهناك دولا عربية أخرى كانت في طريقها نحو التطبيع، كالسعودية وسلطنة عمان والعراق وقطر.

فالمأساة التي يشهدها قطاع «غزة» اليوم وحجم العنف الهمجي الذي تعرض له الشعب الفلسطيني، يجعل الحكومات المطبعة أمام خيارات محدودة في المضي نحو تجسيد بنود هذه الاتفاقيات، وخاصة مع خروج شعوبها إلى الشارع منددة ومستهجنة ما يتعرض له الشعب الفلسطيني في غزة من إبادة جماعية، كما يربك في نفس الوقت الحكومات التي كانت ماضية نحو التطبيع لإعادة مراجعة حساباتها، وفي نفس الوقت أعطى « طوفان الأقصى» للدول المانعة والداعمة للقضية الفلسطينية في المنطقة العربية وعلى رأسها الجزائر حجية أكثر في موقفها الداعم والراسخ للقضية الفلسطينية.

«لا نشارك ولا نبارك في «الهرولة» نحو التطبيع مع إسرائيل»

عبد المجيد تبون

موقف الجزائر الراسخ

تعتبر الجزائر من ابرز الدول العربية الداعمة للقضية الفلسطينية، والتي لم تغير ولم تتحلحل قيد أنملة في موقفها المعهود والتاريخي إزاء القضية الفلسطينية، فهذه الأخيرة بالنسبة للجزائر قيادة وشعبا لا تعكس مبدأ من مبادئ الدبلوماسية الجزائرية في دعم قضايا التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها، بل تمثل عقيدة راسخة منبعها التراث الإسلامي والعربي الذي تنتمي إليه ومكانة الأقصى في ضمير الجزائر المسلمة، ولذلك فالدبلوماسية الجزائرية بالرغم من حجم الضغوط الممارسة عليها وسياسات التطويق وتحجيم دورها وإبعادها عن الملف الفلسطيني، فهي دائما أثبتت عزمها القوي في دعم القضية الفلسطينية، وليس أدل من ذلك المبادرة النوعية التي قامت بها من خلال جمع شتات الفصائل الفلسطينية تحت مبادرة «إعلان الجزائر» من عام 2022، الذي تم فيه توقيع « وثيقة المصالحة» بهدف توحيد الداخل الفلسطيني وقطع الطريق أمام أية محاولة لإضعاف المقاومة والنضال في سبيل إقامة دولة فلسطين المستقلة.

فقد أثبت «طوفان الأقصى» أن الجزائر لا تتاجر بالقضايا الحاسمة للأمة، كما انها تدرك جيدا أن الكيان الصهيوني المحتل عبر التاريخ لا يعير اهتماما لأية مبادَرة سلام لا تخدم مصالحه، كما أثبت « طوفان الأقصى» أن دبلوماسية المبادئ التي تتميز بها الدبلوماسية الجزائرية هي الأكثر رشدا وواقعية من دبلوماسية المصالح.

استهداف التوارق..الفاعلون والحركيّات

البروفسور محمد سي بشير
أستاذ جامعي وباحث

تعجُّ منطقة الصحراء والساحل بالكثير من الإشكاليات وتتداخل فيها عديد المكوّنات المتعددة لهندسة حركيّة الحياة ولعل أهمها، على الإطلاق، المدخلين الجيوسياسيّ والأنثروبولوجي لأن من يعيش فيها، من اثنيات، يتشاركون الأرض ويتعايشون في ظل سلطات، من كل نوع، وهذا التعايش يتولد عنه، إضافة إلى أهمية المنطقة وما تحتويه من معادن، انخراط الكثير من الفاعلين، كل بمصالحه، وانطلاقا من ادراكاته للمكان وللتنافس، بكل أنواعه.

تأتي هذه المقدّمة لتُلخّص الحديث بشأن جدلية المعطيين الجيوسياسي والانثروبولوجي في استهداف التوارق، الاثنية الموجودة تقريبا في كل المنطقة بصحرائها وساحلها ويحتاج أيّ فاعل، مهتم ومعني بشؤون المنطقة، إلى فهم التّفاعلات بين المعطيين إذا أراد تحقيق مصالحه والتّعايش مع تحدّيات المكان ومعطى التّنافس فيه.

فرنسا.. اللعب على وتر التقسيم والتّأليب

قبل الخوض في المعطيين، ينبغي التّأكيد على أنّ الحيوسياسي والأنثروبولوجي يتكاملان في رسم سياق الاهتمام بأيّة منطقة ولا يمكن لأجهزة الاستخبارات والجيوش، كليهما، امتلاك الجاهزية الكاملة لمواجهة التّحديات وإنتاج التّقديرات الإستراتيجية الجيّدة والمثلى للمواقف إذا لم تمتلك قراءة المشهد الجامعة بين المعطيين وبخاصّة عندما يتعلّق الأمر بمنطقة متشابكة المصالح ومعقّدة، من حيث الفاعلين المنخرطين فيها، تنافسا وصراعا، مثل منطقة الصّحـــــــراء والسّاحل وبالأخص فيما يتعلّق بالتّوارق، الاثنية الأكثر وجودا في المنطقة والمنتشرة في كامل الفضاء الصّحراوي – السّاحلي.

بداية، يجب الحديث عن المكوّن البشري، الحامل لاسم التّوارق، الذين تتشكل منهم كل المنطقة حيث استوطنوا الصّحراء والسّاحل ويشتغلون، منذ قرون، في التّجارة إضافة إلى امتهانهم، في بعض المناطق، للزّراعة والرّعي والمهم أنّهم، مع موجة الاستقلال التي طالت المنطقة في ستّينيات القرن الماضي، وجدوا أنفسهم منقسمين، على غرار سكّان القارّة الإفريقية، تقريبا، بين دول المنطقة مع الاشارة إلى أنّ التّوارق لهم عادات وتقاليد كما أنّ لهم تنظيم اجتماعي قبلـــــــي وروحي بخصوصيّات يرقى معها، من يعرفها، إلى مصاف من يفهم المعطى الأنثروبولوجي، الغائب الأكبر في اعتبار ادراكات وسلوكات المتنافسين، من دول وجماعات، محلّية أو إقليمية- دُولية، وعدم الاهتمام به يعرّض المنخرط في إشكاليات الصّحراء والسّاحل إلى الخطأ في التّقدير الاستراتيجي، الأمني والدّفاعي وتكون لذلك تداعيات كبيرة جدّا، كما سنرى في المعطى الآخر، الجيوسياسي.

من النّاحية التّاريخية، عاش التّوارق أحرارا ينتقلون بين براري الفضاء الصّحراوي- السّاحلي، وبسبب مجيء الاستعمار، إلى المنطقة، شاركوا في فعاليّات التّحرير والنّضال السّياسي لكن دون أن يكتسبوا دورا ما، غداة الاستقلال، إلاّ من خلال الدّور الشّريف الذي لعبه أعيانُهم في الحفاظ على مصالح المكوّن التوارقي إضافة إلى الدّور السّياسي التّمثيلي خاصة في المجالس النّيابية وإشراكهم في حلّ المعضلات التّي كانت، ولا تزال، تمسُّ المنطقة، بما لهم من تأثير وكلمة مسموعة، في هذا البلد أو ذاك، في الفضاء الصّحراوي- السّاحلي.

كان للتّوارق أهمّية لدى الفاعلين الإقليميين والدّوليين بالنّظر إلى أنّهم أكبر مكوّن بشري في الفضاء سواء من حيث العدد أو من حيث التّأثير وكان للبعض منهم، أي أولئك الفاعلين، وبخاصّة منها القوّة الاستعمارية السّابقة للمنطقة، فرنسا، إرادة في اللّعب على وتر التّقسيم والتّأليب بل

وإرادة إنشاء كيان يجمع، كما يقولون، شتات التّـــــوارق، ورسمت فرنسا، لتحقيق ذلك، زعما، خريطة للمناطق التّي ينتشرون فيها وسعت، من خلال استراتيجيات تخريبية، إلى تجسيد هدف إيجاد دولة لهم وربّما يكون ذلك، زعما أيضا، بسبب أنّ فرنسا اعتقدت معرفتها الجيّدة بأنثروبولوجية المنطقة وتقاطعاتها الهويّاتية، اللّغوية والبشرية في حين أنّها عرفت ما أرادت معرفته منها بإنكارها تداخل الولاء الرُّوحي للتّوارق للطُّرق الصُّوفية مع ولاءاتهم الانتمائية للدُّول التّي يوجدون فيها بعيدا عن إرادتهم، كما زعمت فرنسا، إنشاء دولة والانفصال عن السُّلطات المركزيّة في المنطقة.

التوارق لا يشكلون حاضنة لأية جماعات أو مرتكّزات أيديولوجّية

نأتي، هنا، إلى التّداخل بين المُعطيين لنرى كيف أنّ التّقديرات الإستراتيجية لا بدّ أن ترتكز عليهما، فـــــي آن، وليس أن تقتصر على واحد منهما بالنّظر إلى أنّهما يشكلان وجهين لعملة واحدة ولهذا فشلت كل الاستراتيجيات التّي لم تأخذ، في الحسبان، العامل الأنثروبولوجي، من معرفة التوارق بكل فسيفساء مكوّناتهم وخصوصيّاتهم، ولم تحقّق الهدف السّياسي الذّي سعت إليه وصرفت عليه الأموال بقصد تأسيس كيان لهم في خريطة معقّدة في الصّحراء والسّاحل بل إنّ تجاهل ذلك المعطى، وفق المتخصّصين، في مالي، مثلا، هو ما أفشل عمليتي سرفال وبرخان العسكريتين الفرنسيتين، لأنّ فرنسا تعمّدت خلط الأوراق بالتّركيز على هدفها القديم، إنشاء كيان مستقل، زعما، للتّوارق، كما أنّها تجاهلت الخصوصيّات الاقتصادية للفضاء السّاحلي وتعقيدات تقسيم الأراضي الخاصّة بالرّعي ونسق الحياة التّرقية المعقّدة ولكن المنسجمة مع المعطى الأنثروبولوجي لشخصيتهم وهويّتهم.

لا يجب أن ننسى، هنا، أنّ إستراتيجية فرنسا، والغرب، معا، في ملفّ آخر هو ملف دفع الفدى لتحرير رهائنهم من الجماعات المسلّحة، هو تجاهل آخر لطبيعة المنطقة ومعطاها الأنثروبولوجي بمنح الفرصة لتنظيم إرهابي باختراق الفضاء الصّحراوي- السّاحلي بقصد إيجاد الظّروف المحفّزة للتدخّل وهو ما فشل لأنّ التوارق لا يشكّلون حاضنة لأيّة جماعات، من ناحية، أو مرتكزات أيديولوجية، من ناحية أخرى، لا تدخل في إطار تلك الخصوصيّات وهو ما عرفته الجزائر، بسبب تمكّنها من فهم المعطى وبناء التّقديرات الإستراتيجية عليه بل وإشراك الأعيان التوارق في القرارات الخاصّة بهم و، طبعا، الامتدادات الاجتماعية لهم في الدّولتين المتاخمتين للحدود الجنوبية للجزائر، في كلّ من مالي والنّيجر.

مصالح الجزائر تجمع بين الأنثروبولوجي والجيوسياسي

بالنّسبة للأحداث الأخيرة في النّيجر وتداعياتها على السّاحل، برمته، فانّ مجرّد بناء التّقديرات على المعطيين، كان بإمكانه أن ينتج فهما مسبقا بالأحداث وتحرُّكا استباقيا، في آن، وهو ما تحدّث به رئيس الاستخبارات الفرنسي عندما أشار، غداة انتشار أخبار عن توبيخ ماكرون لهم بعد انقلاب 26 جويلية الماضي، بأنّ ثمّة تقارير تم إرسالها إلى الخارجية والرّئاسة الفرنسيتين تنبّأت بتحرُّكات لاحتواء التّدهور المستمر للعلاقات بين السُّلطات المركزية والتوارق وبقيّة مكوّنات المنطقة من اثنيات على خلفيّة الأزمات الاقتصادية، بصفة خاصّة، المتلاحقة وعدم الأخذ في الحسبان حلّها أو تحجيم آثارها على السُّلطات والاثنيات، ومنها التّوارق، على حدّ سواء.

كانت الجزائر، العارفة بشؤون تلك المعطيات وتداخل تفاصيلها في فهم ادراكات وسلوكات التوارق، السبّاقة إلى القول بأنّ المنطقة معقّدة وتحتاج إلى تعامل من نوع خاص كما أنّها كانت تشير، في كلّ مرّة، عندما يُكتشف تلاعب بعض المنخرطين، من فاعليين، بخريطة الاثنيات، بأنّ عدم قراءة تلك التشابكات بين الأنثروبولوجي والجيوسياسي كفيل بإفشال أيّة محاولات لإنشاء كيان، تدخّل أو افتعال عدم الاستقرار لإدامة الاستفادة من مصالح ما وهو ما تمّ، مثلا، قوله من قبل الجزائر، غداة محاول فرنسا الارتكاز على جيوش خمس دول من السّاحل لإحكام سيطرتها على الأمن فيه ومردّ فشل تلك التّقديرات ثمّ التّحرُّكات الفرنسية- السّاحلية هو غياب الفهم الدّقيق للتّداخل الموجود بين المعطيين المذكورين واللّذين كانت الجزائر تولي لهما كلّ الاهتمام وما وجود أعيان التّوارق في البرلمان الجزائري ومنح أعيانهم المكانة الاجتماعية المرموقة في الجنوب الجزائري إلاّ اعتراف منها بحيويّة العلاقة الوشائجية مع الاثنية التّرقية واستحالة إدارة شؤون الصّحراء والسّاحل دون احتوائها ومعاملتها بالمواطنة وبالإدماج السّياسي والاقتصادي.

على هذا، لم يكن لأيّ فاعل إمكانية طرح مبادرة لحل معضلة الانقلاب في النّيجر إلا الجزائر حيث أنّها تعرف خبايا التّداخل بين المعطيين كما أنّها تعرف استحالة التّغاضي عن المكانة التي اكتسبتها من خلال الانخراط في طرح بدائل لإبعاد شبح الحلول الأمنية والدّفاعية وهو ما تمّ في 2015 مع اتفاق الجزائر للفرقاء في مالي ثمّ إعلان المجلس العسكري، الآن، قبول وساطة الجزائر في حل أزمة الانقلاب ذلك أنّ مصالح الجزائر تجمع بين الأنثروبولوجي والجيوسياسي في حين أنّ الفاعلين الآخرين يحاولون استغلال أيّة ثغرات من أزمات، أيا كانت طبيعتها، لنشر مبادرات كلّها تعامل مع المصالح دون خلفية التشابكات والتعقّدات التّي تصنعها هندسة الهويّة، اللّغة والمكانة الاجتماعية والرُّوحية للتوارق في كلّ الصّحراء والسّاحل، على حد سواء.

التحالف العسكري لدول ليبتاكو غورما.. أي فرص للنجاح؟

محمد آغ اسماعيل
محلل سياسي، باماكو مالي

في السادس عشر من سبتمبر 2023 تم الإعلان ببماكو عن ميثاق انشاء تحالف دول الساحل العسكري الذي يضم كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو المشتركين في الحدود بمنطقة ليبتاكو غورما وذلك للتصدي جماعيا لأي تدخل عسكري خارجي في احدى الدول الأعضاء ومحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود وردع أي تمرد داخلي.

تهدف الورقة إلى تحليل أسباب تشكيل التحالف وتحدياته واستشراف مستقبله في ظل الأزمات الداخلية المتعددة الأبعاد للدول الثلاثة والصراع الدولي على منطقة الساحل الأفريقي.

تحالف لملء الفراغ الأمني

لقد أدى فشل القوات الفرنسية والأممية في مكافحة الإرهاب بمنطقة الساحل الأفريقي وعجز الأنظمة السياسية المنبثقة عن التحول الديمقراطي في القيام بمهامها السيادية الى مزيد من التدهور الأمني وانتشار الجماعات الإرهابية في الساحل وانتقالها الى دول خليج غينيا. وللحد من هذا التدهور، اندلعت مظاهرات شعبية منددة بالأنظمة الوطنية بدءا من بماكو ووصولا الى نيامي ورفضا للسياسة الأمنية الفرنسية بالمنطقة، انتهت بسقوط تلك الأنظمة السياسية على يدي الضباط العسكريين وبدعم شعبي متصاعد. كما جاء التأسيس في اعقاب انسحاب القوات الغربية والأممية من المنطقة وتوتر العلاقات بين الدول الثلاث والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا –الإيكواس– بسبب فرض الأخيرة عقوبات قاسية والتهديد بالتدخل في النيجر لإعادة نظام محمد بازوم للحكم.

وبناء على ما سبق، يمكن القول أن التحالف أسس من أجل ملإ الفراغ الأمني عقب الانسحاب الدولي من مالي ولتضافر الجهود من أجل محاربة الإرهاب بالمنطقة، فضلا عن التصدي لسياسات الايكواس وحلفائها الغربيين بالمنطقة كالتهديد للتدخل في النيجر. ويتضح ذلك جليا في مواد الميثاق ومن أهمها ما يلي:

• إقامة منظومة الدفاع المشترك بين البلدان الثلاثة، حيث اعتبر الميثاق أي استهداف لسيادة وأمن أحد البلدان الثلاثة هو اعتداء على جميعها وبالتالي، يجب على الدول الأعضاء التصدي له باستخدام جميع الأساليب بما فيها الحرب في إطار الدفاع،

• التزام الدول الثلاث بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة واستخدام القوة المشتركة ضد جميع أشكال التمرد المسلح عند تعثر الخيارات السلمية.

• تحديد الآليات المنبثقة عن التحالف لاحقا وفقا للمادة الثالثة، مما يشير الى إمكانية تأسيس هياكل تنموية وسياسية للتحالف بالإضافة الى الجوانب العسكرية والأمنية الأساسية،

• إمكانية انضمام أي عضو جديد يشترك مع الأعضاء المؤسسين الثلاث في نفس الحقائق الجغرافية والسياسية والاجتماعية الثقافية وتقبل أهداف الحلف.

أي تحديات وأي فرص للنجاح؟

يتميز التحالف الوليد بعدة أمور قد تساهم في نجاحه ومن أهمها تقاسم الدول الأعضاء للحدود المشتركة وبدعم شعبي وإرادة توطيد علاقات متنوعة. ويعد التقارب الأيديولوجي بين الأنظمة العسكرية الحاكمة فرصة لنجاح الحلف، خصوصا أنها ترفع شعار السيادة الوطنية والأفريقانية وترفض الاملاءات الخارجية والتدخل في الشؤون الداخلية. كما تؤكد في بياناتها الرسمية على الحلول الوطنية لمشاكلها مع القبول بالتعاون مع الخارج وفقا للمصالح الوطنية في إطار الاحترام المتبادل.

ويتضح من البيان التأسيسي مدى دراية القادة العسكريين بأن دولها هي الأكثر هشاشة في المنطقة وأن الحلول الفردية أو القادمة من الخارج لن تنجح في تحقيق الاستقرار بالمنطقة ويجب تفعيل التعاون وتنسيق الجهود الجماعية في جميع الأصعدة المخابراتية، العملياتية العسكرية بين المؤسسات الأمنية والعسكرية لدول المتضررة.

ويمكن الاستفادة من الدعم الشعبي للأنظمة وللمشروع وكذلك إمكانية توسيعه لدول الجوار كالجزائر وغيرها من اجل الحصول على الدعم الكافي لتفعيل التنظيم.

وقد تستفيد الدول الثلاث بثقافة العمل المشترك منذ عقود من الزمن في إطار هيئة التنمية المتكاملة «ليبتا كوغورما» المنشئة عام 1970. لذا يمكن اعتبار الحلف العسكري تطورا طبيعيا لهذا التنظيم الهادف الى تعزيز التعاون الاقتصادي والتنموي لمنطقة المثلث الحدودي والذي أصبح مؤخرا منطقة تمركز المتطرفين والجريمة المنظمة العابرة للقارات. وتمهيدا لنفس الفكرة، اعلنت الهيئة عام 2017 عن تأسيس قوة مشتركة لتأمين المثلث الحدودي ومكافحة التنظيمات الإرهابية. ولذا اعتبره بعض المراقبين مجرد الاتفاق على وضع الهياكل التأسيسية لتنفيذه بعد ستة سنوات من بلورة الفكرة. كما تتمتع دول التحالف بخبرات أخرى كتجمُّع الدول الساحل الخمس 2017 وتجمع دول الميدان عام 2010 وواعية بأسباب فشلها، مما يفترض على الحلف الجديد تفادي هذه العراقيل. وتعلق الآمال في جهود الحليف الجديد للساحل المتمثل في روسيا ومرتزقة فاغنير التابعة لموسكو للمساهمة في تفعيل الحلف لضمان بسط نفوذها في المنطقة خلفا لفرنسا المنبوذة.

تحديات الداخل والخارج

على الرغم من أهمية هذا الحلف وإرادة أعضائه لتفعيله الا أن ثمة تحديات تعرقل المسيرة ويمكن تلخيصها في التحديات الداخلية والخارجية. فبالنسبة للتحديات الداخلية، فتكمن في عجز الأنظمة العسكرية الحاكمة في ادارة الأوضاع السياسية غير المستقرة والمشاكل الأمنية والقضاء على الجماعات الإرهابية المسيطرة على مساحات شاسعة للدول الثلاث. كما يمثل الفقر المدقع والموقع الجغرافي وكذلك المساحات الشاسعة في مالي والنيجر مقابل قلة عدد السكان من العقبات أمام سيطرة الدول على جميع التراب الوطني. ولا تزال مشكلة الطوارق أو أزواد في مالي من أبرز التحديات الداخلية لهذا التحالف، خصوصا أن اتفاق الجزائر لم يعد مرجعية للسلام والاستقرار منذ اندلاع المواجهات العسكرية مجددا عقب شروع القوات الدولية بالانسحاب في أغسطس الماضي. وقد اعتبرت قيادات من طوارق النيجر وليبيا والجزائر بالإضافة الى الأزواديين بأن التحالف يستهدف القضاء على الحركات الأزوادية الموقعة على اتفاق الجزائر بل وصفته ببيانات رسمية من قبل الطوارق بأنه تحالفا أسس من أجل التطهير العرقي ولن يقبلوا به. وقد أشارت تقارير صحفية بمشاركة عناصر من الجيش النيجري في الحرب الساخنة بين بماكو وكيدال. فهذا قد يعرقل تحقيق أهداف الحلف ويعرض أمن دول الجوار بمخاطر قد لا تشجع نجاحه.

وقد عرقلت الانقلابات العسكرية جميع المشاريع التنموية الممولة من المانحين الدوليين، فضلا عن تداعيات العقوبات الاقتصادية والمالية غير الإنسانية المفروضة من قبل الايكواس على النيجر تحديدا. كما أن الدول العظمى والتنظيمات الإقليمية المستهدفة من قبل الميثاق لن تبقى مكتوفة الأيدي في ظل صعود حلفاء جدد مدعومة من قبل مرتزقة فاغنير الذين يعرضون الأمن الإقليمي والسلم الدوليين بالساحل لمزيد من التأزم.

المستقبل والسيناريوهات

يصعب التكهن بمستقبل التحالف الوليد منذ شهرين فقط في ظل تنافس دولي حول منطقة الساحل الأفريقي من جهة وتحديات داخلية وإقليمية تزداد تعقيدا يوما بعد يوم. وعلى الرغم من ذلك، فإن المستقبل يتوقف على رؤية الأنظمة العسكرية في المنطقة وقدرتها على المواجهة الجماعات الإرهابية ومستقبل علاقاتها مع المحيط الإقليمي، فوفق المعطيات الراهنة، هناك سيناريوهان:

السيناريو الأول والأمثل: نجاح التحالف في تحقيق أهدافه كمحاربة الإرهاب والتصدي لأي تدخل خارجي، وذلك بالقيام بتسوية المشاكل السياسية الداخلية كاحترام مواعيد الفترات الانتقالية والعودة الى الأنظمة الدستورية عن تنفيذ اتفاق السلم والمصالحة المنبثق عن مسار الجزائر وفتح قنوات حوار وحلول سياسية مع الجماعات الإرهابية ذات الأصول المحلية من ناحية وكذلك تعزيز التنسيق والتعاون الجماعي مع الدول الفاعلة في المنطقة كالجزائر ونيجريا من ناحية ثانية، فضلا عن تحسين العلاقات مع الايكواس والفاعلين الدوليين مما قد يساهم في عودة الاستثمارات وتنشيط المشاريع التنموية مع جميع الدول التي تحترم السيادة والخيارات الاستراتيجية ومصالح دول الساحل.

السيناريو الثاني والأقرب للواقع: فشل الحلف على غرار المبادرات السابقة كتجمع دول الساحل الخمس برعاية فرنسية ومبادرة دول الميدان بقيادة الجزائر. وتكمن أسباب الفشل في عدم القدرة الأنظمة العسكرية على مواجهة التحديات سابقة الذكر وقيام أطراف إقليمية ودولية باستغلال أخطاء الحلف لإفشاله، خصوصا فيما يتعلق بالتهم الموجهة ضده باستهداف اثنيات الطوارق والعرب والفلاة للإبادة بذريعة مكافحة الإرهاب والتصدي جماعيا لأي تمرد مسلح وفقا للميثاق. كما يواجه التحالف تحدي كسب المعارك ضد الإرهاب بسرعة وتسليم السلطة للمدنيين في أقرب وقت ممكن، لأن البقاء في السلطة لفترة طويلة ستعرض المؤسسات العسكرية الى رفض الشارع في ظل تفاقم الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأسعار للمواد الغذائية مما يعرقل إنجاح التحالف.

دور الجزائر كطرف ثالث في إدارة وحل النزاعات في إفريقيا

البروفسور
إبراهيم بولمكاحل
أستاذ محاضر بكلية العلوم
السياسية قسنطينة 3

عتمدت الجزائر في جانب مهم من سياستها الخارجية على نهج دبلوماسي بارز في التعاطي مع النزاعات سواء في بيئتها الإقليمية أو الدولية، ولعبت تبعا لذلك أدوارا مؤثرة وريادية كطرف ثالث في إدارة وتسوية أو حل النزاعات لاسيما الإفريقيّة منها، معتمدة على عدد من الأدوات المتاحة والمتنوعة دبلوماسية- سياسة كانت، أو اقتصادية وأمنية، وارتكزت دبلوماسيتها هذه على مبادئ راسخة على رأسها دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بالإضافة إلى التزامها بدعم الأمن والسلم الدوليين واتباع أسلوب الحوار والتشاور من أجل إيجاد حلول سلمية لحل النزاعات في إطار القوانين والتشريعات الدولية.

من خلال هذه الورقة سنتعرض خلفيات ومصالح الجزائر كطرف ثالث لتسوية وحل عدد من النزاعات الافريقية، إضافة إلى تحليل عوامل نجاح جهود دبلوماسية الجزائر ووساطاتها ومساهمتها الفعالة في تكريس الأمن والسلم في إفريقيا.

واضح أن جهود الجزائر في مجال الوساطة من أجل تسوية النزاعات جد معتبرة، ليس في إفريقيا فحسب بل إن ما تمتلكه من خبرات واسعة وانجازات محققة جعلها تنال عضوية فعالة في عدة مجموعات متخصصة في الوساطة سواءا ضمن نشاط الاتحاد الأوروبي أو في هيئة الامم المتحدة.

مصالح دفاعية لا هجومية

الملاحظ أن خلفيات جهود الجزائر في إدارة النزاعات أو في لعب دور الوسيط تكون مدفوعة بمصالح دفاعية وليست هجومية، هدفها الأساسي هو تأمين بيئتها الإقليمية والعمل على منع انتقال النزاعات وتجنب تداعياتها ومخرجاتها على امنها القومي، كما تستند في ذلك أيضا إلى استباق التدخل كوسيط لحماية مصلحتها التي لا تتلاءم مع تدخل دول أخرى منافسة على النفوذ، مما يعطيها مبررا للتدخل والعمل على تحقيق الاستقرار، وبمقارنة دوافع تدخل الوسيط يمكن القول أن الحلول المقدمة من طرف الوساطة الدفاعية أفضل من الحلول بوساطة هجومية، لأن من مصلحتها تحقيق الاستقرار وليس توسيع رقعة نفوذها ما قد يخلق صدامات بين جميع الطراف.

لعبت الجزائر أدوارا محورية في احتواء وتخفيف حدة العنف وإنهائه في العديد من النزاعات وبؤر التوتر في العالم وخاصة في إفريقيا، ففي سنة 1982 نجحت الوساطة الجزائرية في تحرير الرهائن الأمريكيين بطهران، أيضا مساهمتها الحاسمة في حل النزاع بين العراق وإيران سنة 1975، ثم وساطتها مرة ثانية في حرب الخليج الأولى، دون أن ننسى جهود الدبلوماسي الجزائري الأخضر الإبراهيمي، بصفته مساعداً للأمين العام للجامعة العربية، والذي لعب دورا أساسيا في التوصّل إلى اتفاق الطائف بعد 15 سنة من الحرب اللبنانية.

على الصعيد الإفريقي يزخر سجل الدبلوماسية الجزائرية بالعديد من النجاحات والإنجازات، ففي حالة النزاع حالة النزاع الحدودي الإثيوبي الإريتيري (1998-2000) نجحت الوساطة الجزائرية بعد سبعة جولات تفاوضية عسيرة بوقف الأعمال القتالية نهائيا بين الطرفين، بموجب اتفاقية السلام الموقعة بالجزائر في 12 ديسمبر 2000، وهنا كان تحرك الجزائر صائبا من خلال تقديم مساعدتها ودعها المستمر للطرفين من أجل تسوية النزاع سلميا. وخلال قمة منظمة الوحدة الإفريقية المنعقدة بالجزائر في يوليو 1999، وافقا طرفا النزاع على شروط تطبيق الاتفاق- الإطار للجزائر.

في تجربة أخرى ومع تفاقم الوضع النزاعي في دولة الجوار مالي، تابعت الجزائر ما يحدث عن كثب منذ بدايات النزاع بصفتها قائدة الوساطة الدولية ورئيسة لجنة متابعة اتفاق السلام والمصالحة في مالي المنبثق عن مسار الجزائر. وتوجت الوساطة الجزائرية بالنجاح حيث كلل العمل الدبلوماسي في جوان 2015 بالتوقيع على اتفاق السلام والمصالحة في مالي سمي بـ«اتفاق الجزائر».

واجه الاتفاق عدة تحديات بشان التزام الأطراف بتطبيق بنوده خاصة بعد الانقلاب العسكري في عام 2020، أين هددت تسيقية أزواد بالانسحاب من اتفاق السلام نظرا لعدم تنفيذ باماكو بنوده طيلة السنوات الماضية، وأيضا مع تجدد الاشتباكات سبتمبر الماضي، بدأ الحديث عن احتمال انهيار الاتفاق، ولمواجهة الأمر أبدت الجزائر مؤخرا مرونة في إمكانية تعديل اتفاق السلام بين الطرفين، بالنظر إلى التطورات الجديدة على الأرض.

خيارات الحل السياسي لحلحة الأزمات دوما

تتحرك الجزائر منذ سنوات على صعيد الأزمة الليبية من أجل لمّ شمل الفرقاء، وعلى أعلى مستوى رسمي، في ظل التطورات السياسية والأمنية. تلعب الجزائر التي تروج لسياسة حسن الجوار دورا محوريا في تسوية الأزمة السياسية والأمنية التي تهز هذا البلد منذ 2011. ويقوم موقفها على عدم التدخل السياسي ورفض كل تدخل أجنبي في حل النزاع في ليبيا داعية إلى الحل السياسي من خلال حوار ليبي شامل. في هذا السياق أيضا، احتضنت الجزائر خلال السنوات الاخيرة سلسلة من المحادثات بين الليبيين في اطار جهودها المستمرة من أجل حل الأزمة الليبية.

وفي الصحراء الغربية، تواصل الجزائر بذل الجهود لتسوية النزاع في آخر مستعمرة في إفريقيا. ويبقى موقف الجزائر من أجل حل سياسي عادل ومستدام يضمن تقرير مصير الشعب الصحراوي داعية إلى الحوار بين الطرفين (المغرب وجبهة البوليساريو) ثابتا وغير متغير (وكالة الأنباء الوطنية).

وبخصوص أزمة سد النهضة، تساهم الجزائر في الجهد الجماعي الرامي إلى تسوية هذا النزاع القائم بين مصر والسودان وإثيوبيا حيث دعت الى التفاوض بين البلدان الثلاثة كسبيل أمثل للوصول إلى اتفاق يضمن حقوق جميع الأطراف بشكل عادل ومنصف.

أيضا تابعت الجزائر الوضع في النيجر مع تجدد النزاع بعد الانقلاب العسكري الذي وقع في 26 جويلية الماضي، الذي أطاح بالرئيس محمد بازوم. والذي خلف مشهدا معقدا و ردود أفعال وإدانات اقليمية ودولية مصحوبة بتهديدات بالتدخل عسكري، من شأنها أن تعقد وتصعد الوضع الأمني في المنطقة ككل.

في 27 سبتمبر 2023 تم الإعلان عن قبول المبادرة الجزائرية، التي تقترح مرحلة انتقالية بمدة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر لبلورة وتحقيق حل سياسي يضمن العودة للنظام الدستوري والديمقراطي في النيجر، وأن تتم الترتيبات السياسية اللازمة تحت «إشراف سلطة مدنية تتولاها شخصية توافقية».

وينظر إلى المبادرة كخطوة أولى مهمة لتعزيز خيار

الحل السياسي للأزمة، وخلق الظروف اللازمة التي من شأنها تسهيل إنهاء هذه الأزمة بالطرق السلمية وبما يحفظ مصالح النيجر والمنطقة برمتها.

هذا وقد أعلنت الجزائر الاثنين 10 أكتوبر الجاري، إرجاء مشاوراتها التمهيدية بشأن الوساطة في أزمة النيجر، إلى غاية الحصول على التوضيحات التي تراها ضرورية من سلطات نيامي الجديدة.

لاقت المبادرة الجزائرية في النيجر وكذلك في مالي لتهدئة الأوضاع وتشجيع التوجه نحو بلورة وتفعيل حلول سلمية الترحيب والدعم من قبل جميع المشاركين في أشغال الدورة الـ 20 لاجتماع وزراء خارجية دول أفريقيا-شمال أوروبا المنعقد بالجزائر من 16 إلى 18 أكتوبر الجاري.

خبرة طويلة وسمعة جيدة

واضح أن الدبلوماسية الجزائرية في مجال الوساطة وإدارة النزاعات تستند على أسس وتقاليد ومنطلقات سليمة، مكنتها من تحقيق نتائج إيجابية ورضا عام دولي وإقليمي على ما تم تحقيقه على صعيد تكريس المن والسلم الدوليين، وفيما يلي نستعرض أهم العوامل المساهمة في نجاح جهود الجزائر لتسوية وحل النزاعات في إفريقيا، والتي تتراوح بين ما تمتلكه من مقومات تاريخية وأدوات واساليب متنوعة، وكذلك التزامها بعدد من المعايير المهمة والضرورية لنجاح عملية الإدارة أو الوساطة، نلخصها في العناصر التالية:

• الخبرة التاريخية والسمعة الجيدة : سمعة الجزائر في مجال دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها وكذلك مواقفها التاريخية والسياسية المتزنة منحها قوة ناعمة كبيرة وحظوة وتأثير واضح في قبولها كطرف ثالث وسيط موثوق به للمساهمة في حل النزاعات في إفريقيا، هذه الخصائص على حد قول مديرة المركز الفنلندي للوساطة من أجل السلم، «كاتية أهلفورز» هي أيضا مصدر السمعة الجيدة، كما أن الخبرة الطويلة في مجال الوساطة وتسهيل تسوية النزاعات سمحت لها بمواصلة لعب هذا الدور حتى الوقت الراهن في النيجر، بحيث أبدت الأطراف المتنازعة استعدادها دون تردد لقبول الوساطة الجزائرية (الإذاعة الجزائرية).

• اختيار توقيت مناسب للتدخل، وتعتبر مسألة التوقيت أحد أهم عوامل نجاح او فشل الوساطة، فحسب المختصين تشكل ما يعرف بلحظة نضج النزاع عاملا حاسما في نجاح الوساطة من عدمها، وهذا ما حرصت عليه الدبلوماسية الجزائرية في ضبط اللحظة المناسبة للتدخل، خاصة بعدما يعرف النزاع تقدما دون إحراز أي نتائج مرضية للطرفين على أرض الواقع، أين تبدي الأطراف عجزها على إدارة النزاع بما يتناسب وأهدافها، وهنا يصبح اللجوء لطرف ثالث وسيط أمر وار مطلوب للخروج من المأزق والانسداد الذي توصل إليه الأطراف.

• تدخل الجزائر كطرف ثالث ساد بصفة رسمية او غير رسمية أثناء النزاعات وقبل اقتراح الحلول والوساطة بشكل رسمي يمنحها موقعا قويا في التأثير على مسار النزاع واحتوائه والتقليل من حدة استخدام القوة ودرجات التصعيد، وهذا ما يسهل لها لاحقا الانتقال لمرحلة الحل واقناع الأطراف والتحكم في نتائج المفاوضات والوصول إلى نتائج توافقية ومرضية لجميع الأطراف.

• اللجوء إلى أساليب وأدوات دبلوماسية متنوعة تتراوح بين الإقناع والضغط وتقديم المساعدات، أهمها العمل على تبسيط الأمور والخروج بنتائج وسطية براغماتية، والسعي إلى إقامة أو إعادة الاتصال بين الأطراف. بحيث تعمل على إعادة تعريف المصالح وتعريف كل طرف باهتمامات ومصالح الطرف الآخر. وطبيعة القضايا موضع الخلاف. وهذا ما نجده بارزا في ليبيا وكذلك مالي. كما نجدها لجأت لأسلوب المجاملة والضغط في مفاوضات اثيوبيا وايريتريا عبر استخدام ورقة الاتحاد الأوروبي. أيضا تلجأ الجزائر في إدارة النزاعات في حدودها الجنوبية إلى تطبيق استراتيجية اقتصادية عبر تقديم مساعدات للدول المجاورة خاصة في منطقة الساحل، وضمن هذا السياق تم أعفاء ديون اربعة عشر دولة إفريقية وإنشاء وكالة التعاون الدولي من طرف الرئيس عبد المجيد تبون كاطار لدعم وتحقيق التنمية والاستقرار في عدد من الدول التي تعاني من النزاعات وحالات اللاإستقرار على غرار مالي، مثل هذه السياسات تسمح للجزائر بتعزيز موقعها وزيادة فرصها في فض النزاعات وتحقيق السلم في جوارها الإقليمي.

• الاعتماد على استراتيجية الوساطة المختلطة: تعتمد الجزائر في وساطاتها بالاستعانة بفواعل أخرى على صلة بأطراف النزاع، كأن تدعو لتدخل منظمة الوحدة الإفريقية كهيئة رسمية في فض النزاع والمشاركة في عملية الوساطة، وهذا ما حدث في لقاء القمة الـ 35 بالجزائر سنة 1999، وساعد هذا التصور في إدارة المفوضات أحد أهم عوامل نجاحها عبر استغلال المنظمة كأداة ضغط على اثيوبيا واعطاء عملية الوساطة والمفوضات طابع تعاوني إفريقي وبإضفاء قبول عام وطابع رسمي عليها من قبل جميع القادة الأفارقة خاصة في ظل التعنت الذي ابداه الرئيس الاثيوبي اثر تحفظه ورفض تطبيق التدابير الفنية للاتفاق. طبقت الاستراتيجية نفسها في جهود حل النزاع في مالي، بحيث تم إدراج رؤية «النيباد» التي تعنى بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وبتضافر الجهود ثم تتويج مبادراتها بالتوصل إلى اتفاق سلام على مرتين، بين السلطة المركزية في باماكو والحركات الأزوادية شمال مالي، سنة 2015.

• التزامها بمبدأ الحياد الذي يعتبر مهم جدا في مسألة كسب ثقة الأطراف، فعدم انحياز الجزائر وحيادها هما سر نجاح جهود الوساطة الجزائرية في كل مناسبة.

في الختام يمكن القول أن الجزائر كطرف ثالث في إدارة النزاعات وجهود الحل استعادت مكانتها وقوتها الدبلوماسية بشكل متزايد بعد تراجع في نشاطها الدبلوماسي في فترة معينة، ويظهر ذلك في حضورها البارز من خلال المشاركة في القمم الدولية أو قيادة وساطات جديدة تهدف إلى تسوية النزاعات في القارة الإفريقية على غرار ما يحدث في النيجر حاليا، ويرجع الفضل في تأثير تدخلاتها ونجاح وساطاتها إلى اعتمادها على استراتيجيات متنوعة وثباتها على مبادئها وحيادها الإيجابي، الذي منحها حظوة وزاد من ثقة الطراف في مصداقيتها.

نشير ختاما في هذا السياق أن أمام الجزائر فرص أخرى لاستغلال هذا الحضور والسمعة الجيدة كقاعدة لنسج وتطوير علاقات اقتصادية وشراكات مهمة في بيئتها الإفريقية، خاصة مع تراجع الحضور الفرنسي في القارة نتيجة الأحداث والتطورات الأخيرة في مالي والنيجر. ما يسمح بتعزيز موقعها وزيادة تأثيرها في الشؤون السياسة والاقتصادية في فضائها الإفريقي.

الإرهاب في الجنوب الإفريقي.. أولوية التنموي على العسكري

د. أميره محمد عبدالحليم
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية – القاهرة

ظلت دول الجنوب الإفريقي لسنوات بعيدة عن التأثر بالتحولات التى تشهدها ظاهرة الإرهاب على مستوى الأقاليم الإفريقية الأخرى وخاصة الأقاليم غير الناطقة باللغة العربية، إلا أن الأزمات المختلفة التى يعانى منها سكان هذا الاقليم أدت إلى انتقال ظاهرة الارهاب إليهم خلال السنوات الأخيرة، بل جاءت انتماءات التنظيمات الارهابية فى هذا الاقليم إلى تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) لتفاقم من تأثيرات انتشار الارهاب على سكان اقليم الجنوب الأفريقى، فوفقا لمؤشر الإرهاب العالمي لعام 2022، برزت الأقاليم الأفريقية غير الناطقة بالعربية كمركز عالمي للإرهاب. على مدار العام الماضي، وكانت المنطقة مسئولة عن 48 % من الوفيات الناجمة عن الإرهاب العالمي. حيث عملت التنظيمات التابعة لداعش والقاعدة على استغلال الصراعات المتأججة في أفريقيا منذ فترة طويلة لتعزيز أنشطتها غير المشروعة .

سمات ظاهرة الارهاب فى الجنوب الافريقى

تميزت التنظيمات الارهابية والمنتمين اليها فى دول الجنوب الأفريقى بسمات ميزتها عن غيرها من الأقاليم ومن أهم هذه السمات :

الانتشار فى مجتمعات غير مسلمة

على الرغم من أن مجتمعات إقليم الجنوب الافريقى لا يدين غالبية سكانها بالدين الاسلامى إلا ان هذا لم يمنع من انتشار التنظيمات الارهابية التى اعتمدت فى البداية على المقاتلين الأجانب وبعضها تبنى استراتيجة تقوم على نشر الدعوة الاسلامية بين المجتمعات المحلية، حيث يضم إقليم الجنوب الأفريقى تنظيمين رئيسيين هما القوات الديمقراطية المتحالفة فى الكونغو الديمقراطية وتنظيم الشباب فى موزمبيق، حيث يمثل المسلمين ما يقرب من 10 % من سكان الكونغو الديمقراطية، فى حين لا تتجاوز نسبة المسلمين فى موزمبيق 18 % من السكان .

وعملت القوات الديمقراطية المتحالفة من داخل جمهورية الكونغو الديمقراطية على مدى العقدين الماضيين، وكذلك جماعة الشباب فى موزمبيق

والتى تعرف بجماعة أنصار السنة (أو أهل السنة والجماعة) والتي تصاعدت هجماتها ضد المدنيين وقوات الأمن في مقاطعة كابو ديل جادو حيث سقط أكثر من 4000 قتيل وأدت إلى تهجيرأكثر من 900 ألف شخص جرَّاء أعمال العنف منذ عام 2017.

وكان صعود موسى بالوكو إلى قيادة القوات المتحالفة بمثابة تحول إلى تكتيكات أكثر وحشية في شمال كيفو. مما أدى إلى تسارع وتيرة قتل المدنيين، لأنه كان يُنظر إليهم على أنهم غير مؤمنين. وقد اعلن فى سبتمبر 2020: «لم يعد هناك جماعة القوات الديمقراطية المتحالفة (ADF) بعد الآن ... كان مجرد تحالف بدافع الضرورة لفترة معينة وعندما تم تمكيننا أخيرًا ... لم نعد ADF كمجموعة! حاليًا، نحن ولاية وسط إفريقيا وهي ولاية واحدة من بين الولايات العديدة التي يتألف منها تنظيم الدولة الإسلامية .

أما جماعة الشباب فى موزمبيق فقد بدأت تحركاتها في 5 أكتوبر عام 2017 عندما احتلت مجموعة من المتمردين بلدة وميناء موسيمبوا دا برايا لمدة يومين. حيث تقع المدينة على بعد 60 كيلومترا جنوب قاعدة تطوير الغاز الرئيسية في بالما، وكان الميناء مهما لتصدير غاز المشروع. وتم التعرف على المتمردين باعتبارهم من الرجال المحليين.

فقد شهدت مقاطعة كابو ديل جادو خلال العقود الثلاثة الأخيرة تدفقا للأصوليين المسيحيين والمسلمين ووكالات المساعدة الدينية الدولية، حيث تضم المقاطعة أغلبية مسلمة، وقد قام الدعاة الإسلاميون الجدد، وهم من شرق أفريقيا وموزمبيق وتلقوا تدريباتهم في الخارج، بإنشاء مساجد وجادلوا بأن الأئمة المحليين متحالفون مع حزب فريليمو الحاكم في الاستيلاء على الثروة. وقدمت بعض هذه المساجد الجديدة المال لمساعدة السكان المحليين على بدء الأعمال التجارية وخلق فرص العمل، ورأى بعض المتدينون أن المجتمع سيكون أكثر عدلا في ظل الشريعة الاسلامية، وكان هذا الطرح جذابا للشباب.

ومنذ ذلك الحين اتسع نطاق الحرب بسرعة، وفقدت الحكومة السيطرة على ثلاث مناطق ساحلية. واحتل المتمردون مدينة موسيمبوا دا برايا مرتين بعد ذلك، وبعد المرة الأخيرة في 12 أغسطس 2023 استقروا فيها، وعلى الرغم من الحملة العنيفة التي شنتها القوات الحكومية ضدهم فإنها لم تنجح في طردهم.

التطابق بين تمركز التنظيمات الارهابية ومناطق الموارد الطبيعية

ظهرت الارتباط بين التهديدات الارهابية ومناطق الثروات بشكل واضح فى موزمبيق وعبر نموذج تنظيم الشباب الذى بدأ تمرده من مقاطعة كابو ديل جادو والتى تقع على بعد أكثر من 1600 كيلومتر من العاصمة مابوتو، لكنها تحتوي على أكبر وأهم مشروع للغاز الطبيعي المسال في أفريقيا وتديره شركة توتال الفرنسية. وتقدر قيمة المشروع بنحو 60 مليار دولار أمريكي باستثمارات من عدة دول من بينها بريطانيا.

إلا أن السكان المحليون لم يكن لهم نصيب من عوائد الثروة الطبيعية الهائلة ولم يروا سوى القليل من هذه الثروة أو الاستثمار الذي يتدفق على منطقتهم مما أدى إلى ظهور بوادر التمرد في عام 2017، ثم صار الأمر ذو صبغة «دولية» حيث حصل تنظيم الشباب على دعم من تنظيم الدولة الاسلامية (داعش)

الحصول على الدعم من تنظيمات ارهابية أخرى

على الرغم من أن التنظيمات الارهابية فى الجنوب الافريقى تبدو أكثر محلية، وانها حاولت استخدام النمو فى الظاهرة الدينية والشهرة التى اكتسبها تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) فى تدعيم مواقفها، إلا أن التنظيمات الارهابية الاخرى فى القارة قدمت بعض الدعم لهذه التنظيمات، حيث تشير عدد من التقارير الى أن حركة شباب المجاهدين فى الصومال التى تتمسك بانتمائها الى تنظيم القاعدة، قدمت دعم تدريبى الى القوات الديمقراطية المتحالفة فى السنوات الاولى من القرن الحادى والعشرين وكذلك الان، حيث تنظر الحركتين إلى الدول ذات اغلبية المسيحية باعتبارها معادية للاسلام وخاصة أوغندا والكونغو الديمقراطية، وكانت أوغندا هدفا لحركة الشباب الصومالية فى عام 2010 فى عملية مزدوجة استهدفت مجموعة من مشجعى كرة القدم فى العاصمة كمبالا.

وينطبق الامر على حركة الشباب فى موزمبيق حيث تزعم تقارير وجود تقديم حركة شباب

المجاهدين للدعم لنظيرتها فى موزمبيق على الرغم من الاختلاف الايديولوجى والعملياتى بين الحركتين، وربما يعود التقارب بين المجموعتين إلى تهديد حركة الشباب فى موزمبيق للمصالح الغربية الذى يمثل هدف رئيسى لتنظيم القاعدة وفروعه المختلفة .

مركز لتمويل التنظيمات الإرهابية

كما يعانى إقليم الجنوب الافريقى من بروز اتهامات لبعض دوله بتمويل التنظيمات الارهابية، فقد صدرت أولى إشارات التحذير عام 2022 عندما فرضت الحكومة الأمريكية عقوبات على عدد من مواطني جنوب أفريقيا اتهمتم بالإنتماء لإحدى خلايا تنظيم الدولة الإسلامية. وتقول واشنطن أن المجموعة سهلت نقل أموال لفروع لتنظيم الدولة الإسلامية في أنحاء أفريقيا. وأكدت وزارة الخزانة في نوفمبر 2022 إن المجموعة «وفرت دعما تقنيا وماليا أو ماديا للجماعة الإرهابية».

كما قامت «مجموعة العمل المالي» (FATF) وهي منظمة عالمية مقرها باريس لمراقبة التحويلات المالية غير الشرعية، تهدف لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، فى مارس 2023 بوضع دولة جنوب أفريقيا على«قائمتها الرمادية» التي ترصد ثغرات في مراقبة ووقف أنشطة مالية غير مشروعة.

ويبدو أن ظروف مختلفة، منها نظام مالي متساهل وحدود يسهل اختراقها وفساد وانتشار الجريمة، سمحت بجعل جنوب أفريقيا أرضا خصبة يجمع فيها متطرفون التمويل.

التعاون الاقليمى لمواجهة الإرهاب فى الجنوب الأفريقى

من أهم الأدوات التى اعتمدتها حكومات اقليم الجنوب الافريقى لمواجهة التنظيمات الارهابية، التعاون الاقليمى، وخاصة أن هذه التنظيمات لا تتوقف تهديداتها عن حدود الدول التى تستقر بها .

فقد اعتمدت عمليات مواجهة الارهاب فى الجنوب لافريقى على الاداة العسكرية فى المقام الاول، مع التوصل الى اتفاقيات مع الدول المجاورة لدعم العمليات العسكرية، فخلال شهر نوفمبر 2021 اتفقت الكونغو الديمقراطية واوغندا على تدشين عمليات عسكرية مشتركة تستهدف القوات الديمقراطية المتحالفة.و تم التوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية ومحاربة الإرهاب في 5 نوفمبر 2021، كما سمح الرئيس الكونغولي فيليكس تشيسكيدي للقوات المسلحة الأوغندية (UPDF)) دخول اراضى الكونغو. وأدت الهجمات ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في كثير من الأحيان إلى تصعيد كبير في نشاط القوات الديمقراطية في أماكن أخرى غير منطقة عملياتها حيث حاولت المجموعة تطهير المدنيين من المناطق الجديدة التي تتحرك إليها وتحويل تركيز القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى حماية المدنيين. وحاولت القوات الديمقراطية الخروج من معاقلها التقليدية فى شمال كيفو والجزء الجنوبى من إقليم إيرومو في إيتوري.

وفى ظل ما يعانيه الجيش الموزمبيقى من ضعف، وفي استجابة سريعة لما تشهده موزمبيق من اعمال ارهابية عقدت دول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقى "السادك" اجتماعًا استثنائيًا في أبريل 2021 لتنظيم العمل بين دول المنظمة في محاربة الإرهاب الناشئ وإنشاء مركز للعمليات الإنسانية والحالات الطارئة في شمال موزمبيق. وأوصت قمة الجماعة فى أبريل 2021 بنشر قوة عسكرية قوامها ثلاثة آلاف جندي في شمال موزمبيق واعتبار التهديدات الإرهابية في شمال موزمبيق تهديدًا للأمن القومي لباقي دول الإقليم . كما عُقدت قمة رؤساء الدول والأعضاء بالمجموعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في موبوتو بتاريخ 23 يونيو 2021م، وتم خلالها إعطاء الضوء الأخضر لإنشاء ونشر قوة احتياطية بشمال كابو ديل جادو ضمن إطار القوة الأفريقية الجاهزة، سعيًا لاستعادة الأمن والاستقرار ومساعدة النازحين الفارين نتيجة الأعمال التخريبية بالمنطقة. تتكون البعثة من جنود ثماني دول بالسادك، وهي: أنجولا وبوتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليسوتو وملاوي وجنوب إفريقيا وتنزانيا وزامبيا قوامها 2000 جندي.

كما نشرت الحكومة الرواندية فى 9 يوليو 2021 ارسال الف جندى من قواتها للمشاركة فى مواجهة حركة الشباب، كما اتفق الجيش الموزمبيقى مع 200 مقاتل من قوات فاجنر الروسية من عام 2020 للقتال إلى جانبه فى مواجهة تنظيم الشباب، وأرسل البنتاجون فى عام 2021 مجموعة صغيرة من مدربي القوات الخاصة المعروفة بالقبعات الخضراء لتعزيز جهود جيش موزمبيق، كما تعهدت البرتغال، القوة الاستعمارية السابقة، بتوفير عدد صغير من المدربين العسكريين.

وفى الأخير

لا يمثل الجنوب الأفريقى استثناءا عن أقاليم القارة الافريقية الاخرى، حيث لاتزال شعوبه تعانى من الازمات الاقتصادية والسياسية وغيرها من الازمات هذا فضلا عن الثورة المعلوماتية التى تتيح للكثيرين الوصول الى المعلومات حول التنظيمات الارهابية وفى مقدمتها داعش وما كانت تقوم به من عمليات فى إقليم الشرق الأوسط،، مما يتيح للتنظيمات الارهابية استقطاب الشباب وتجنيدهم، وعلى حكومات الاقليم أن لا يتوقف تعاونها الاقليمى عند الابعاد العسكرية فقط بل لابد من بناء استراتيجيات تنموية واعلامية وثقافية لمواجهة الظاهرة الإرهابية فى جنوب القارة .

إقليم ناغورني كاراباخ.. قيمة جيوسياسية ثابتة وأدوار متغيرة

د. عبلة مزوزي
أستاذة الدراسات الاستراتيجية
جامعة المسيلة /الجزائر

كل الصراعات التي تنشأ عادة في البداية تبدو كأنها هي صراع حول منطقة جغرافية معينة تريدها كل الأطراف أن تكون جزءا من جغرافيتها لأسباب متنوعة، وهذا ما يبدو على الصراع الأذربيجاني الأرميني حول إقليم ناغورني كاراباخ لكن كل هذا ظاهريا، أما ما وراء هذا وأكثر هو قيمة الإقليم في حد ذاته من الناحية الجغرافية والسياسية والاستراتيجية، وهو ما يفسر دخول أطراف أخرى لتتحالف مع الأطراف الأساسية في الصراع ليصبح هذا الإقليم بؤرة توتر وتنافس لقوى دولية وإقليمية عديدة.

تعقيدات الجغرافيا والتاريخ

تعد منطقة كاراباخ واحدة من الأقاليم المتنازع عليها تاريخيا بين كل من أذربيجان وأرمينيا، حيث تؤكد أذربيجان على أنها كانت تحت الحكم الأذري منذ التاريخ، فيما تذهب أرمينيا إلى التأكيد بأنه موقع إقامة أرمني يعود إلى المملكة الأرمينية في القرن الرابع قبل الميلاد، وأن الحكم الأذري غير شرعي والحقيقة أن كاراباخ هي مزيج من اللغة التركية والفارسية، ف «كارا « تعني الأسود باللغة التركية، و«باو» تعني الحديقة باللغة الفارسية والكرمة باللغة التركية، وناغورنو تعني جبلية باللغة الروسية، وهكذا تتعدد اللغات التي تؤصل لإسم المنطقة وهي انعكاس للقوى الثلاثة التي سيطرت عليها عبر التاريخ، فالمنطقة تسمى «آرتساخ» باللغة الأرمينية، وبوكاري أو «داغليق كاراغ» باللغة الاذرية

أما جغرافيا فيعد موضوع إعداد الطرق وإنشائها هدفا إستراتيجيا للعديد من الدول في العصر الحديث، والملاحظ لجغرافية أذربيجان وأرمينيا يجد أنهما تقعان عند تقاطع طرق النقل بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، فكلاهما يقع في جنوب القوقاز هذه المنطقة التي تقع بين البحر الأسود وبحر قزوين وتجمعهما الحدود مع روسيا وجورجيا وايران وتركيا. وتتنازع كل من أذربيجان وأرمينيا حول إقليم ناغورني كاراباخ منذ سقوط الاتحاد السوفيتي، والتعقيد الموجود هنا في أن كلاهما يرى أن هذا الإقليم تابع له، فأذربيجان ترى في أنه يقع ضمن جغرافيتها وهو حق شرعي لها، فيما تنظر أرمينيا التي لا يربطها بكاراباخ أي حدود جغرافية لكن يربطها بهم التواجد الأرمني على هذا الإقليم في أنه جزء من ديمغرافيتها والذي يجب أن يرجع إلى جغرافية أرمينيا .

كما تعتبر منطقة القوقاز مهمة لموقعها كممر بحري من بحر قزوين إلى البحر الأسود، وكذا الأهمية الجيو إقتصادية لخط الأنابيب التي تمر عبرها كخط أنابيب النفط باكو-تبليسي-جيهان، وتتمتع المنطقة أيضا بمواردها الطبيعية الغنية بالمعادن كالذهب والأحجار الكريمة ومواد البناء، وتحتوي على رواسب نفطية وآراضي زراعية كثيرة. بالنسبة لإقليم كاراباخ المتواجد في الأراضي الأذربيجانية فقط أنشأ في فترة الاتحاد السوفياتي كمنطقة تتمتع بالحكم الذاتي مساحتها حوالي 4.400 كيلومتر مربع، ويسكنها حوالي 150.000 ألف نسمة من العرق الأرمني

الصراع على جغرافية الإقليم

لعقود كثيرة ظل الصراع في كاراباخ من الصراعات الساكنة على محيط روسيا لكن بمجرد سقوط الاتحاد السوفيتي بدأت حركية الصراع تشتد وتتحول إلى حربين بين الطرفين سنة 1992 وسنة 2020 أفقدتهما أي سبل للتعاون أو بناء علاقات ودية، وقد أخذ الصراع عدة أبعاد دينية عرقية وسياسة واقتصادية، وهو من الصراعات التي تدخل استراتيجيا في اطار اللعبة الصفرية التي لم يستفد فيها أحد وظل الصراع على حاله في تجدد كل مرة إلى يومنا هذا .

بعد إعلان منطقة ناغورني كاراباخ عن استقلالها الذاتي وانفصالها عن أذربيجان بدأت الحرب بين الدولتين وإستمرت لمدة عامين قتل خلالها ما بين 20 ألف و30 ألف شخص وشرد حوالي مليون آخرين، وقد تم بعدها التوصل إلى إتفاق بوساطة روسية لوقف إطلاق النار سنة 1994 «بروتوكول بيشكيك» والذي بموجبه تم وقف الأعمال العدائية بينهما، لكن رغم هذا الاتفاق إلا أنه لم يعالج المشكلة الحقيقة للطرفين، فقد بقيت أرمينيا مسيطرة على إقليم كاراباخ وإحتلت سبع مقاطعات محيطة بالإقليم. وتعد سيطرة أرمينيا على الإقليم وما جاوره هو بمثابة دلالة إستراتيجية على تمكنها من ربح هذه الحرب ولو لفترة مؤقتة، حيث تمكنت من إنشاء طوق أمني بسيطرتها على هذه المقاطعات يمكنها من حماية نفسها عسكريا بضمان تواجد الأرمن في هذه المناطق والمحافظة على الخصوصية الأرمينية الدينية والعرقية هناك.

في عام 2020 إندلعت الحرب الشاملة بين الدولتين لمدة اربعة واربعون يوما أسفرت عن مقتل حوالي 6000 جندي، ثم توصل بعدها الطرفين إلى اتفاق وقف اطلاق النار بوساطة روسية مرة أخرى واستطاعت خلال هذه الحرب أذربيجان بدعم من تركيا من استرجاع السيطرة على معظم المناطق

السبع التي سيطرت عليها أرمينا في حرب 1992، وقد نص الاتفاق الذي توصل إليه كل من الطرفين إلى بقاء قوات السلام التابعة للاتحاد الروسي في منطقة الصراع لغاية 2025، مع تمديد لها مدته 5 سنوات مالم يعترض الطرفين، ووضعت عدة بنود غامضة على عدد من القضايا: كالممر الذي يربط أرمينيا وناغورني كاراباخ «ممر لاتشين» والاتفاق على خطوط نقل جديدة بين أذربيجان ومنطقة ناختشيفان المعزولة، ويشكل هذا الممر أحد اهم القضايا الخلافية الجديدة لأنه يعرض الطريق الذي يربط بين أرمينيا وإيران للخطر. ويتبين من خلال هذه الحرب هو محاولة أذربيجان السيطرة على الإقليم بفرض وجود الأذربيجانيين فيه لإضفاء الخصوصية الدينية والحضارية ومنافسة الأرمن هناك، ويشكل هذا في حد ذاته احتمالية صدام حضاري مستقبلا يجمعه هذا الإقليم.

أما بالنسبة للتطورات الاخيرة فقد وضعت هشاشة اتفاق 2020 بعدم التوصل إلى تسوية سياسية نهائية، فبعد تطور الوضع الإقليمي بدخول روسيا في حرب مع أوكرانيا أدى ذلك إلى خلق فراغ امني خطير أدى إلى تجديد الوساطة الدولية لتجنب الحرب الثالثة، إلا أن ذلك لم يوفق الطرفين ليتجدد الاشتباك في الاقليم منذ سبتمبر 2022، حيث قتل فيها ما يقارب 300 جندي من الطرفين وتوغلت أذربيجان إلى عمق الأراضي الأرمينية ما مكنها من السيطرة على مواقع جديدة، وفرض الحصار على ممر لاتشين الممر الوحيد الذي كان يربط كاراباخ بأرمينيا، في الوقت الذي كانت روسيا مهتمة فيه بحربها ولم تقم قواتها للسلام بضمان حركية الممر، وهذا ما أدى بأرمينيا إلى قبول الإتفاق الذي كان بوساطة أمريكية وأوروبية وبشروط أذربيجانية في 23 أفريل 2023، حيث أنشأت أذربيجان نقطة تفتيش في ممر لاتشين مبررة ذلك بأن أرمينيا تزود المنطقة عسكريا مما يزعزع أمنها القومي، واعترضت أرمينيا على القرار لتطالب من روسيا الحفاظ على ما جاء في اتفاق 2020، إلا أن روسيا إكتفت بإدانة القرار فقط، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي يعتبرانها خطوة قد تعرض مفاوضات السلام للخطر. والملاحظ في التطورات الأخيرة هو تدخل اطراف جديدة للعب دور الوساطة كالولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وهو ما يشكل تحديا جديدا ستشهده منطقة جنوب القوقاز وستتعدد فيه جبهات القتال بتدخل أطراف دولية لتحقيق مصالحها في الغالب، في الوقت الذي تتعد فيه جبهات المواجهة الروسية عالميا.

قيمة جيوسياسية ثابتة وأدوار متغيرة

إن درجة التعقيد الجيوسياسي والاستراتيجي في هذا الصراع تنبع من كونه صراعا بدأ بين طرفين متجاورين جغرافيا إلى صراع متعدد الأطراف بدخول لاعبين إقليميين ودوليين إلى جانب كل طرف من الطرفين المتنازعين، وهو ما يفسر تمركز القوة لدى كل واحد منهما خلال الحروب التي نشبت بينهما فمن البداية كان واضحا الدعم التركي لأذربيجان والتي تجمعها معها علاقات اقتصادية قوية، هذا إلى جانب الدعم الإسرائيلي، في حين كانت أرمينيا على علاقات قوية بكل من روسيا وإيران كل هذه العلاقات توضح لنا مدى قدرة كل دولة في الضغط على الأخرى خلال الصراع، كما يفسر لنا حقيقة الدعم الإقليمي لهذه الدول والذي يرتبط كثيرا بمصالحها الحيوية التي ترى في أذربيجان وأرمينيا بمثابة الجغرافيا المسهلة لتحقيقها خاصة أنها تسهل عمليات انتقال الثروات الطبيعة من الشرق إلى الغرب.

في حقيقة الأمر تلعب القوى الإقليمية المجاورة لأرمينيا وأذربيجان إلى جانب القوى الدولية دورا كبيرا في الصراع على إقليم كاراباخ سواء كان ذلك على مستوى تحقيق الأهداف أو عرقلة السياسات التي ترسمها بعض القوى المتنافسة، فمثلا على المستوى الإقليمي تسعى روسيا جاهدة من اجل إبقاء سيطرتها الكاملة على جنوب القوقاز لأنه يشكل جزءا أساسيا في منظومتها الأمنية من جهة وتعد أرمينيا عضوا في منظمة الأمن الجماعي وفي الاتحاد الأوراسي، من جهة أخرى تعتبر المنطقة ممرا طاقويا لابد من أن يكون لها القدرة على التحكم في منافذه كمكسب استراتيجي يعزز من أدوارها الدولية مستقبلا لذا بقائها كوسيط بين الطرفين يساهم في تعظيم مكانتها، أما الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تجعل من المنطقة ذات توجه غربي وحليفا لها، هذا إلى جانب إدراكها لقيمة الممرات التي تسهل حركية نقل الطاقة إليها دون أي عراقيل من طرف القوى المنافسة لها كروسيا.

أما تركيا تعتبر فاعل مؤثر في آسيا الوسطى والقوقاز، وهي بمثابة القوة الدافعة للعديد من مشاريع التعاون الإقليمي خاصة مع أذربيجان، وهذا يجعله مكسب قوي لهذه الأخيرة. بداية من مشاريع خط أنابيب النفط الخام باكو-تبليسي-جيهان «BTC» والغاز الطبيعي باكو-تبليسي-أرضروم «BTE» وخط السكة الحديدية باكو-تبليسي-قارس «BTK» وخط أنابيب عبر الأناضول، وخط الأنابيب عبر البحر الأدرياتيكي، مما يقلل من الاعتماد على روسيا، الأمر الذي يجعل من تركيا تنافس روسيا في هذه المنطقة.

بالنسبة لإيران رغم التوافق الديني بينها وبين الأغلبية الأذربيجانية إلا أنها فضلت دعم أرمينيا في حربها مع أذربيجان في التسعينات باعتبارها حليفا إستراتيجيا وتضمن علاقاتهما تسهيل التواصل الجغرافي بين إيران وروسيا التي تجمعها معها علاقات عسكرية قوية، هذا إلى جانب كون أذربيجان كانت مدعومة من طرف تركيا وهي المنافس التاريخي لها في المنطقة، وبالتالي وجود كل هذه الأطراف هو يؤجج الصراع أكثر، وله عدة دلالات إستراتيجية على أن المنطقة ستشهد تغيرا وإعادة هندسة لموازين القوى فيها والتي تعد جزءا أساسيا في بنا المنظومة العالمية الجديدة المتعددة الأقطاب.

مآلات الصراع

بالنسبة لأرمينيا وأذربيجان مستبعد جدا حاليا توصلهما إلى إتفاق سلام، خاصة في ظل عدم توفر ضمانات لتنفيذ الاتفاقيات لكل طرف، من جهة أخرى يقلل السلام من قدرة أذربيجان على تحقيق طموحاتها في المنطقة واختلال ميزان القوى مقارنة مع خصمها خاصة أنها في السنوات الأخيرة ومع التطور الملحوظ في مستويات الثروة الطاقوية لديها ساهم ذلك في دفعها إلى فتح المجال للاستثمارات الخارجية وتوسيع علاقاتها ما رفع من أرباحها التي تطمح في إستغلالها لتطوير منظومتها العسكرية. واذا تحقق سيناريو استيلاء أذربيجان على ممر زانجيزور الذي يهدد الأمن الحدودي الأرميني فقد يؤدي ذلك إلى حرب بين الدولتين تجر معها أطرافا إقليمية ودولية بسبب الأطماع لدى الأغلبية في الثروات الطبيعية الموجودة في منطقة القوقاز باعتبارها منطقة عبور للطاقة الموجودة في الشرق إلى الغرب.

Think Tank

THE WASHINGTON INSTITUTE for Near East Policy

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

معهد واشنطن للدراسات

دور الأردن ما زال حيوياً في حرب غزة

نشر في: 19 أكتوبر 2023

على الرغم من الزيارة الملغاة للرئيس الأمريكي بايدن إلى عمّان، إلّا أن عليه إبقاء الملك عبد الله في مقدمة الجهود الرامية لتخفيف الظروف الإنسانية في غزة.

بدلاً من قيام العاهل الأردني عبدالله الثاني باستضافة قمة متعددة الأطراف ومخطط لها مع الرئيس بايدن هذا الأسبوع، سافر إلى مصر في 19 أكتوبر/ تشرين الأول، وانضم إلى الرئيس عبد الفتاح السيسي في الدعوة إلى وقف فوري لإطلاق النار بالإضافة إلى تكثيف الجهود الرامية لحماية المدنيين والسماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى غزة. ويسعى الملك جاهداً لتحقيق التوازن بين هويته كرجل دولة وصانع سلام وبين إدارة السكان الذين تعلو أصواتهم ضد الحرب في غزة. وعلى الرغم من إلغاء القمة، إلا أن العاهل الاردني يجب أن يستمر في لعب دور أساسي في الدبلوماسية في المنطقة وفي جهود مساعدة غزة.

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/dwr-alardn-ma-zal-hywyaan-fy-hrb-ghzt

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

عملية «طوفان الأقصى»: انهيار الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه غزة

نشر في: 12 أكتوبر 2023

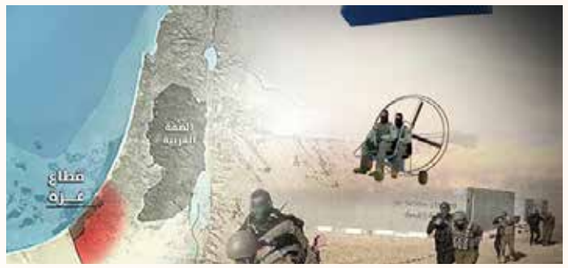

أصابت عملية «طوفان الأقصى» أسطورة إسرائيل الأمنية والعسكرية والاستخبارية في مقتل، وفضحت هشاشة التحصينات والجدران التي أنشأتها لحماية نفسها وعزلها عن «الآخر» الفلسطيني المحاصر. وثمة فرضية أساسية لا تزال تتبناها إسرائيل، على الرغم من ثبوت فشلها المتكرر، وهي أنه في الإمكان الاستمرار في احتلال الأرض الفلسطينية من دون دفع الثمن وإجبار الشعب الفلسطيني على القبول بهذا الواقع. إن الحالة الهمجية والغرائزية المتخلفة التي تسود في إسرائيل، وارتكاب المزيد من العدوان والمجازر بحق الفلسطينيين، لن تُخضع الشعب الفلسطيني في غزة أو في أماكن تواجده الأخرى، ولن تكسر إرادته، وسيبقى يناضل من أجل نيل حريته من الاحتلال، حتى لو نجحت إسرائيل في إسقاط حكم حماس في غزة، وهو أمر مستبعد.

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/al-aqsa-flood-offensive-israeli-strategic-failures-in-gaza.aspx

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

تآكل الردع.. كيف ينظر حزب الله وإيران إلى الداخل الإسرائيلي؟

نشر بتاريخ: 04 سبتمبر 2023

يفرض الواقع السياسي والاجتماعي الحالي في «إسرائيل» تداعيات وتأثيرات واسعة النطاق على تل أبيب، على صعيد التماسك المجتمعي والمشهد السياسي وتماسك قواتها المسلحة، وصولا إلى تداعيات على علاقاتها بمحيطها الخارجي، والتأثير على توازن الردع الذي أرسته خلال السنوات الماضية، وخاصة مع إيران وحزب الله اللذين يراقبان عن كثب مختلف هذه التطورات.

https://ecss.com.eg/36362/

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

الموقف الصيني من الحرب الإسرائيلية على غزة

نشر في 1 نوفمبر 2023

قد يكون من مصلحة الصين دعم المقاومة الفلسطينية، ولو سياسياً، وإدامة استنزاف الولايات المتحدة في المنطقة، كي تُخفّف من الضغط الغربي عن شرق آسيا، غير أن السياسة الصينية ما زالت تنأى بنفسها حتى الآن عن التدخل المباشر في الصراعات الإقليمية، وعن الدخول المباشر في صراع ذي أبعاد عسكرية مع القوى الغربية.

وهو ما سيعني أن الصين ستتردد كثيراً في القيام بأي نشاط يتجاوز الحدود السياسية والإنسانية لدعم الشعب الفلسطيني، وإن اضطرت فسيكون في المدى القريب بشكل غير مباشر، وعن طريق أطراف وسيطة أو ثالثة كسورية وإيران.

أما إذا طال الصراع وتضررت المصالح الصينية بشكل كبير، فربما تُراجع الصين سياساتها من أجل حماية مصالحها، بما في ذلك تعزيز تواجدها العسكري ودعم حلفائها وأصدقائها في المنطقة.

https://www.alzaytouna.net/2023/11/01

ويحكي الكاريكاتور جرائم الكيان في غزة على طريقته!

دبلوماسية الطعام.. موائد للتقارب وأخرى للصلح

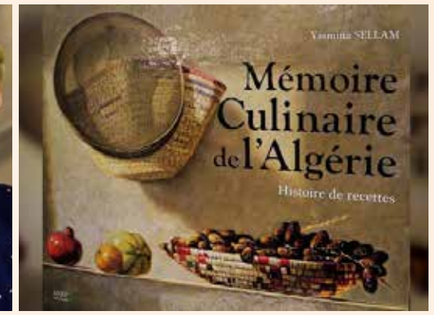

ياسمينة سلاِم
مهندسة زراعية وخبيرة طهي

ظل الملوك والأباطرة منذ زمن بعيد، يحرصون وهم يستقبلون بعضهم البعض، على إحداث الدهشة بموائدهم الباذخة وأطباقهم الفاخرة، كان السياسيون قديما يدركون أن الكثير من الخلافات بين البلدان يمكن حلحلتها عبر الأكل والجلوس حول مائدة طعام.

كان يجب انتظار العقد الأول من القرن الحادي والعشرين لتصبح لهذه الممارسة، أي اللجوء إلى موائد الطعام لفض الخصومات وحلحلة النزاعات، مصطلحات قائمة بذاتها، صرنا نتداولُها اليوم من قَبيل «دبلوماسية الطهي» أو «دبلوماسية الطعام» (بَولَ روكوير 2012 وسام شابل صوكول 2013)، بعض الكُتَّاب لا يَرَوْنَ اختلافا بين المصطلحين لكنَ بعضًا آخرَ يعتقد أن المصطلحين لا يعنِيَان الشيءَ نفسَه.

ففيما تعني دبلوماسية الطهي عند البعض، توظيف فن الطهي كأداة أو سلاح للتفاوض، عادة ما يكون ذلك في إطار حميمي وضيق، أملا في تحسين العلاقات الشخصية بين رؤساء الدول أو الدبلوماسيين، يعتقد البعض الآخر أن دبلوماسية الطعام يتم اللجوء إليها في إطار واسع وعام، تستهدف الشعوب والأمم، الغاية منها تسويق صورة جميلة عن البلد والتأثير على الرأي العام الدولي.

من هذين المنطلقين، ستصير هذه المفاهيم الجديدة، أي ديبلوماسية الطهي ودبلوماسية الطعام، بمثابة أدوات هامة للتواصل الدبلوماسي الثنائي والمتعدد الأطراف، تداعيات كبيرة على المستويات الجيوسياسية والدبلوماسية والاقتصادية والتجارية.

ليست مبالغة، بناء على ما تقدم، إذا قلنا أن دبلوماسية الطعام، هي فن التمثيل الدبلوماسي والتفاوض السياسي خدمة للأمن والسلام في العالم، بل إن تقاسم وِجبة طعام حول مائدة واحدة يُشكل عامل تحَابٍ ويَزيدُ في قرب الناس من بعضهم البعض.

ولا غرو، أن تصير مهمة الدبلوماسي، وهو يدعو شخصا ما على مائدة طعام شهي وفاخر، أملا في كسب ثقته ووُدِه، سهلة جدا في عملية الإتصال والتفاوض. ولهذَا السبب تصبح معرفة الدبلوماسي بالتراث المطبخي لبلده، وتمتعه بثقافة واسعة في فن الطعام الذي يزخر به وطنه، ضرورية حتى يفتح شهية المدعوين لاكتشافه وتذوقه.

على الضفة الأخرى، وبعيدا عن وطنه، مطلوب من الدبلوماسي أيضا أن يكون ذا إطلاع على التراث المطبخي للبلد المستقبل، سيمنح له ذلك القدرة على تبادل أطراف الحديث والتفاعل مع ضيوفه من خلال إظهار اهتمامه الشديد بمطبخ هذا البلد، مهم جدا أيضا أن يحرص الدبلوماسي على اختيار قائمة الطعام ومكوناته بعناية شديدة حتى ينجح في تمرير الرسائل التي يرغب في توصيلها لضيوفه حول مائدة الطعام.

بعض الأجواء التي يصنعها الدبلوماسي حول مائدة طعام، باستحضار عادات وتقاليد وطقوس، ضرورية لتحويل لحظات الأكل إلى متعة حقيقية تبقى عالقة في أذهان المدعويين بل أكثر من ذلك تحرر ألسنتهم وقد تساعد على البوح بمعلومات مفيدة.

إن الاتجاه الحالي نحو توحيد المأكولات العالمية باسم العولمة، قد يقضي على استثنائية الأطباق وتفردها، ولا يمكن الآن التمتع بطبق موغل في التميز والتفرد إلا باللمسة الشخصية والحس الإبداعي للطاهي، ومثل غيرها من البلدان لجأت الجزائر إلى هذا النوع من الدبلوماسية لإبهار ضيوفها من الملوك والأمراء والزعماء، حدث ذلك منذ العصور القديمة، بل يمكننا العودة إلى ما كتبه القدماء عن ماسنيسا، الذي كان يكتفي، في طعامه مثلما يُخبِرُون، بقطع كعك ، لكنه كان، عندما يستقبل ملوكَ دول الجوار، يدهشهم بموائده الفاخرة المحفوفة بالأناقة والتفرد والذوق الرفيع.

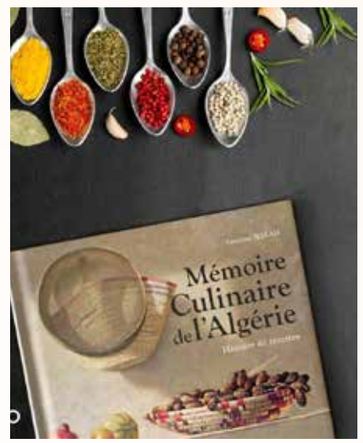

للتوِّ، بدأ فن الطهي الجزائري يكتسح العالم تدريجيا مستفيدا من وصفاته التاريخية وتنوع البيئات المطبخية التي نشأ فيها، هذا المعطى يمنح لموائد الطعام الدبلوماسية التفرد والقدرة على إحداث الدهشة والذهول لدي الضيوف. وكم نحن في حاجة إلى دبلوماسيين مطلعين على تراث بلدهم المطبخي وخبراء طهي شغَوفين مُتَدرِّبين ومُدَربين، يُبهِرون الضيوف بوصفات جزائرية استثنائية ومحلية.

يجب أن يتلقى الدبلوماسيون المستقبليون تدريبًا على استخدام التراث بشكل عام وفن الطهو بشكل خاص في العلاقات الدولية. يجب عليهم تسليط الضوء على أوجه التشابه بين المطبخ الجزائري وتلك الموجودة في مختلف البلدان وجعلها نقاط التقاء، ويجب التعامل مع الاختلافات كأصول معينة. على مستوى الطهاة، لم يعد الأمر يتعلق بمعرفة كيفية الطهي، بل من الضروري معرفة تاريخ الطعام وتاريخ الوصفات.

مهم أن يتلقى الدبلوماسيون الشباب، دبلوماسيو المستقبل، تكوينا في مسارهم الدراسي حول توظيف التراث عامة والتراث المطبخي بشكل خاص في العلاقات الدولية، بما يسمح لهم بتحويل النقاط المشتركة بين المطبخ الجزائري ومطابخ الدول الأخرى إلى عامل تقارب والتقاء، وجعل الإختلافات بينها كعامل اكتشاف. على مستوى الطُهاة، لم يعد المطلوب الآن احتراف الطبخ بل صار من الضروري والحيوي معرفة تاريخ الطعام ووصفاته، وكل ما يرتبط به من طقوس وعادات وتقاليد.

تقديم الطبق وسرد قصته والإشارة إلى المناطق التي ينتشر فيها، هو أجمل ما يمكن أن يحدث حول مائدة طعام تجمع الضيوف والأحباب والأصدقاء، في الدبلوماسية يغدو الأمر عملا ثقافيا مطلوبا لإحداث التأثير وتعزيز التقارب. صحيح أن دبلوماسية الطعام ممارسة قديمة جدا لكن ثمة مفاهيم حديثة دخلت على هذا العالم تحتم اللجوء إلى فن الإبهار عبر الطعام. إعداد الوجبات ممارسة يشترك فيها كل سكان المعمورة، إنها العامل الأول في التماسك الإجتماعي وأساس التفاهم الذي يزيد في ارتباط الناس بعضهم ببعض.

ترجمة: فتيحة بورويبة

كاريكاتور شمس الدين بلعربي

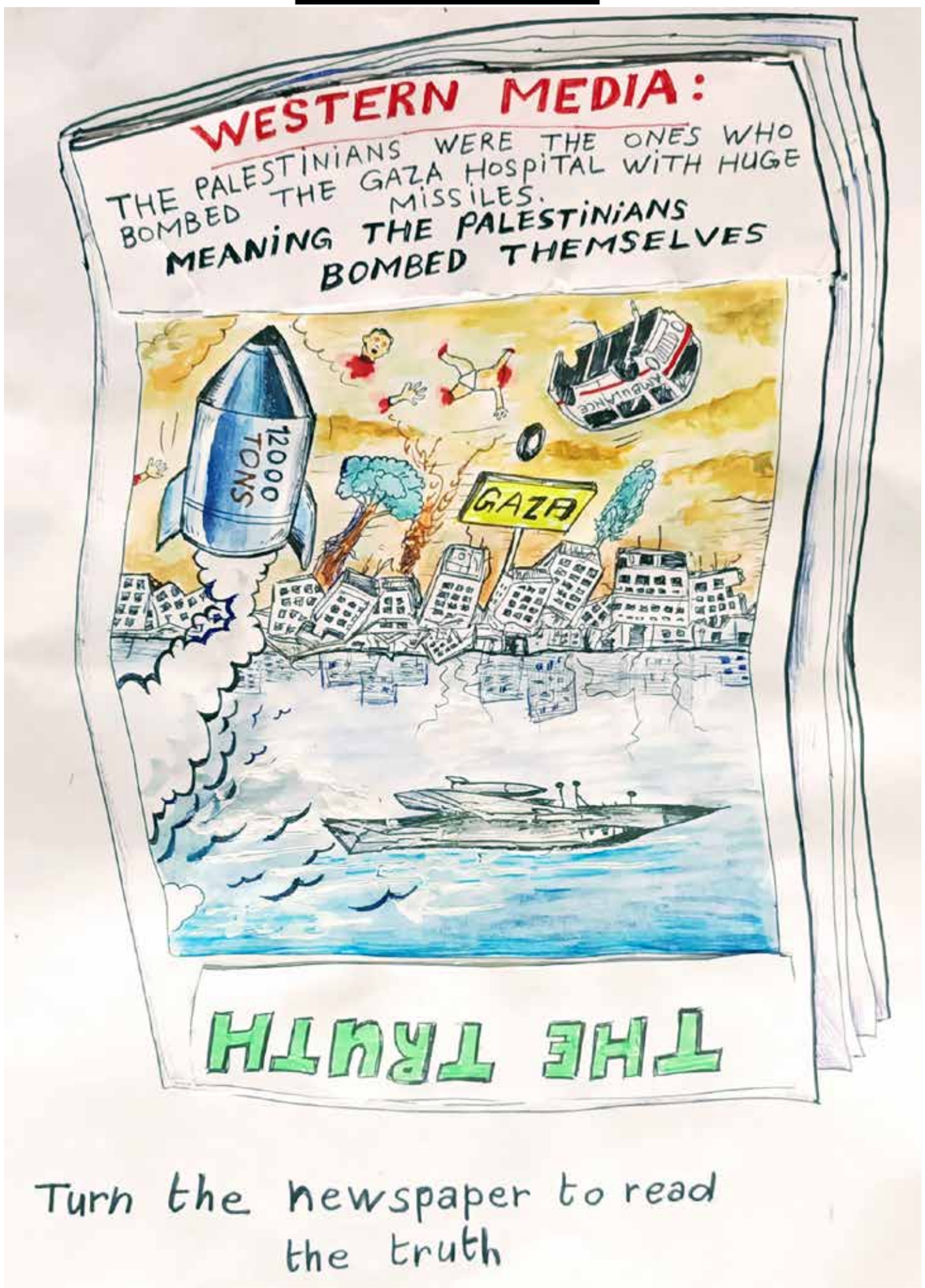

بمناسبة الذكرى الـ 69 لاندلاع الثورة التحريرية
نواصل ثورة الأجداد
ونبلّغ الأمانة للأحفاد
1
الفاتح من نوفمبر
الثورة التحريرية الجزائرية